الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني

من 01 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958

رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة

من تقديم الطالب
أحمد سعيود

تحت إشراف الدكتور
جمال قنان

السنة الجامعية 2001—2002

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقي إلا بالله

الإهـــداء

الــــى شـهـــداء ثـــورة نـــوفـمـبـــر الـخـــالــــدة

و إلى والـدي ووالـدتـي رحـمـهـا الـلـه الـلذين سهرا عـلى تعـليـمي

و الـى زوجـتـي و أبـنـائـي

الى كـل هـؤلاء أهـدي هـذا الـعـمـل المـتـواضـع

أحـمـد سعيـــود

فيفري 2002

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر، و كامل التقدير للأستاذ الدكتور، جمال قنان ، على رعايته لي طوال إعداد هذا البحث، و على توجيهاته.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة بقسم التاريخ و كل المجاهدين الذين قابلتهم خلال فترة إنجاز هذا العمل المتواضع، و في مقدمتهم المجاهد محمد يزيد ،وإلى كل الزملاء في العمل اللذين ساعدوني في عملية طبع هذا البحث.

المقـــــدمـــة

المقدمة :

لقد ظلت القضية الجزائرية شبه مجهولة في الاوساط العربية و الدولية ، فلم يكن لما يعانيه الشعب الجزائري تحت حكم نير الاستعمار ، ولا لكفاحه المستمر في التخلص من براثنه غير صدى ضئيل يتردد بين الحين والحين.و بينما كانت قضيتا تونس و المغرب تستغرق نشاط الهيئات المختلفة و تشغل جزءا كبيرا من أذهان القادة و الزعماء العرب ، و تحظى بعطف الصحافة العربية و تأييدها كانت قضية الجزائر لا تحظى إلا بجزء يسير من العناية ، و حتى هذه العناية اليسيرة لم تكن صادرة عن معرفة تامة بالجزائر ، و تصور لكفاح الشعب الجزائري و إدراك لأهدافه ، و إنما كانت صادرة عن العطف الذي تقتضيه أواصر القربى بين الجزائر و البلاد العربية

و يرجع هذا إلى عدة أسباب منها أن الإهتمام في كل قطر من الأقطار العربية كان موجها إلى عهد قريب إلى قضيته الخاصة قبل كل شيء ، فكان كفاح كل قطر في سبيل تحرره و إستقلاله يستأثر بمعضم جهوده . يضاف إلى ذالك أن الإستعمار في الجزائر ضرب حول هذا البلد نطاقا حديديا و أقام دون اتصاله ببقية البلاد العربية حواجز لم يكن من الهين إختراقها ، فكانت الجزائر محرومة من الإتصال الذي كان يوجد دائما بين البلدان العربية بعضها ببعض الأمر الذي يوطد تعارفها و يمتن العلاقات بينها .

إن هذا الوضع إستمر قرنا و24 سنة ، حاول فيها المستعمر بشتى الوسائل القضاء على الكيان الجزائري إلى درجة أن غالبية دول العالم لاتعرف غير الجزائر الفرنسية .

و لفك هذا الحصار حاولت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية و إنشاء منظمة هيئة الأمم المتحدة ،التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج دون جدوى .و بعد ثورة أول نوفمبر1954 و من أجل تنفيذ خطة العمل التي حددتها جبهة التحرير الوطني في بيانها الأول عند اندلا ع الثورة ،و المتمثل في تدويل القضية الجزائرية .

وبناءا على هذا شعرت بأهمية البحث في هذا الجانب فتناولته في موضوع بعنوان :

العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من بداية الثورة إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وهي الفترة التي عرفت فيها القضية الجزائرية مخا ظا عسيرا ، وتطورات على الصعيد الدولي وبالرغم من صعوبة البحث في ميدان كتابة تاريخ الثورة و بالخصوص في هذا الجانب ، ومع ذلك فمن الواجب الا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة البحث في هذا الموضوع.

إشكالية البحث:

لقد دأب أغلب الباحثين في ميدان كتابة تاريخ الثورة على تمجيد البطولات ، و التركيز على العمل المسلح ، وإذا كان العمل المسلح الذي أعلنته جبهة التحرير الوطني في بيانها الأول في فاتح نوفمبر 1954 هو وحده الكفيل بتحقيق الاستقلال ، وهو ضرورة لابديل عنها لتحرير الجزائر ؟

فلماذا جعل قادة جبهة التحرير الوطني من مسألة تدويل القضية الجزائرية هدفا من أهداف الثورة ؟.

هذا ماسأحاول الإجابة عنه من خلال إستعراضي لجهود ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني و الخطوات التي قطعتها في سبيل التعريف بالقضية الجزائرية و كسب أنصار لها على الساحة الدولية على إمتداد أربع سنوات من عمر الثورة .

صعوبات البحث :

إن الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذا البحث تتمثل أساسا في :

1-قلة المصادر الأصلية الخاصة بالموضوع (وثائق ، مذكرات ، شهادات ،مؤلفات).

2- كون الموضوع لم يدرس من قبل دراسة علمية جادة ، باستثناء بعض الدراسات و المقالات و التي كانت في الغالب ذات طابع قانوني ، أما الدراسات الأجنبية التي تناولة الموضوع فقد انطلقت من نزعة ذاتية مغرضة.

3-صعوبة الإتصال بالمجاهدين اللذين أسندت إليهم مهام التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج حيث لم أتمكن من الإتصال إلا بالبعض منهم ، و من هنا تظهر صعوبة القيام بالدراسة إلى النهاية،و من هذا المنطلق قسمت البحث إلى أربعة فصول و تمهيد و خاتمة .تعرضت في الفصل التمهيدي إلى جهود الحركة الوطنية بشقيها الثوري و الإصلاحي، في التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج ، و ما هي المحاولات التي قامت بها للتعريف بالقضية الجزائرية في الخارج من أجل فك الحصار المضروب عليها من طرف الاستعمار الفرنسي قبل ثورة نوفمبر 1954 .

ذلك انه لايمكن دراسة مساعي و جهود جبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج دون التعرض إلى المحاولات التي سبقت ذلك من طرف الحركة الوطنية، لاسيما جهود حزب الشعب الجزائري -حزب حركة الإنتصار - الذي مهد للثورة ، وساهم بطريقة مباشرة في الإعداد لها في الداخل و الخارج و محاولاته المتكررة في إعطائه البعد الدولي للقضية الجزائرية.

أما الفصول الأربعة الأخرى فكانت على النحو التالي :

الفصل الأول : مساعي جبهة التحرير الوطني بعد ثورة أول نوفمبر 1954 و الجهود التي بذلها وفدها الخارجي بالقاهرة، للتعريف بالثورة الجزائرية ، و كيف قدمت القضية الجزائرية إلى الدول العربية؟ و مدى مساهمة هذه الأخيرة في الدفاع عن القضية الجزائية ، ثم سعيها لدى دول باندونغ و الأمم المتحدة من أجل تدويل القضية الجزائرية، و كيف تم نقلها إلى ساحة الأمم المتحدة ؟ و ما هي مساهمات الدول العربية و دول باندونغ في ذلك.

أما الفصل الثاني ، تدويل القضية الجزائرية ، والمعركة التي خاضتها جبهة التحرير الوطني و حلفائها في الأمم المتحدة ، و كيف تم نقل القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة و مناقشتها.

و المحاولات التي قامت بها فرنسا لصد الامم المتحدة عن دراسة و مناقشة القضية الجزائرية.

و في الفصل الثالث : درست التطورات التي عرفتها القضية الجزائرية في مختلف المؤتمرات الدولية و الجهوية و الإقليمية و كيف عالجت هذه الأخيرة القضية الجزائرية و ما هي القرارات التي أتخذت بشأن القضية الجزائرية ، و الدعم الديبلوماسي الذي قدمته الدول المشاركة في هذه المؤتمرات للثورة الجزائرية.

أما الفصل الرابع ، فقد كان عبارة عن النشاطات الديبلوماسية التي قامت بها جبهة التحرير الوطني ، و ما هي النتائج التي حققتها الديبلوماسية الجزائرية في الخارج ، و انعكاساتها على الوضع في فرنسا و في الجزائر نفسها، ثم محاولات التفاوض التي تمت بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة الفرنسية، و ما هو أثرها في تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن الخوض في بحث موضوع العمل الديبلوماسي للثورة الجزائرية يتطلب كثيرا من الجهد و العناء خاصة و أن الموضوع لم يحض بالدراسة من قبل ، الأمر الذي يستدعي البحث و التنقيب عن المصادر و الوثائق.

و لإعداد هذا البحث اعتمدت على عدة مصادر و مراجع، أما المصادر التي إستفدت منها فتتمثل في :

أولا – المصادر الرئيسية :

1- الوثائق الرسمية و تتمثل في :

أ -وثائق الثورة المتمثلة في محاضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و لجنة التنسيق و التنفيذ،و أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ب-جريدة المقاومة الجزائرية أول جريدة للثورة، و لسان حال جبهة التحرير و جيش التحرير الوطني.

ج-جريدة المجاهد من بعدها، اللسان المركزي لجبهة و جيش التحرير الوطني،و هما تعتبران من أهم مصادر الثورة.

2-شهادات، أقوال، أحاديث القادة الذين عايشوا الحدث و تقلدوا مسؤوليات في الخارج (الوفد الخارجي)، و مذكراتهم و الأرشيف الخاص بهم.

ثانيا- الكتب و الدراسات التي تناولت الموضوع :

1-كتاب أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث خاصة في الحديث عن نشاطات الوفد الخارجي للثورة و اتصالاته مع مختلف الجهات الرسمية و الغير الرسمية.

هذا بالإضافة الى بعض الدراسات و الأبحاث و المقالات التي تناولت الموضوع و التي كانت في أغلبها دراسة قانونية و منها :

2-كتاب محمد البجاوي، الثورة الجزائرية و القانون،الذي تعرض فيه الى نشاط مؤسسات الثورة في مختلف المحافل الدولية، و الإشكالات القانونية التي واجهتها.

3-كتاب خالفة معمري. الأمم المتحدة في مواجهة القضية الجزائرية، الذي تعرض فيه الى معركة تدويل القضية الجزائرية إبتداءا من أول محاولة عام 1955 الى غاية الدورة السادسة عشرة -16- عام 1961.

4-إلى جانب بعض الكتب الأخري التي تناولت موضوع القضية الجزائرية على الصعيد الدولي.

و في الأخير أرجو أن أكون قد وفقت في عرض جوانب من العمل الديبلوماسي للثورة خلال هذه الفترة و التي عرفت فيها عدة تطورات على الصعيد الدولي .

أحمد سعيود

فيفري 2002

جهود الحركة الوطنية

في التعريف بالقضية الجزائرية بالخارج

عرف الجزائريون العمل السياسي بعد الحرب العالمية الأولى و مارسوه داخل الجزائر و خارجها وقد تزعم حركة النضال السياسي الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، حيث قام بخطوة جريئة في عام 1917 وذلك حين شارك مع إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس وطالب بأن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ بدون تخلي الجزائريين عن هويتهم العربية الإسلامية [1] . وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى عام 1918 ، قام بتكوين وفد قصد به باريس سنة 1919 لحضور مؤتمر الصلح المنعقد بقصر فرساي، على غرار وفود أخرى عن باقي المستعمَرات. وفي هذا المؤتمر قدم عريضة لفت فيها نظر الساسة إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري ، وذكر بالتضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب الجزائري خلال الحرب لكي تنتصر العدالة و الحرية ،وشارك فيها إلى جانب الحلفاء كما تضمنت المذكرة جملة من المطالب كان من أهمها المطالبة بتطبيق تصريح "ويلسون " رئيس الولايات المتحدة الأمريكية صاحب فكرة "تقرير المصير" ومنشئ عصبة الأمم [2] .

و تعتبر عريضة الأمير خالد إدانة للإحتلال الفرنسي أمام المجتمع الدولي ، كما نجح في تسليم نسخة من هذه العريضة إلى الرئيس الأمريكي " ويلسون " بواسطة أحد المرافقين له تضمنت مطالب الوفد الجزائري الموجود بباريس ، و من أهمها المطالبة بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائريين تحت إشراف عصبة الأمم غير أنه تصامم عن مطالبهم وتجاهلها لأنه كان غارقا في محاولة إقناع ساسة أوروبا بقبول مبادئه الأربعة عشر فصدم الجزائريون من هذه المواقف المتناقضة .

1-الدكتور عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962 ، دار الغرب الإسلامي، طبع 1، 1967 ص 219

2-أبو القاسم سعد الله ،، مجلة التاريخ ، عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسون الجزائر ، النصف الثاني من سنة 1981 ص.ص 12-16

و بهذه العريضة يكون الأمير أول من تجرأ من الجــزائريين على المطالبة بــتقرير المصيـــــر الذي يــعني فـــي النهاية الإستـــقـــلال ، فهو حتى و إن لم يـــذكر كلمة الإستـــقــــلال بالحرف فإنه ذكر معانيها و هي حـــق تقرير الـــمـــصـــير عـــلى الجزائريـــين تـــحت إشراف عـــصبـــة الأمم ، و تـــطبيق مـــبدأ عدم إجـــبار الشعوب علـــى العيش تـــحت ســـيـــادة لا تـــرضى بـــهـــا،وبالرغم من محاولاته المستمرة للدفاع عن حقـــوق الشـــعب الجزائري ، واتصالاته بالشخصيات الفرنسية ، وبالنواب و الوزراء ورؤســـاء الجمهوريـــة ، والشخصيات العالمية . وقد كاتبها وأبلغها وضعية الجزائريين في بلادهم إلى جانب المحـــاولات المتكررة لإعطاء البعد الدولي للقضية الجزائرية،إلا أن كل ذلك لم يأت بفائدة علـــى قضيـــة الشعب الجزائري لأن الرأي العام السائد فـــي الـــدول الـــغـــربـــيـــة آنـــــذاك عـــن الـــجـــزائـــر هـــو أن "الـــجـــزائـــر جـــزء من فرنسا " و أن الـــتراع الجـــزائـــــري الفرنسي إنما هـــو نـــزاع داخلي .

و بالرغم من أن هذه الأعمال الـــنضاليـــة التي قام بها الأميـــر لم تحقق شـــيئا للـــــقضية الجزائرية إلا أن هـــذه الـــتجربة قد أثـــرت الـــنضال الوطني إثراءا كبـــيرا. و ســـــوف تـــعـــمـــد الحركة الوطـــنية، و خاصة إتجاهها الثوري عـــلى إســـتـــثـــمـــار هـــــذا الرصيد والاستفادة منه في نضالاتها المـــقبلة . و هذا ما تحقق فعلا لاحقـــــا، مـــن خـــلال تـــجدد هـــذه التجربة مـــع قائد النضال الوطني في هذه المرحلة ، مـــصـــالي الـــحـــاج أحـــد المـــؤسســـين البارزيـــن لحـــزب نجم شـــمـــال إفريقـــيا سنة 1924 حيث قام هـــو الآخـــر بـــطرح المـــشكل الجـــزائـــري فـــي إطـــار دولـــي(1)

---

[1] انظر : د/ جمال قنان قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر .منشورات المتحف الوطـــني للمجـــاهد. الجزائر 1994 ص 184

وكانت البـــدايـــة عندما شـــارك فـــي المؤتمر الذي نـــظمته رابطة التنديـــد بـــالقمع الإستعماري الذي عقد ببروكسل ببلجيكا في فبراير عام 1927 ، و قد تناول في كلمة ألقاهـا أمام المـــؤتمرين المشكل الجزائري. وطرح جملة مـــن المطالب كان من أهمها " تـــقريـــــر المصـــير و الإستـــقـــلال" وكانت الكلمة التي ألـــقاها مصالي أمام المؤتمـــرين عرضا وافيـــا قدم فيها بطريقة منهجية جردا لأعمال الإستعمار في شمال إفريقـــيا بوجه عام و في الجزائـــر بوجه خاص، إستمع إليه الحاضرون بالإهتمام ، خاصة الجزء الـــذي يعـــالج فيـــه المطـــالب الفوريـــة و البرنامج السياسي. لقد كان هذا البرنـــامج مثـــيرا بجدية مواضيعه ، خصوصـــا موضوع إستقلال الجزائـــر، و كانت هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها زعيـــم جزائـــري على المطـــالبة علنيا بـــالإســـتـــقـــلال التـــام (1) .

و لقـــد مكـــنـــت الإتـــصالات التي أجراها السيد مصـــالي الحـــاج مـــع الوفـــود الـــمـــشـــاركة فـــي المـــؤتمر، و مع الأحزاب الوطـــــنية الإفريقيـــة و الآســـيوية و الأحـــزاب الإشتراكية التـــقـــدمية بـــــأوروبـــا و أمريكا اللاتينية من التعريف بـــمشكل الـــشعب الجـــزائري ومشاكـــل شعـــوب المـــغـــرب الـــعربـــي .

ومن المعلوم أن مصالي قد وضع نفسه منذ البداية في إطار أوسع ، فـــقـــد كان يـــهدف إلى تعبئة كل القوى السياسية الملتزمة لمكافحة الإستعمار فـــي جميع أقطار المغرب العربي و ليـــس الجزائر وحدها (2) .

---

[1] –أنظر : بن يامين سطورا ، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية (1889 –1974) ، ترجمة صادق عمار و مصطفى مادي ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 1999 ، ص.ص 65–67

[2] –أنظر : محمد بلقاسم ، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910 – 1954 ، رسالة نيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 93/94 ص101 –102

و في إطار التعريف بالمشكل الجزائري و الدعاية له في الخارج حرر مصالي سنة 1930 مذكرة بعث بها إلى عصبة الأمم التي كانت تجتمع بجنيف . ندد فيها بالوضعية المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري . و احتج فيها أيضا على سكوها كمنظمة عالمية أمام ذلك، و على عدم تطبيقها لواحد من أهم مبادئها الأساسية الذي لأجله تأسست، ألا و هو حق الشعوب في تقرير المصير. إن هذه المذكرة التي تزامنت و الإحتفالات التي نظمتها السلطات الفرنسية لتخليد الذكرى المئوية لإحتلال الجزائر سنة 1830 . أرادها مصالي أن تكون بمثابة محاكمة للإستعمار، كما أرادها أن تكون حقيقة تحدث إضطرابا في الإحتفالات المئوية لإحتلال الجزائر.(1)

و لقد سمح النشاط الخارجي لمصالي بالتعريف بمطالب الجزائريين و سكان شمال إفريقيا ككل. كما سمح له أيضا بإقامة علاقات مع زعماء التنظيمات والحركات المناهضة للإستعمار في كل من أوروبا و آسيا .

و بالرغم من كل الجهود التي قام بها مصالي في الخارج فإن المشكل الجزائري لم يلق أي إهتمام من طرف الدول في العالم بإستثناء تعاطف الحركات التحررية مع الجزائريين ، و بالتالي فجميع المبادرات التي قام بها مصالي لم تحقق أية نتيجة على المستوى الدولي.ويرجع ذلك إلى التعتيم السياسي الذي فرضه الإستعمار على نشاطه.

[1] - بن سطورا مرجع سابق ص 77- 78

و بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية و إقدام السلطات الفرنسية على حل حزب الشعب الجزائري سنة 1939 واصل مناضلي الحزب نشاطهم ، وكانت الانطلاقة مباشرة بعد نزول الحلفاء بالجزائر في 08 نوفمبر 1942. هذا الترول الذي يعد حدثا هاما حتّم على قادة الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها الالتقاء من أجل التشاور وتوحيد الرؤى حول ما ينبغي القيام به للدفع بمشكل الشعب الجزائري الى الأمام من أجل تمكينه من تقرير مصيره بنفسه و إسترجاع سيادته على أرضه ، و توج اللقاء بإصدار مذكرة تضمنت المطالب الاساسية للشعب الجزائري و قد اصطلح على تسميتها "بيان الشعب الجزائري". وكانت الغاية من إصدار هذا البيان الذي كان موجها بالأساس ليسلم للحلفاء هو تعريفهم بمطالب الشعب الجزائري وتحميلهم لمسؤولياتهم كاملة في تمكين هذا الشعب من حقه في تقرير مصيره بنفسه طبقا للشعار الذي رفعوه [1] ، و تضمن هذا البيان قسمين : الأول منهما نقدا حادا و موضوعيا للإستعمار و جردا بالأضرار التي لحقت بالجزائريين بسببه؛ بينما تضمن الثاني ملحقا بمطالب الشعب الجزائري، دون أن يحدد البيان مدة زمنية محددة لتحقيقها .

و قد تولى السيد فرحات عباس مهمة تسليم هذا البيان إلى الحلفاء و إلى ممثلي السلطات الفرنسية بالجزائر.

و قد شكل هذا البيان في وقته همزة وصل ثابتة بين مختلف التطلعات السياسية للتيارات الوطنية على اختلافها. و بالرغم من هذا " الاجماع و المبادرة المنسقة ."فإن هذا العمل لم يحقق شيئا ، فلا الحلفاء و لا السلطات الفرنسية أقاموا وزنا للبيان .

1- قنان مرجع سابق 192-195

وقد كان الجزائريون يعتقدون لفترة طويلة من الزمن أن في وسعهم إقناع فرنسا بـــالطرق السلمية بضرورة وضع حد للاستعمار كانوا يعتقدون ان الحرب العالمية الثانية دقت النواقيــس معلنة ان العالم ستسوده مبادئ الحرية والسلام و الاخوة تلك المبادئ النبيلة التي أقرها العـــالم ووردت في ميثاق حقوق الإنسان .

و كان الجزائريون مثلهم كمثل سائر شعوب العالم على استعداد لان يحتفلوا في 8 مـــاي عام 1945 بانتصار الحرية على الاضطهاد .ذلك النصر الذي ساهم بفعالية في إرسائه وتحقيقه والذي كان يعتقد أنه سيصيب منه نصيبا .ولكن فرنسا ردت على هذا الترقب و الأمل بحملة بشعة من الإرهاب فقتلت مـــا يـــزيـــد عـــن 45 ألف جزائـــري.(1)

لقـــد كانت لهذه الحـــوادث آثـــارها العميقة على الشـــعب الجـــزائـــري وحركتـــه الوطـــنـــية، كما كانـــت منـــعطـــفا حـــاســـما في مســـيرة الـــنظال الوطـــني من أجل الاســـتقـــلال و الـــســـيادة .

فعلى اثـــر هذه الأحداث –حوادث 08 ماي 1945– إنقسمت الحركة الوطنيـــة علـــى نفسها : فالقوى الوطنية الإصلاحـــية بقـــيت متمـــسكة بـــنهجها النضـــالي أي بـــالعمل لتحقيق أهـــدافها في ضل الشرعية الإستعمارية ،وسعت لتحقيق ذلك ولو بأسلوب متطـــور بعيد عن فكرة الإدماج الكاملة التي كانوا يدعون اليها قبل الحرب العالمية الثانية و ســـوف تكرس جهدها و نشاطها في هذا الميدان . أما حزب الشعب الجزائـــري فإنـــه قرر الاستفادة من الأوضاع الجـــديدة التي أسفرت عـــنها الحرب العالمـــية الثانية ، و عاد إلى الظهور مـــن جـــديـــد تـــحت أسم حركة الانتصار للحريات الديمقـــراطـــيـــة عـــام 1946 .

و بـــالرغم مـــن أن الحـــزب قرر في مؤتمره عام 1947 تكويـــن المنظمـــة الخاصـــة للإعداد للثورة و تأطـــير الكفاح المسلح إلا أنه قرر أيضا عدم التخلي عن العمل الســـياسي و الدعائي للتعريف بمشكل الشعب الجزائري ، خـــاصة و أن هنـــاك منظـــمة عالمية ظهرت إلى الوجود تعتني بمشاكل الدول المغلـــوبة على أمرها ،و هي الأمم المتحدة .

---

1 – نفس المرجع ص. 205.

مساعي حزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار – في التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج

لقد جدد حزب الشعب الجزائري المنحل من طرف الإدارة الاستعمارية عام 1939 بعد الحرب العالمية الثانية نشاطه بتسميته الجديدة (MTLD) كغطاء شرعي يسمح له بتحرك واسع ، ويخول له حق الترشح لمختلف المجالس ، واستطاع بهذه الواجهة أن يصدر صحافة معبرة عن مبادئه الاستقلالية وعن اختياراته الوطنية و ان يوسع من دائرة نضاله .و تعددت مساعيه على المستويين العربي و الدولي و أغتنم كل الفرص للتعريف بالمشكل الجزائري في الخارج، و استطاع بهذه الواجهة الجديدة أن يتحرك و ينشط في الإطار الشرعي ، و تمكن من إصدار صحافة معبرة عن مبادئه الاستقلالية و عن اختياراته الوطنية و أن يوسع من دائرة نظله .وكانت له عدة نشاطات على المستويين العربي و الدولي

1- على المستوى العربي

في هذا المستوى وبعد أن جرت خلال الحرب العالمية الثانية اتصالات بين الدول العربية التي لم تكن في أغلبيتها مستقلة ، واتفقت بعد الاتصالات و المشاورات على إنشاء جامعة للدول العربية ، هذه الجامعة التي قامت بعد إنشائها بنشاط عربي ودولي واسع بعد عام 1945 ،ساعد كثيرا على توضيح وتدعيم القضايا العربية المطروحة على الساحة الدولية و تنفيذا لاستراجية حزب حركة الانتصار التي أقرت في مؤتمرها عام 1947 على العمل على تدويل القضية الجزائرية و القيام بضغوط على فرنسا لكي تمنح الحقوق سياسية للجزائريين

---

[1]-أنظر جريدة المغرب العربي العدد 34 ، 1948 ص. 03

وفي هذا الإطار قام مصالي الحاج يوم 5 جانفي 1948 بمحاولة ناجحة لإنشاء "لجنة تحرير المغرب العربي " بالتعاون مع حزب الاستقلال في المغرب وحزب الدستور في تونس ومقرهـا بالقاهرة ، ويكون هدفها تعريف دول المشرق العربي بقضايا المغرب العربي وتدعيـم قضايـا النضال و الكفاح في بلدان المغرب العربي عن طريق الجامعة العربية ، وفي هذه الأثناء كللـت مساعي الحـزب أيضا بـإنـشاء مكـتب تحـرير المـغرب العربي عام 1947[1]

وذلك بالتعاون مع حزب الإسـتقـلال في المغرب و الحزب الدسـتوري في تونـس في القـاهرة، و من أهم أهدافـه تعريف دول المشرق العـربي بقضايا المـغرب العربـي و تـدعيم قـضايـا الاستقلال في بلدانها بمساعدة ودعم الجامعة العربـيـة.

و إنطـلاقا من عام 1947 سوف يـساهم مكتب المـغرب العربي بالقاهرة بـفضل نشاطه السياسي بتحسيس العرب والمـشـرق العربي بأهمية المعركـة السـياسية الـتي يخـوضـها شـعب المغرب العربي في الجزائـر و المغرب وتـونس.

وتعد هذه أول محـاولة موفقة لربط المغرب العربـي بالمـشرق العربي، و لاشـك أنـه في هذه الفترة قد جـلبت إنـتباه و إهتـمام المـشرق العربي بقضايا المغرب العربـي ، و قد تناولت الصحافة العربـية نشاط هذا المكتب ، وما قـام به مـن مبادرات وجهت بالدرجة الأولى نحو البعـثات العربـية المـتواجدة بالقاهرة.

---

1 -تأسس مكتب تحرير المغرب العربي في فبراير 1947 بقرارمن مؤتمر المغرب العربي . أنظر بالتفصيل الرشيد إدريس (ذكريات) عن مغرب العربي في القاهرة ،ليبيا، تونس 1981 ص ص 62

و مما ساعدهم على ذلك تضامن شعوب و حكومات الدول العربية و بالأخص حكومة مصر التي سمحت لمكتب تحرير المغرب العربي أن ينشط في قلب القاهرة و سهلت له الإتصال مع الحركات التحررية الأخرى المتواجدة فيها و كذا ربط علاقات بالمنظمات المناهظة للإستعمار ، و قد توجت النشاطات المشتركة لأعضاء مكتب تحرير المغرب العربي بإصدار تصريح مشترك وجه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 أطلعوها فيه على معاناة شعوب بلدانهم ، من جراء السياسة الإستعمارية العنصرية المتبعة في المغرب العربي تتنافى و مبادئ هيئة الأمم المتحدة،و أن من شأنها أن تهدد الأمن و السلم في حوض البحر الأبيض المتوسط (1) .

و ظل حزب حركة الإنتصار يحاول دائما القضاء على ظاهرة اللامبالاة للرأي العام العالمي ، و لعل من بين أهم النشاطات التي قام بها إلى جانب الندوات و اللقاءات الصحفية التي كان ينظمها وينشطها أعضاؤه في المشرق العربي هي تلك الزيارة التي قام بها مصالي الحاج في بداية سبتمبر 1951 إلى المشرق العربي للتعريف بالمشكلة الجزائرية بجميع أبعادها و شرح المطالب والتطلعات المشروعة للشعب الجزائري (2).

---

[1]-أنظر الملحق رقم 1

[1]-أنظر جريدة المنار ، العدد 11 ديسمبر 1951 ص 3

و عن هذه الزيارة صرح مصالي الحاج لجريدة المنار بعد عودته من المشرق العربي : "بأن المشرق يهتم بالقضية الجزائرية اليوم أكثر من قبل، لأنه يعرف الشدة التي هجم بها لإستعمار الفرنسي على الجزائر. لذلك يجب أن يعلم الشعب الجزائري أن الملايين من العرب و المسلمين يكافحون بجانبه في سبيل إستقلال بلادهم. فهناك إذن عالم كامل مساق بتيار الحرية عازم على تحطيم الإستعمار. و لهذا يجب أن يرتفع كفاح الشعب الجزائري إلى مستوى كفاح إخوانه في تونس و مراكش والى المستوى العالمي " (1).

و من الشخصيات التي إلتقى بها مصالي الحاج ، الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمان عزام باشا، حيث أطلعة على الوضع في الجزائر بصورة خاصة و في المغرب العربي بصفة عامة، و أظهر تعاطفه مع الشعب الجزائري ، و لم يبخل بتأييده للقضية الجزائرية(2). ، كما وعده بدراسة سبل إثارة المشكلة الجزائرية على المستوى الدولي (3).

وبالفعل قامت الجامعة العربية في مطلع عام 1952 في مجلسها العام بتاريخ 19 أفريل 1952 بإصدار قرارا بخصوص الجزائر جاء فيه : " أما فيما يتعلق بالجزائر فتوصي اللجنة بأن يثار هذا الموضوع أمام اللجنة الثالثة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة و تكليف الأمانة إعداد دراسات وافية عن مختلف الشؤون في الجزائر لتكون بين أيدي الوفود العربية عند إثارة هذه القضية. كما توصي اللجنة بأن تبذل المساعي منذ الآن لدى لجنة حقوق الإنسان تمهيدا لبحث هذه القضية، لتمكن من إثارتها أمام اللجنة الثالثة " (4).

---

[1]-أنظر جريدة المنار ، العدد 11 ديسمبر 1951 ص 3

[2]— نفس المصدر ، العدد17 فيفري 1952 ص 1

[3]-أنظر جريدة المغرب العربي ، السعيد الزاهري ، عدد 6 أوكتوبر 1946 ص 7

[4]-محمد علي الرفاعي ، الجامعة العربية ، و قضايا التحرير ، الشركة المصرية للطباعة و النشر ، القاهرة ، ط1 ، 1971 . ص 93-94

2 - على المستوى الدولي

لقد صرح حزب الشعب الجزائري بتسميته الجديدة منذ البداية بأنه لايعترف بالقوانين الفرنسية داخل الجزائر وخارجها . ورأى الحزب أن الإنتخابات وسيلة من وسائل الدعاية و النظال السياسي و من ثم فهي ضرورية بالنسبة للتعريف بالقضية الجزائرية[1]، في هذا الإطار إستغل نواب حركة الإنتصار منبر البرلمان الفرنسي للدفاع عن القضية الجزائرية ، و لقد صرح نواب الحركة منذ البداية بأنهم لا يعترفون بالقوانين الفرنسية ، و رددوا داخل قبة البرلمان الفرنسي مطلب الإستقلال التام منددين في الوقت نفسه بالسياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر منذ 1830 ، و أكدوا على أن الجزائر دولة ذات سيادة، و أن عدوان 1830 هو الذي سلبها هذه السيادة . و من بين النواب المتدخلين النائب لامين دباغين ، و قد أثارت تدخلاته حفيظة النواب الفرنسيين على اختلاف إنتماءاتهم السياسية بحيث كانت ملفتة للنظر،وكانت عبارة عن مرافعة ضد النظام الفرنسي الإستعماري الذي لايحترم وعودا ولا عهودا ولايحترم القوانين الدولية ، شهر فيها بالممارسات القمعية التي تقوم بها الإدارة الفرنسية في الجزائر ، وقد قوطع تدخل الدكتور عدة مرات بكيفية صاحبة عجز رئيس البرلمان الفرنسي عن التغلب عليها أحيانا خاصة الفقرة المتضمنة المطالبة بالاستقلال ، و عدم الإعتراف بالسيادة الفرنسية عن الجزائر و أن الشعب الجزائري يعتبر ها سيادة مفروضة بالقوة على الشعب الجزائري ، و الحل الوحيد في نظره ونظر حزبه هو الاستقلال التام للجزائر ليتمكن الجزائريون من إدارة شؤونهم بأنفسهم [2].

---

[1]-أنظر :د/ عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي ، ط.1 1997 ،ص219

2 - انظر : جريدة المغرب العربي ، مرجع سابق عدد 8 ، 1949 ص 1.

و قد كان لـنشاط هؤلاء الـنواب بـالـبرلمان الفرنـسي دور كبـير في تعريـف مخـتلف الحسـاسيات السياسية المـتواجدة بالبرلمان بـالجـوانب المختلفـة للقضيـة الجزائـرية ، واطلاع الصحافة الفرنسية و العالمـية على المعـانـاة الـتي يـعيشها الشـعب الجزائري و معرفا في نفس الوقت بمدى عـدالـة المطالـب التـي يـجهر بـها نواب الحركة فـي الـبرلمان الفرنسـي.

و لم تتوقف هذه التجربة عند حدود البرلمان الفرنسي ،خاصة بعد التطورات التي حدثـت عن الساحة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية و بالخصوص وأنه أصبح للأمم المستضعفة الحق الكامل في أن تعرب عن رغباتها و تطلع هيئة الأمم المتحدة بما يجري داخل أقطارها حسـب البنود الموجودة في القانون الأساسي لهيئة الأمم المتحدة ، ونظرا لكون القضيـة الجزائريـة مجهولة تماما على الصعيد الدولي، جدد مصالي الحاج محاولاته بعد أن قام بهذا العمل مع عصبة الأمم بجنيف عام 1930 وقام بتوجيه نداء إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1848 أطلعها فيه علـى حقيقة المأساة التي يتخبط فيها الشعب الجزائري ، و تعرض في النداء إلى قضية الجزائر الـتي استولى عليها الإستعمار الفرنسي عام 1830 ، وإلى تلك الدعاية الإسـتعمارية الـتي يتـولى الإستعمار نشرها لكي يخادع الرأي العام ويحول بها بينه وبين الحقيقة . "[1]

وبين في هذا النداء خلافا لما تزعمه الدعاية الفرنسية أن الجزائر أمة لها تاريخها وماضيـها المجيد ،وقد كانت حتى عام 1830 دولة ذات سيادة واضحة المعالم و الحدود لها حياتها القوية و الدولية المعترف بها من عدد كبير من الدول ولعل أعجب الأمور في حياة الجزائر الديبلوماسية قبل عام 1830 هو بلا شك ذلك الخاص بالعلاقات الفرنسية الجزائرية ، فحـتى عـام 1830 تاريخ غزو فرنسا للجزائر وقعت عدة معاهدات صداقة وتحالف مع الحكومـة الفرنسـية ، ولكنها تزعم إلى أن الجزائر جزء من فرنسا على الرغم من أنها اعترفت غير مامرة بتوقيعـها هذه المعاهدات .

---

1 – أنظر : جريدة المغرب العربي العدد 47 – 1949 مرجع سابق ، .ص 01 ، 02

وقـــد أراد مصالي الحـــاج بـــهذا الـــنداء أن يـــطـــلع الرأي العام الدولي من خـــلال مـــنظمة هيئة الأمم المـــتحدة على الـــعدوان الفرنـــسي على الجزائر ، لأن الرأي العام الدولي لا يـــعـــرف شـــــيـــئا عـــــن الجزائر بـــسبب الحصار المضروب من طرف فرنـــسا على الشـــــعب الجـــزائـــري ،كمـــا أراد أيـــضا أن يطلعهم بـــأن الشعب الجزائري يرفض هذا العدوان و قد قـــاومه طـــيلة مدة الاحتلال ، و لم يـــستسلم أبدا [1] .

وواصـــل الحزب احتجاجاته وهذه المرة احتج السيد الشاذلي المكي عام 1949 ضد إقحام الشـــعب الجزائـــري عنوة في ميثاق الأطلسي بعنوان كون الجزائر أيضا فرنسية .من غير سابق استشـــارته ، ومن غير اعتراف بحقوقه .ورفض بأن يصبح الشعب الجزائري مجرد آلة في جهاز ،وفي ميدان السياسة والإستراتيجية الدولية .

أكـــد عـــزمه على أنه لا يعمل إلا حسب المقتضيات التي تضمن له فعلا بلوغ هدفه الذي هـــو الاستقلال الوطني .فالشعب الجزائري لن يعتبر نفسه انه حليفا لمن ينكر حقه في الحرية و الاســـتقلال وهو من هنا لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يكون تحت إمارة دولة أو جمع من الدول تسخره طوع ارادها ومصالحها [2]

---

1 – Voir , Jacque Jurquet , La Revolution National Algerienne et Le Partie Communiste Francais , Paris . 1984 , pp.249 .256 .

2 – أنظر : جريدة المغرب العربي العدد 47 – 1949 مرجع سابق ، .ص 01 ، 02

و في عام 1950 وجه الأمين العام للحزب السيد حسين لحول إلى الامم المتحدة مذكرة تحمل تاريخ 20 سبتمبر 1950 . لخصت في هذه الوثيقة أوضاع الشعب الجزائري المزرية.و سياسة القهر الإستعمارية التي سلطت عليه و دور الحركة الوطنية في فضح هذه السياسة.

وقد جاء في هذه الوثيقة مايلي :

أولا : لخصت موقف الحكومة الفرنسية في ملاحظتين :

أ – إنه ينتظم في سلسلة القوانين المفروضة على مدى أكثر من قرن من الزمن . ابتدأت بإلحاق الجزائر بفرنسا بالقوة، ودعمت هذا الإلحاق بنصوص قانونية لم و لن تكون لها أية قيمة إذا ما قيست بمبادئ حرية الشعوب و ذكرت هذه القوانين .

ب– إن الحكومة الفرنسية تعمل ضد إرادة الشعب الجزائري عندما أقحمته في الجهاز الإستراتيجي لميثاق الأطلسي، ولكن الشعب الجزائري، لم يستكن و لم يستسلم لهذا الإلحاق.

ثانيا : تحدثت المذكرة على القمع الوحشي الذي سلطه الإستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري خلال ثورة 1871 و قبلها و بعدها ، و أشارت إلى القوانين الزجرية التي سلطت عليه ، و ذكرت هذه القوانين .

ثالثا : تحدثت عن دعوة الفرنسيين للشعب الجزائري المضطهد سياسيا و اقتصاديا لكي يقف إلى جانب فرنسا في الحرب ، و عن تجنيد الجزائريين ، و عن الإمكانيات المادية التي قدمها الجزائريون في الحرب العالمية الأولى .

رابعا :تحدثت المذكرة عن نشاط الأمير خالد السياسي و رفاقه ثم إصطدامه بالمعمرين و أبعاده عن الجزائر . كما تحدثت عن الحركات الإصلاحية الأخرى و حركات التحرير الوطني و مصيرها ، و أشارت إلى جمعية نجم إفريقيا ، و حزب الشعب الجزائري من بعده و إلى إعتقال زعيمه مصالي الحاج .

خامسا : تحـــدثت عن نزول جيش الحلفاء بالجزائر و قيام حركة بـــيان الشعب الجزائـــري عام 1943 و تظاهر فرنسا بقبول مطالبها ، و صدور قرار 7 مارس 1944 الذي رفضتـــه كل الحركات السياسية الجزائرية .

سادسا : أشارت الوثيقة إلـــى فـــقدان الشعب الجزائري لثقته في فرنسا و الحلفاء معا بعـــد أن كـــشفوا عن تحيزهم لمصالحهم الخاصة و إهمالهم لحقوق الغير و الضعفاء .

سابعا : في الأخير ذكـــرت المذكرة بالأمور التالية :

1- يـــستنكر الشعب الجزائري إقحامه في جهاز حربي دون استشاراته و الاعـــتراف بـــحقوقـــه.

2- يؤكد عزمه على ضــــرورة بلوغ أهدافه و هي الاستقلال الـــوطني .

3- يأمل في عدم قيام الحرب ، و في عدم نسيان إرادة الشعوب و قدرها .

4- لن يعتبر نفسه أبدا حليفا لمن ينكر علـــيه حقه في الحرية و الاستقلال [1] .

و تعد هذه المذكرة التي تحمل مبادئ وأفكار تؤكد على آن الجزائر ليست قطعة مـــن فرنسا تكملة للأعمال التي كان قد بدأها مصالي الحاج و التي تندرج في إطار إطـــلاع هيئة الأمم المتحدة و الرأي العام الدولي عن العدوان الفرنســـي علـــى الجزائـــر، وفقـــا للإستراتيجية التي سطرها الحزب في مؤتمره عام 1947 إلا وهي العمل علـــى التعريـــف بالقضية الجزائرية في الأمم المتحدة و خارجها ، ولما كانت قضية الجزائـــر هـــي قضيـــة الشعوب المناهضة للاستعمار فإن الحزب كرس وقته لتعريف هـــذه الشـــعوب بقضيـــة الشعب الجزائري واغتنم كل الفرص لاطلاع مختلف الهيئات عليها ، وفي هـــذا الإطـــار شارك الحـــزب في عدة لقاءات دولـــيـــة :

---

1 - أنظر النص الكامل للمذكرة في الملحق رقم 02

1- مؤتمر الشعوب المستضعفة المنعقد بباريس في 1948.الذي عالج عدد ا من قضايا الاستعمار ، كانت من بينها الجزائر التي كانت محل دراسة من طرف المؤتمرين ، حيث أكدوا على حق الشعب الجزائري في الاستقلال و تقرير المصير على غرار الشعوب الأخرى [1] .

2- مؤتمر لندن ضد الإمبريالية المنعقد في جويلية 1948. و قد شارك فيه مصالي الحاج و قدم للمؤتمرين عريضة احتجاج ضد تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، ركز فيها على ضرورة إنهائه و طلب بإقامة دولة جزائرية ذات سيادة . و قد صادق المؤتمر على توصية مؤيدة لهاته المطالب [2].

و سمحت له مشاركته في المؤتمر بإقامة علاقات مع مختلف مسئولي الحركات التحررية في العالم التي شاركت في المؤتمر .

و بالرغم من كل هذه الجهود و المحاولات التي قام بها الحزب و مناضلته في مختلف مواقعهم إلا أنها لم تحقق شيئا ، و من هنا كانت مساعي الحزب فاشلة ، والشيء الذي شجع فرنسا على التمادي في سياسة اللامبالاة اتجاه الجزائريين هو مركزها الدولي القوي ، والظروف الدولية كلها كانت في صالحها ، لكن هذه الجهود لم تذهب سدى ، ذلك أن هذه التجربة سوف تستفيد منها جبهة التحرير الوطني و تستثمرها خلال عملها الثوري.

---

1 - جريدة المغرب العربي مرجع سابق ع 34-1948 ص 03

2 -Mahfoud Kaddache ,Histoire Du Nationalisme Algerien (1914 - 1951) , 2 vol , Alger , SNED , p.819 .

ثانيا : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

واكب نشاط جمعية العلماء بعد الحرب العالمية الثانية نشاط الأحزاب السياسية في الداخل و الخارج ، وهذا بالرغم من أن القانون الأساسي للجمعية ينص على استبعاد النشاط السياسي من بين اهتماماتها .

و يمكن تتبع نشاط هذه الحركة من خلال الأعمال التي قام بها أعضاؤها في كل من المشرق العربي و باريس بفرنسا . حيث كانت تقوم بواسطة صحافتها النشطة و بالأخص جريدة البصائر بتنوير الرأي العام الخارجي عن حالة الجزائر المأساوية ، و فضح أكاذيب الصحف الفرنسية و ما تقوم به من تعتيم حول القضية الجزائرية. و نجحت في إعادة دمج الجزائر في المغرب العربي و الأمة العربية الإسلامية ككل بعدما عمل الإستعمار سنين عديدة على فصلها.

و في إطار الدعاية للقضية الجزائرية في الخارج قامت الجمعية بعدة محاولات شهرت فيها بالتجاوزات التي كانت تقوم بها فرنسا في المغرب العربي بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة (1).

و لعله من بين الصدف أن أول بيان أصدره الفضيل الورتلاني عام 1945 كان عن الأحداث الدامية التي وقعت في ماي 1945، و التي راح ضحيتها ما يزيد عن 45 ألف جزائري (2) .

---

[1]– الفضيل الورتلاني ، الجزائر الثائرة ، ميلة ، دار الهدى ، 1992 ، ص. 232

2– قنان : قضايا و دراسات ، مرجع سابق ص 205

ومما جاء في البيان : " إن القطر الجزائري كشقيقه في تونس و المغرب ، يعيش اليوم موجة من الإضطهاد لا يكاد الإنسان يجد لها نظيرا في تاريخ البشرية العاقلة. فلقد عبأ المستعمرون هناك كل ما يملكون من قوة و مكر ضد الأهالي العرب العزل، مستخدمين في تعذيبهم لقتل الروح الوطنية و الإستقلال كل أدوات الحكم العسكري من أحكام عرفية و إيقاف المطبوعات و منع للإجتماعات... " (1)

و لقد كانت زيارة رئيس الجمعية الشيخ البشير الإبراهيمي عام 1952 إلى بلدان المشرق العربي نقلة نوعية في جهودها من أجل التعريف بالقضية الجزائرية وتوثيق الصلات بين الجزائر والدول العربية في المشرق .

و في إطار التعريف بمشكل الشعب الجزائري في الخارج طالب الشيخ البشير الإبراهيمي إثارة مشكل الجزائر في الأمم المتحدة . و يؤكد السيد فاضل الجمالي أن البشير الإبراهيمي طلب منه إثارة المشكل الجزائري في الأمم المتحدة بصفته ممثلا لدولة العراق ونائب لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (2) ، و على هامش الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بباريس عام 1952 . أ قام مأدبة دعيت إليها الوفود العربية و الإسلامية المشاركة في الدورة ووفود الشمال الإفريقي المُتابعة لقضايا أوطانها بباريس.

1- الورثلاني ، مرجع سابق، ص.ص 91 - 93

2- عمار بوحوش مرجع سابق ص 270-271

و قد حضر هذا الإجتماع الأمين العام للجامعة العربية و شخصيات سياسية وثقافية أخرى. وألقى رئيس الجمعية كلمة تعرض فيها إلى الوضع في المغرب العربي بصفة عامة و في الجزائر خاصة . جاء فيها :"...وشعب في المغاربة الثلاثة يعذب ، و شباب تفتح له السجون والمعتقلات وتغلق في وجهه المدارس والمعاهد ودين في الجزائر ممتهن الكرامة ، فهيهات أن نصفح عن باريس أو نصافحها بعد أن جنينا المر من ثمراتها " (1) .

و من خلال هذا العرض الوجيز عن الجمعية يمكن القول أن جمعية العلماء بالرغم أنها ليست جمعية سياسية إلا أن نشاطها في الخارج في ميدان الدعاية للقضية الجزائرية يعتبر مكملا لنشاط حركة الإنتصار رغم ماحدث بينهما من إختلاف بل وصدامات في بعض الأحيان، و إذا كان دور حركة الإنتصار واضحا لأنه إتخذ لهجة سياسية و أعلن مطلب الإستقلال ، فإن الدور الذي قامت به جمعية العلماء في مجال التهيئة لنجاح دعوة الإستقلال كان أقل وضوحا ، لأنه أعلنت أن أنشطتها لا علاقة لها بالسياسة ، ويتضح أن دعوة الإصلاح التي نهضت بها الجمعية رغم إلحاحها على أنها حركة دينية لا علاقة لها بالسياسة هي في الواقع العملي دعوة تتضمن خطابا سياسيا كان تأثيره إيجابيا جدا في تغيير العقليات تغييرا يجعلها أكثر تقبلا واستعدادا لتلبية الدعوة السياسية الجذرية التي رفع لواء ها حزب حركة الإنتصار .

1– جريدة البصائر ، عدد 183 بتاريخ 18 فيفري1952

ثالثا : حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

بعد حوادث 8 ماي 1945 وما نتج عنها من إعتقالات مست قادة الحركة الوطنية ومنهم فرحات عباس ، وبعد إطلاق سراحه في مارس 1946 أنشأ ورفاقه حزبا يدعى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وضعوا برنامجا للعمل لايختلف كثيرا عن برنامج أحباب البيان و الحرية ، وقد طرأ تغيير على آراء عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين التي كان ينادي بها ، إلى فكرة إنشاء " جمهورية جزائرية " مرتبطة بفرنسا ، واذا كان قد إلتزم بعدم الإنفصال عن فرنسا ، فإنه بالمقابل قرر الإبتعاد عن الحركة الوطنية .

و من أهم أعماله السياسية إتصاله بالحلفاء بعد نزولهم بالجزائر في 08 نوفمبر 1942 والتي جمعت بينه وبين السيد ميرفي الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت ، و التي توجت بتسليم رسالة تحمل تاريخ 20 ديسمبر 1942 إلى السلطات الرسمية لحكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، إنجلترا ، فرنسا ، وهي التي وقعها عدد من الشخصيات السياسية ، و قد أعلن الموقعون على الرسالة إستعدادهم للمساهمة في الحرب لتحرير فرنسا ، ولكن بشرط تلتزم هذه الأخيرة بإعطاء الحقوق السياسية المشروعة للجزائريين (1) .

و إذا كان ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا قد إكتفيا باستلام هذه الوثيقة بدون الرد عليها ، فإن ممثل فرنسا رفض إستلامها بدعوى أنها ليست موجهة إليه وإنما إلى " السلطات " في بلاده .وهذا ما دفع بالموقعين إلى إ عادة النظر في صياغتها وتوجيهها في شكلها المعدل إلى ممثل فرنسا يوم 22 ديسمبر 1942 .

---

1 - أنظر : قنان ، قضايا و دراسات مرجع سابق ص 192 - 195

و لم يكن من المتوقع أن يستقبل الفرنسيون بارتياح هذه الرسالة فقد أعلـن الجنـيرال جـيرو للوفـد الجزائري الذي أستقبله بكونه لا يهتم بالسياسة ، وأن الذي يهمه الآن هو تعبئة الجهود للجبهة .

ويبدو أن الفرنسيين لم يكونوا على رأي واحد حـول الموقـف الواجـب إعتمـاده في التعـامل مـع ممثلي القوى الوطنية الجزائرية (1)

وفي هذه الرسالة التي سوف يصطلح على تسميتها ب " بيان الشـعب الجزائـري " ، قـدم السـيد فرحات عباس وبصفة موضوعية ونزيهة ، حوصلة 112 سنة من الإحتلال الفرنسي .

وأستقرأ فيها تاريخ الإستعمار . كما عبر فيهـا عـن مطـامح الشـعب الجزائـري ووضـع المشـكل الجزائري في إطاره الحقيقي .

ولكن عندما يتوقف القارئ عند سائر الأفكار الرئيسية التي تضمنهـا البيـان فإنـه لايجـد بـدا مـن الإعتراف بأنها في معظمها مستوحاة من البرنامج السياسي الـذي وضعـه نجـم شمـال إفريقيـا وحـزب الشعب الجزائري من بعده ، وهذا بالرغم مـن أن الكثـير مـن المؤرخـين لا يذكـرون البيـان إلا وهـو مقرونا باسم فرحات عباس وفي الحقيقة فإن هـذا الأخير لم يكـن سـوى مندوبـا للحركـة الوطنيـة ، مكلفا من طرفها بالإتصال بالحلفاء وتسليمهم البيان . وهذا ما جعل السلطات الفرنسـية تتنبـه للأمـر وترفض البيان ، وتطلب إعادة صياغته من جديد .

أما على المستوى الفرنسي فقد انفرد الحزب بالمشاركة في الإنتخابات التي جـرت في جـوان مـن عام 1946 لتأسيس البرلمان الفرنسي الجديد بعد أن سمحت له السلطات الفرنسـية بالمشـاركة ، حيـث تحصل حزبه على 11 مقعدا من بين 13 مقعدا (2)

---

[1] –مقابلة مع المجاهد العربي دماغ العتروس ، الجزائر ، أكتوبر 1997

2 – بوحوش مرجع سابق ص 241

و في البرلمان الفرنسي حاول نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.MA)، التعبير عن مطالب الشعب الجزائري في لهجة معتدلة و خطب ذات قيمة تاريخية أملا في الوصول إلى تحقيق بعض المطالب لتحسين أوضاع الجزائريين. و يقول فرحات عباس : " ..و بقي علينا أن ندافع عن برنامجنا في باريز حتى نعطيه صبغة قانونية و شرعية . و ليس هذا بالأمر الهين لأنه كان علينا أن نكافح في ميدان جديد مجهول لدينا ، و كانت وسائلنا ضعيفة ، فشرعنا في العمل بلا كلل ولا ملل و بأمانة و نزاهة . و كان علينا بادئ ذي بدء أن نبدد جميع الإلتباسات و نقطع دابر العادات و الأساليب العتيقة في ظرف خمسة أشهر . بذل خلالها الأحد عشر نائبا ، بمساعدة بومنجل نائب الكاتب العام لحزب البيان ، جهودا جبارة لبناء صرح جديد يرضى مصالح الجميع وسط مجلس يبدي عدم إكتراث بقضيتنا أكثر مما يناصبه العداء "(1).

و في نفس السياق يقول السيد فرحات عباس: " ...منذ 1948 والى غاية 1954 طرحنا المشكل الجزائري أمام مجلس الدولة و أمام الحكومة و أمام البرلمان الفرنسي ، فوجدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدول الغربية برمتها ضد شعب ضحى بالنفس و النفيس في سبيل تحرير فرنسا هذه .

---

[1]-أنظر : فرحات عباس ، ليل الإستعمار حرب الجزائر و ثورتها ، ترجمة أبو بكر رحال ، المغرب ، 1962 ، ص.ص 200-199

و قد كان قادة حزب الشعب الجزائري أحق مني في عدم ثقتهم في تغيّر وجهة السياسة الفرنسية ، كما كان لهم الحق في أن لا يولوا أي ثقة في هذه السياسة ، لكن و رغم هذه الخيبة استطعنا أن نلفت انتباه الرأي العام وذلك بفضل مؤازرة بعض الصحافيين المخلصين و النزهاء ، خصيصا صحافة الأحزاب اليسارية " (1). و خارج الإطار الفرنسي شارك فرحات عباس في المؤتمر المناهض للإمبريالية لشعوب آسيا و إفريقيا ، الذي عقد عام 1948 بلندن ، وذلك إلى جانب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية . و كانت له عدة إتصالات مع الوفود المشاركة في هذا المؤتمر ، و مواصلة لهذه الجهود ، دعا في مؤتمره في سبتمبر 1949 هيئة الأمم المتحدة إلى حفظ الحرية و السلم و الحضارة و إلى التنديد بالنظام الإستعماري. كما ذكّرها بالإلتزامات الموقعة من أجل العمل على تصفية الاستعمار ، و احتج على الضغط المسلط على شعوب المغرب العربي و إفريقيا (2) .

غير أن كل هذه الأعمال و المبادرات لم تأت بفائدة، بسبب تعنت فرنسا .

---

[1] -نفسه ص 250 .

2 - Kaddache , op. cit, pp. 626-630

رابعا : الحزب الشيوعي الجزائري

لقد كان قادة هذا الحزب يعملون بالتنسيق مع الحزب الشيوعي الفرنسي ، ولم يقبلوا أبدا بفكرة انفصال الجزائر عن فرنسا فالتجاهل و عدم الاعتراف بالوجود الوطني للشعب الجزائري هو موقف مستمر و ثابت لهذه التشكلة السياسية حتى طرد الإستعمار من الجزائر وهم في هذا يختلفون مع بقية الأحزاب الوطنية وبالأخص حزب الشعب الجزائري ومن بعده حركة الانتصار ، بحيث يعتبرون جماعة مصالي بأنهم من المشاغبين وينتمون الى الفاشية الدولية ويقومون باستفزازات عندما يطالبون باستقلال الجزائر[1] .

وهو بهذا يكون قد ابتعد عن الحركة الوطنية و لم يتجاوب مع المطالب الشعبية الجزائرية ، و لم ينسجم مع مواقف التنظيمات الوطنية ، فقد رفض المشاركة في أي عمل وطني يهدف الى تحرير البلاد ولا حتى من اجل إدخال إصلاحات ذات معنى بهدف تعبئة الجماهير وراء مطالب الحركة الوطنية (2) ولهذا لم يكن في الإمكان قبول الشيوعيين في أسرة ومجموعة الحركات الوطنية الجزائرية .

---

1 – د/ قنان ، قضايا و دراسات ..... مرجع سابق ص.197

2 – د/ بحوش مرجع سابق ص. 282

الفصل الأول :

مساعي جبهة التحرير الوطني

في التعريف بالقضية الجزائرية بالخارج

بعد مرحلة طويلة من المخاض العسير ،و دراسة الأوضاع الداخلية و الخارجية اتخذت لجنة الستة بالتشاور مع أعضاء البعثة الخارجية الثلاثة الموجودين بالقاهرة ، القرار التاريخي بإعلان الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 بإسم جبهة التحرير الوطني . و قد كان لهؤلاء الثوار التسعة دورهم الأساسي و الحاسم في تفجير هذه الثورة [1] .

اندلعت الثورة في فاتح نوفمبر 1954 ، في وقت تجمعت فيه العوامل الضرورية لشن ثورة عارمة على الدخيل الأجنبي ، تحت قيادة ساهمت مساهمة فعالة في التحضيري لها و تفجيرها ، تتكون هذه القيادة من جماعة الداخل و هم الستة [2] الذين يندمج بينهم محمد بوضياف ، و الوفد الخارجي المتكون من الثلاثي، محمد خيضر ، أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد ، و من المعلوم أن الوفد الخارجي كان مفوضا من القادة الستة التاريخيين ، و كانت قد أسندت إليه مهمة التحضير للثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي، و من الأعمال التي قام بها قبل انطلاق الثورة في أول نوفمبر 1954 .اتصاله بقائد الثورة في مصر الرئيس جمال عبد الناصر حيث تم اطلاعه بنية الجزائريين في القيام بالثورة ، و قد وعدهم بالوقوف إلى جانب الثورة عند انطلاقها [3]. كما قام بعدة مساعي لتدويل القضية الجزائرية ، و في هذا الإطار تقدم بطلب إلى الملك السعودي بتاريخ 18جويلية 1954 يتضمن العمل على جمع كلمة الكتلة العربية الآسيوية لتقييد القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة في دورتها التاسعة، و جعلها في صف واحد مع قضيتي تونس و مراكش ، و بذلك تتوحد هذه القضايا في الميدان الخارجي . [4]

---

1 - حول ميلاد جبهة التحرير أول نوفمبر 1954 ، أنظر: د./ جمال قنان ، قضايا و دراسات مرجع سابق، ص ص. 209-222 .

2 - الأعضاء التسعة هم : (مصطفى بن بولعيد ، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف) يضاف إليهم الأعضاء الثلاثة (أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد، محمد خيضر) : أمظر : بن يوسف بن خدة، = إتفاقية إيفيان، تعريف لحسين زغدار و محي الدين جبايلي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987،ص.45.

3- أنظر فتحي الذيب ، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي 1984 ص 39-48

4 - مركز الأرشيف الوطني ، رصيد الحكومة الجزائرية المؤقتة ، و سيرمز له في بقية الهوامش (ام.أ.و، ر. ح .ج. م).علبة 13

غيرأن هذا الطلب لم يحض بالعناية بحجة أن بعضا من مندوبي الدول العربية الدائمين في الأمم المتحدة أرجعوا ذلك أن عرض القضية الجزائرية من شأنه عرقلة قضيتين تونس و مراكش [1]

و هذا ما أدى بالوفد إلى إعادة المحاولة من جديد مع الجامعة العربية فبعث بمذكرة تحمل تاريخ 05 سبتمبر 1954 إلى جامعة الدول العربية ألح فيها على اللجنة السياسية للجامعة في اتخاذ قرار موحد بشأن رفع القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة في الدورة المقبلة ليكون ذلك عنوانا على بداية الإهتمام الجدي من الدول العربية بهذه القضية و إشعارا للجزائريين بالثقة و الإطمئنان ، حتى يلتقوا مع إخوانهم المراكشيين و التونسيين في ميدان واحد ، داخليا و خارجيا[2]

أما بعد انطلاق الثورة في أول نوفمبر 1954 فقد ركز جهوده على التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج ، فمن بين الأهداف التي حددها بيان أول نوفمبر من اجل الاستقلال الوطني على الصعيد الخارجي هو العمل على تدويل القضية الجزائرية، و القضاء على أسطورة " الجزائر الفرنسية " وفي هذا الإطار بين البيان أن جبهة التحرير الوطني ستعمل على جعل القضية الجزائرية قضية دولية ، وذلك بمساندة كل الحلفاء الطبعتين . و عندما نستعرض هذا الجانب من نشاط جبهة التحرير الوطني في هذه المرحلة الأولى من انطلاق الثورة فإننا نلاحظ أنها بدأت بالمحيط المباشر، فأعلنت منذ البداية أن الثورة الجزائرية ثورة عربية تلتقي مع الحركات التحريرية في المشرق و المغرب . و قد أوضح هذه الحقيقة البيانات المختلفة التي أصدرتها طليعة أول نوفمبر 1954 على الشعب الجزائري ، حيث أكد قادتها أن الثورة الجزائرية تضع كفاحها في نطاق الحركات العربية التحريرية ، وهي تعتمد في كفاحها من أجل تحرير الجزائر على دعم ومساعدة الشعبين الشقيقين في تونس و المغرب ، ثم على التضامن العربي و صداقة الإفريقيين و الآسيويين.

---

1 – مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995 ، ولد بالبليدة عام 1923 كان عضوا بحزب الشعب الجزائري ، التحق بعد الثورة بالبعثة الخارجية ، عين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في نيويورك ، شرك في جميع دورات الأمم المتحدة .

2 – أنظر الملحق رقم 03 .

لقد كان من الطبيعي أن يكون نشاطها الديبلوماسي موجها بالدرجة الأولى نحو الدول العربية لكون مصالح الجزائر جزء لايتجزء من مصالح العالم العربي و الاسلامي[1] .و في هذا الإطار فإن جبهة التحرير الوطني عرضت القضية الجزائرية على الدول العربية على أنها قضية عربية و كل ما طلبته منها أن تزداد إيمانا بأن قضية الجزائر قضية عربية بحتة ، و أنه آن الآوان التي يجب فيه أن تقف الأمة العربية كافة اتجاه مسؤليتها نحو جزء لا يتجزأ منها. و لكون المبادئ و المصالح تجعل الثورة الجزائرية في صف واحد مع الحركات الإستقلالية التي تمثلها الأقطار العربية . و لهذا فهي تعتمد على تأييدها قبل غيرها لأنها تعتبر أن دور الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية دور حاسم في دفع قضية الشعب الجزائري نحو التدويل .

إن الشعب الجزائري مقتنع بأن مستقبله بل مستقبل العالم العربي مرتبط بكفاحه ، وأن في انتصار القضية الجزائرية إنتصار له ، كما أن فشلها سيترتب عليه حتما -إن عاجلا أو اجلا- فشل قضية الشمال الافريقي [2] ، و إذا كانت الثورة الجزائرية اعتمدت على مؤازرة الأمة العربية لها في أن تمدها بالأسلحة و الإعانة المادية من جهة و أن تكون لسانها في المحافل الدولية من جهة فإنها اعتمدت على نفسها بالدرجة الأولى لمواجهة فرنسا و الحلف الأطلسي ، خاصة و أنها - فرنسا - تدعي منذ الإيام الأولى لاندلاع الثورة أن الجزائر فرنسية و تشبثت بهذه المعقولة .

---

1 - مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995.

2 - م.أ.و.ر.ح.ج.م.علبة 182

ولهذا فإن جبهة التحرير الوطني لجأت إلى العالم العربي بإعتباره الحليف الطبيعي لها ، من أجل الدفاع عن قضية الشعب الجزائري ومن أجل الاعتراف للجزائر بحقها في تقرير مصيرها وإبطال مزاعم فرنسا " الجزائر قطعة فرنسية" ، لقد استعملت فرنسا المستعمرة جميع الوسائل لإقناع العالم بهذه الدعاية و أمام هذه الوضعية التي انطلت على أكثر دول العالم، برزت أمام الجزائر مشكلة من أعقد المشاكل ألا و هي إقناع هذه الدول بأن الجزائر وطن عربي و شعبه عربي مسلم و ليس فرنسيا ، و قررت العمل على جلب صداقة الجميع و مساعدة الجميع سواء كانوا حلفاء لفرنسا أو أعداء .

و لتحطيم أسطورة الجزائر الفرنسية قررت جبهة التحرير الوطني خوض المعركة على جبهتين : الجبهة الداخلية ، و الجبهة الخارجية ، ذلك ما نستخلصه من البيان الأول للثورة الجزائرية الذي تظمن جملة من الأهداف و من هذه الأهداف " تدويل القضية الجزائرية " و ذلك بمساندة الحلفاء الطبعيين للثورة [1].

و لهذا فإن جبهة التحرير الوطني حددت منذ الإنطلاقة حلفاءها الطبعيين ، و هو ما أكدته الأحداث المتلاحقة على مختلف الأصعدة الجهوية و الأقليمية و الدولية ، و كانت البداية بالعالم العربي[2] .

1- أنظر تقرير محمد يزيد، حول النشاط الشياسي و الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ، قدمه إلى لجنة التنسيق و التنفيذ جويلية 1957 الملحق رقم 04.

2 - مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

أولا : الثورة الجزائرية و الوطن العربي

1 - بلدان المغرب العربي

شرعت جبهة التحرير الوطني في التعريف بالقضية الجزائرية بعد انطلاق الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 في وقت كانت فيه القضيتين التونسية و المراكشية قد قطعتا أشواطا معتبرة على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

ولقد أخذت جبهة التحرير الوطني بأسلوب عمل الحركة الوطنية فيما يخص العمل المغاربي واغتنمت الفرصة لإبراز الوحدة المغربية على صعيد النضال ، و حاول الإستعمار عزل الكفاح المسلح في الجزائر عن المغرب العربي و المنطقة العربية و لكنه فشل في مسعاه.و في هذا الاطار فقد كان لكل من المغرب و تونس باعتبارهما بلدين مجاورين و حدودهما مشتركة مع الجزائر دورهما في دعم الثورة ، و تعزز موقف الثورة أكثر بعد سماح سلطات البلدين بإستعمال الحدود كقاعدة خلفية لتمرير الأسلحة و المؤونة و للهجوم على القوات الفرنسية في و قت كانت فيه القوات الفرنسية لا زالت رابضة بالقطرين .

و الواقع أنه بعد إستقلال القطرين الشقيقين تونس ومراكش في ربيع 1956 تعزز مركز جبهة التحرير الوطني وظهر تأييدهما للثورة الجزائرية على الصعيدين العسكري و الديبلوماسي، خاصة بعد انظما مهما إلى منظمة الأمم المتحدة في نوفمبر 1956 . واعتبرت جبهة التحرير الوطني هذا الإنظمام أهم عنصرفي طريق نجاح القضية الجزائرية على الصعيد الدولي (1).

و حتى و إن ضلت العلاقة بين جبهة التحرير الوطني و سلطات المغرب و تونس تعرف في الكثير من المحطات بعض التوترات ، فإن التضامن الشعبي في كل من المغرب و تونس مع الثورة ضل مستمرا هذا فضلا عن الدور الذي لعبته القيادات الحزبية من سعي و ضغط لفائدة القضية الجزائرية (2).

1-أنظر جريدة المقاومة الجزائرية ، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني ، الجزائر ، وزارة الاعلام العدد2، 15 نوفمبر 1956 ط 1984 ص 12 و سيرمز له ب " المقاومة "

2 -مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995.

وهو نفس الدعم التي تلقته الثورة الجزائرية من ليبيا باعتبارها موقعا إستراتجيا من الناحية " اللوجستيكية " ، وعلى الصعيد الدولي وقفت حكومة ليبيا مع القضية الجزائرية في الامم المتحدة بعد انظمامها في 14 - 12- 1955، حيث نددت بالسياسة التي تطبقها فرنسا في الجزائر وانظمت الى حضيرة الدول الأفرواسيوية التي كانت قد تبنت القضية الجزائرية وأصبحت تدافع عنها في مختلف المحافل الدولية [1].

2 - بلدان المشرق العربي

أ - جمهورية مصر العربية

لقد أعلنت الثورة الجزائرية منذ البداية أنها تستند في كفاحها على الدعم و التضامن العربي . وتعد مصر الحليف الأول للثورة الجزائرية ، فقد حدث أن كانت قضية الشعب الجزائري محل إهتمام السلطات المصرية حتى قبل إندلاع الثورة . ففي أكتوبر 1954 ، أي شهر قبل إندلاع الثورة إستقبل الرئيس جمال عبد الناصر وفدا يمثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية ، كشف له الخيار الثوري للقيادة و عزم الشعب الجزائري على إشعال فتيل الثورة .

و بعد أن إستمع إلي الوفد باهتمام ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر عزمه الوقوف إلى جانب القادة الجزائرين في ثورتهم ضد الإستعمار الفرنسي [2].

و بعد إندلاع الثورة في نوفمبر 1954 أتاحت مصر لقادة جبهة التحرير الوطني أن يمارسوا نشاطهم من قلب القاهرة ، وقد ظهر التضامن المصري مع الثورة الجزائرية في عدة أشكال منها :

---

1 - مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

2 - يتكون الوفد من أحمد بن بلة، محمد خيضر، أنظر أحمد توفيق المدني، حياة كفاح الجزء الثالث ، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982 ص 18 - 19

- في الجانب المعنوي و الديبلوماسي : لم تتوان مصر لحظة في مساندة الثورة الجزائرية وتقديم الدعم لها في مختلف المحافل الدولية .

- و في ميدان الدعاية للثورة كانت إذاعة صوت العرب بمثابة المؤسسة الإعلامية لثورة الجزائر بدءا من إذاعتها لبيان أول نوفمبر 1954 إلى غاية إعلانها لبيان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 .

كما كانت صحافتها المكتوبة خير عون للثورة الجزائرية لنشر أخبارها و الدعاية لها و إيصال صوتها إلى مختلف أنحاء العالم [1] .

وإذا ما تفحصنا الدعم الذي قدمته مصر العربية بقيادة جمال عبد الناصر في الميدان المعنوي نجد أنه بعد أيام قلائل على إعلان الثورة ، قامت بمطالبة وزراء الخارجية العرب خلال إجتماعهم في الجامعة العربية بضرورة توحيد سياستهم الخارجية اتجاه الحملات الإستعمارية و خاصة في منطقة الشمال الإفريقي ، كما قامت بتعريف المجتمع الدولي بالمشكلة الجزائرية، و سعت لدى دول مؤتمر باندونغ حتى حضر وفد من الجزائر بصفة مراقب مع وفود من مراكش و تونس [2].

و بفضلها تم إجهاض المحاولة التي قامت بها حركة مصالي الحاج (M.N.A) و الرامية إلى إرسال وفد عنها لحضور هذا المؤتمر[3] . و كان لمصر الفضل في تهيئة المناخ السياسي في أول لقاء بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة الفرنسية في ربيع 1956 و كثيرا ما كان هذا الدعم المصري محل احتجاج من طرف السلطات الفرنسية .

---

1 - أنظر : محمود متولي ، ثورة الجزائر و انتصار إرادة الإنسان العربي ، القاهرة الهيئة العامة للإستعلامات ، مطبعة الأهرام التجارية ، بدون تاريخ ،ص 105.

2- المرجع نفسه ص 106

3 - قنان : قضايا و دراسات... ، مرجع سابق ص 262

و من المعلوم أن مصر تعرضت لعدوان بسبب موقفها المؤيد للثورة في 29 أكتوبر 1956 وهو ما يعرف بالعدوان الثلاثي . و كان السبب الحقيقي هو ما أعلنه مسؤول فرنسي من أن ضرب القاهرة يعني القضاء على الثورة الجزائرية التي تنتهي هنا في القاهرة [1] .

و الواقع أن مصر رغم تعرضها لهذا العدوان الثلاثي بقيت متمسكة بموقفها من الثورة الجزائرية ، و بقت تدعمها دون قيد أو شرط بمدها بالسلاح و بمساندتها في المحافل الدولية .

ب – المملكة العربية السعودية :

أبدت المملكة العربية السعودية تأييدها للقضية الجزائرية قبل إنطلاق الثورة . حيث كانت قد وعدت بعرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة . غير أنها لم تفعل بسبب تردد بعض الدول العربية [2] كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

و بعد إندلا ع الثورة في فاتح نوفمبر 1954 سارعت إلى تقديم الدعم المادي و المعنوي للثورة الجزائرية . و كانت سباقة إلى إخطار مجلس الأمن الدولي بمشكل الشعب الجزائري .

إذ بعث مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة ببرقية إلى مجلس الأمن بتاريخ 05 جانفي 1955 – أي بعد شهرين على إندلا ع الثورة – لفت نظره إلى الحالة الخطيرة التي يعيشها الشعب الجزائري من جراء أعمال القمع و الإضطهاد التي تمارسها السلطات الفرنسية في حق هذا الشعب بواسطة الجيش والبوليس الفرنسيين . كما حمّلت السلطات الفرنسية مسؤولية ما يحدث في الجزائر[3] . غير أن مجلس الأمن لم يدرس البرقية و لم يعرها أي أهتمام ، و أنهى إجتماعه دون أن يتطرق إلى موضوع القضية الجزائرية [4] .

---

1 – متولي : مرجع سابق ص 105.

2– مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) ،الجزائر ،أوت 1995

3 – أنظر : الملحق رقم 05.

4 – المجاهد (اللسان المركزي لجبهة و جيش التحرير الوطني) العدد 10. 05 ، ديسمبر 1957 ص 9، و سيرمز له بـ " المجاهد".

و بالرغم من أن هذا العمل لم يعد بفائدة تذكر على القضية الجزائرية إلا أنه كان بمثابة أول دعم يقدم للثورة الجزائرية على الصعيد الدولي . كما كان لهذا العمل انعكاس على دور دول مؤتمر باندونغ الذين كانوا قد أبدو تحفظاتهم في بوقور حول القضية الجزائرية ، لكن و بعد قيام مندوب العربية السعودية في الأمم المتحدة بإثارة المشكل على المستوى الدولي غيرت هذه الدول موقفها [1].

و منذ ذلك التاريخ و المملكة العربية السعودية تعمل جاهدة لتقديم الدعم المادي و المعنوي للثورة الجزائرية ، و ظلت تتابع بإهتمام تطور الوضع في الجزائر و تقوم بنصرة القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية.

ج- الجمهورية العربية السورية :

لقد لاقت الثورة الجزائرية منذ تفجيرها في أول نوفمبر 1954 إهتماما من الرأي العام العربي السوري . فمنذ أن أخذ مجلس النواب السوري علما باندلاع الثورة ندد بالممارسات و الأعمال الوحشية التي يقوم بها الإستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري ، و إستنكر الفضائع التي تقترفها فرنسا بدعم من حلفائها من الدول الغربية . وكانت هذه الإحتجاجات موضوع برقية وجهها نواب المجلس السوري إلى رئيس المجلس الوطني الفرنسي عبروا فيها عن آمالهم في أن يتدخل المجلس الوطني الفرنسي لإيجاد حل يحقق المطالب الحقة و الأماني الشرعية للشعب الجزائري[2] وعلى الصعيد الدولي فقد تبنت سوريا القضية الجزائرية و دافعت عنها في باندونغ و الأمم المتحدة. و قبل استقلال تونس و المغرب كانت سوريا تتولى الدفاع عن ملف القضية الجزائرية وكان ممثل جبهة التحرير الوطني يدرج ضمن قائمة الوفد السوري كمستشار له ،وبفضل مساعدة سوريا تمكن الوفد الجزائري من المشاركة في الدورة العاشرة للامم المتحدة عام 1955 ،بصفته مستشارا للوفد السوري [3].

---

1 - مقابلة مع المجاهد(محمد يزيد) ، الجزائر أوت 1995 .

2 - أنظر : د. أحمد طربين ، أصداء الثورة الجزائرية ، في المجلس السياسي السوري مجلة التاريخ ، المركز الوطني للدراسات التاريخية ، مرجع سابق عدد خاص 1984 ص 35.

3 - مقابلة مع المجاهد(محمد يزيد) ، الجزائر أوت 1995 .

وإذا كان هذا هو شان سوريا مع الثورة الجزائرية فان الإشقاء في لبنان جمعوا بين " التعاطف والتحفظ" إذ حاول كل من الرئيس كميل شمعون و الوزير الأول رياض الصبح إفهام وفد جبهة التحرير بخصوصية وضع "لبنان" الذي تربطه بفرنسا علاقات تاريخية متميزة [1].

د - الجمهورية العربية العراقية :

لقد وقفت العراق إلى جانب القضية الجزائرية و قامت بتقديم الدعم المعنوي لها في أول محفل دولي خلال مؤتمر باندونغ 1955. فقد ركز السيد فاضل الجمالي رئيس وفد العراق في تدخله على حق الشعب الجزائري في الحرية و الإستقلال ، و وجوب تطبيق المبادئ التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها على هذا الشعب.[2] .

وفي أول دورة عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد إنطلاق الثورة الجزائرية عام 1955 أثار الوفد العراقي ، برئاسة السيد فاضل الجمالي القضية الجزائرية في الدورة على أساس أنها قضية دولية و قام بتقديم الحجج و البراهين على أن القضية الجزائرية لا تخص فرنسا لوحدها ، و هي ليست قضية داخلية كما يدعي وزير خارجية فرنسا .

1-Voir ABDEL RAHMANE KIOUANE. Les débuts d'une diplomatie de guèrre (1956-1962) éditions DEHLEB. Alger p.8

2 - أنظر : فاضل الجمالي المجلة التاريخية المغاربية ، مرجع سابق عدد 2 ، جويلية 1974 ص 123-124.

ويذكر عبد الرحمان كيوان في كتابه "بدايات حرب ديبلوماسية" - "أن بغداد لم تتوان منذ البداية في تقديم مساعدتها سياسيا و عسكريا" [1]. وفيما يخص بقية البلدان العربية الأخرى فإنها كانت لها نفس المواقف بحيث كلما عرضت القضية الجزائرية في المحافل الدولية ، إلا وكانت سباقة الى دعمها وتأييدها [2] .

و مما لاشك فيه أن الجامعة العربية بصفة خاصة كان لها موقف مشرف اتجاه الثورة الجزائرية ذلك أنه فور إعلان هذه الثورة وقفت الجامعة تدعمها معنويا و سياسيا و إعلاميا و دبلوماسيا .

و نادت بشرعية الكفاح الثوري للجزائريين وحثت الدول العربية و كافة شعوب العالم على تأييد ثوار شمال إفريقيا . و كانت جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة قد وجهت مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية تحمل تاريخ 25 نوفمبر 1954 ، أطلعتها فيها على معاناة الشعب الجزائري ، و على السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر ، طالبة منها على الخصوص .

1 - في الميدان السياسي .

أ - عدم الإعتراف و استنكار وضعية الجزائر التي خلقها الإستعمار خلقا و فرضها على الشعب الجزائري فرضا .

ب - توكيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بكل حرية .

ج - تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في أقرب وقت .

2 - في الميدان الديبلوماسي :

أ - القيام بمساعي لدى الحكومات الأسيوية لتحويل السياسة المشتركة قصد تأييد تحرير الجزائر .

ب - الضغط الديبلوماسي الإقتصادي و الثقافي على فرنسا [3].

---

1 - KIOUANE OP - CIT P. 9.

2- مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) ، الجزائر ، أوت 1995

3 - أنظر الملحق رقم 06

و في هذا الإطار قام الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة بإعلان صوت الشعب الجزائري في الأمم المتحدة للحصول على التأييد اللازم له من كافة الدول المحبة للسلام ، و أثبت في بيان وزعه أن الجزائر كانت دولة حرة ذات سيادة و أن إحتلال فرنسا لها لايعطيها حق إستعمارها مدى الحياة و حث في هذا البيان الشعوب و الدول المحبة للسلام على تأييد نظال و كفاح شعب الجزائر للحصول على حريته و إستقلاله . و كان لهذا البيان تأثير على الرأي العام العالمي و توالت برقيات التأييد على مكتب الوفد الجزائري في القاهرة من مختلف هيئات و دول العالم.

ولقد إنطلقت الجامعة العربية من القاهرة تقود حركة إعلامية واسعة لمجابهة أعمال العنف و الإرهاب الفرنسية في الجزائر حيث أبرق السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية إلى هيئة الأمم المتحدة يناشدها التدخل الفوري في مشكلة الجزائر و قام السيد كامل عبد الرحيم مدير مكتب الجامعة العربية في عام 1955 في نيويورك بعرض الأمر على هيئة الأمم المتحدة معلنا أن تصرفات فرنسا في الجزائر تعارض مبادئ الهيئة و قوانين العالم المتمدن .

ولقد حتمت الظروف السياسية على الجامعة العربية الإهتمام بالقضية الجزائرية حيث وصلها تقارير سيئة عن أوضاع الجزائر و أحوال المساجين و المعتقلين من الثوار أو أسرهم و صور التعذيب اللاإنسانية التي تمارس هناك . وحوت هذه التقارير مجموعة من الصور الممثلة لألوان التعذيب والإرهاب في الجزائر وقامت الجامعة العربية بإرسالها إلى كل السفارات[1] .

1- : متولي ، مرجع سابق ص114-115

و حرصت الجامعة العربية في مناصرتها للجزائر التي تناضل لنيل حريتها على االتضرع بالطرق السلمية ، فسرعت الجامعة العربية و دولها الأعضاء ، تسعى لدى فرنسا فرادى تارة و مجتمعة تارة أخرى ، و مستعينة بدول صديقة ، حتى تكف السلطات الفرنسية عن قمع حركة الثوار في الجزائر المطالبين بحقوقهم .

و قد لجأت الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة تطالبها بتنفيذ مبادئها و ميثاقها ، و اعترافها للشعب الجزائري بالحرية و الإستقلال ، وكان هذا الدعم حافزا لجبهة التحرير الوطني و سندا قويا للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي ، أن العرب ساعدوا جبهة التحرير الوطني مساعدة هامة في تشكيل قاعدة صلبة للتحرك الديبلوماسي .ففي كل بلد كانت تقوم السفارات العربية بتمهيد الطريق وترتيب المواعيد مع مختلف الهيئات و المنظمات ".[1]

1-Kiouane ,Op .Cit P 10

ثانيا : منظمة الآفرو أسيوية .

بدأ الشعب الجزائري كفاحه المسلح ضد الإستعمار الفرنسي و أعلن ثورته بقيادة جبهة التحرير الوطني على الأوضاع الإستعمارية التي فرضت على بلاده . و كانت البلدان الإفريقية والآسيوية تسعى فيما بينها و تمهد الطريق لعقد مؤتمر يجمع لأول مرة في التاريخ دول و شعوب القارتين [1] .

و كان للظروف المشتركة التي عاشتها دول العالم الثالث أثرها الكبير في وحدة ميدان الكفاح و النظال من أجل المطالبة بحقوقها و المحافظة على حقها في الحياة وفي مواجهة الإستعمار والإستغلال ،و كان من حسن حظ الثورة الجزائرية أن تزامنت مع هذا الحدث الكبير ، و ثبت حينئذ أن المبادئ و الأهداف التي سطرتها جبهة التحرير الوطني غداة انطلاق الثورة تصب في نفس المبادئ و الأهداف التي نادت بها و قامت بها الثورة الجزائرية ، و لهذا كان من بديهية الأمر أن لا تكون السياسة الخارجية إلا سياسة أفريقية آسيوية .

إن قادة جبهة التحرير الوطني أدركوا منذ البداية أن المعركة تدور في نطاق عالمي ، و هذا ما يفسر عزمهم على الخروج بقضية بلادهم إلى الميدان العالمي " تدويل القضية الجزائرية" حتى يتسنى لهم الإستناد إلى تضامن الشعوب و الحكومات المؤييدة لقضية تحرير الشعوب.

و في هذا الإطار أكد بن مهيدي على أن " الشعب الجزائري يعتمد في كفاحه من أجل التحرر و الرقي على مساندة شعوب المغرب العربي الشقيقة و على التضامن الفعال لجميع العرب وعلى صداقة الشعوب الأفرو آسيوية و على تعاطف الشعب الفرنسي و الديمقراطي في العالم " [2].

---

1 - أنظر : ج.ب.د. روزيل، التاريخ الديبلوماسي،(1919-1918)- (ترجمة الدكتور نور الدين حاطوم، دمشق، دار الفكر ، ط.2، 1978،ص.391.

2 - المجاهد ، العدد 02 بدون تاريخ مصدر سابق ص. 27 .

فكان عليها أن لاتضع أية فرصة تسنح لها لعرض وجهة نظرها في المحافل الدولية ودحض الحجج القانونية المزعومة التي يختفي وراءها الاستعمار لتبرير أعماله في الجزائر وتعزيز موقفه الدولي وقد كان مؤتمر باندونغ أول فرصة للتعريف بالمشكل الجزائري، و لم يكن من السهل على قادة الثورة آنذاك إقناع الرأي العام الدولي بأن الجزائر ليست جزءا من فرنسا و أن قضيتهاهي قضية شعب سلبت منه حريته و صودرت حقوقه ، خاصة إذا ما علمنا أن جبهة التحرير الوطني لم يكن مضى على وجودها سوى بضعة أشهر ، وأن الحركة الميصالية أنذاك (M N A) كانت تقوم بعمل مواز وتحاول إيهام الرأي العام العربي والدولي بتمثيلها للشعب الجزائري ، في هذا الإطار وجه مصالي الحاج رسالة إلى الجامعة العربية بتاريخ 25 نوفمبر 1954 تتضمن تعيين ممثل (M N A) السيد أحمد مزغنة في الجامعة العربية يقوم بشرح مختلف أوجه القضية الجزائرية و ما تتطلبه و خاصة منذ اندلاع الثورة ، كما يقوم بتمثيل الحركة في الخارج و يبحث في شؤون الوفد و مراقبة أعماله في مصر و تنظيم أعماله [1] .

ولذا كان عليها أن تقوم بالتعريف بثورة نوفمبر و بأهدافها ، وفي الوقت نفسه تقوم بالتعريف بها كحركة تحررية ناشئة و تثبت مدى ولاء الشعب لها وتمثيلها له ، و للنضال الذي يقوم به.

وكان أول عمل ديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني إذن – طبقا لبيان أول نوفمبر 1954 -يتمثل في القيام بنشاط لإدراج القضية الجزائرية في إطارها الطبيعي أي الإطار الافريقي الاسيوي.

و كان مؤتمر باندونغ أول فرصة خارج الإطار العربي ، إستغلتها جبهة التحرير الوطني للتعريف بنفسها وبالثورة الجزائرية .

و قبل أن نستعرض الجهود الديبلوماسية التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في تعريف دول المؤتمر بالقضية الجزائرية يجدر التذكير أنه سبق المؤتمر لقاءات هي :

-**مؤتمر دول كولومبو** :عقد في 05 أفريل 1954 بسيري لانكا . و كان الهدف من عقده هو إنهاء الحرب الدائرة في الهند الصينية بين القوات الفرنسية و القوات الوطنية الفيتنامية[3] .

---

1 – ح.ب.د. روزيل ، مرجع سابق ص. 291 .

2 – أنظر : الملحق رقم 07

3 – م.أ.و، ح.م.ج.ج.علبة رقم 149.

وقد أسفر إجتماع بوقور عن قرار بعقد أول مؤتمر إفريقي أسيوي في باندونغ بأندونيسيا في الفترة من 18-24 أفريل 1955 ومن جملة الأهداف التي حددها " العناية بالمشاكل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقيا مثل المشاكل التي تتعلق بالسيادة الوطنية و بالعنصرية و الاستعمار."اما بخصوص الوضع في الجزائر فقد أنهى المجتمعون لقاءهم دون أن يتعرضوا إلى ما يجري في الجزائر منذ حوالي شهرين ، و إقتصروا في بيانهم الختامي على قضيتي تونس و المغرب فقط [1] ، غير أنه و بالرغم من أن المجتمعين لم يتناولوا القضية الجزائرية بالبحث إلا أن الوفد حقق نتيجة إيجابية ، و هي حصوله على تعهد بأن تمنح صفة مراقب للوفد الجزائري الممثل لجبهة التحرير الوطني للمشاركة في مؤتمر باندونغ ضمن وفد مغاربي و بهذا تكون جبهة التحرير الوطني قد تخطت العقبة الأولى .

---

1 - مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) ، الجزائر أوت 1995.

-مؤتمر باندونغ:

بعد أن تحصلت جبهة التحرير الوطني في لقاء بوقور على تعهد بأن يمنح لوفدها صفة ملاحظ للمشاركة في مؤتمر باندونغ .بادر الوفد الجزائري في المشرق العربي إلى ارسال وفد يتكون من السيدين حسين أيت احمد ، محمد يزيد إلى بلدان جنوب آسيا ، وقد طاف الوفد بكافة الأقطار الآسيوية داعيا إلى القضية الجزائرية ومعرفا بها ،وفي كل مرة كان يقدم مذكرة يشرح فيها أهداف جبهة التحرير الوطني المتمثلة في حقه في الإستقلال وتقرير مصيره، واستطاع أن يقنع الدول الداعية إلى المؤتمر بضرورة طرح القضية الجزائرية على بساط البحث إلى جانب قضيتي تونس ومراكش .وقد كان الاتجاه السائد في هذه الأقطار هو تأخير النظر في القضية الجزائرية و الاهتمام بقضيتي تونس ومراكش وذلك لأسباب ترجع إلى الحصار الذي ضربه الاستعمار على الجزائر ، بيدانه بعد الدعم الذي لاقته الثورة الجزائرية منذ تفجيرها في أول نوفمبر 1954واهتمام الدول العربية بها وعلى رأسها مصر و المملكة العربية السعودية وتبنيها للقضية الجزائرية ورفعها إلى المحافل الدولية أصبحت هذه القضية تنال حظها من عناية الأقطار الأسيوية المشاركة في المؤتمر ، ولما كانت قضية المغرب العربي قضية واحدة تم تكوين وفد موحد يمثل الأقطار الثلاث ويقوم بنشاط موحد في الإتصال بالمؤتمر واستمداد العون من دوله وشعوبه بقصد الوقوف مع قضية المغرب العربي موقفا واحدا يساعد على نيل حريته و استقلاله ليستطيع المساهمة في إبراز الأمن و السلام في ربوع العالم وهي المهمة الأساسية التي يهدف اليها المؤتمر ويسعى للحصول اليها عن طريق محو الاستعمار [1] .

1-م.أ.و، ر.ح.ج.ج.م ،علبة 99

أنعقد مؤتمر باندونغ التاريخي في الفترة من 18–24–من شهر أفريل 1955 –أي بعد 06 اشهر على اندلاع الثورة– و يأتي انعقاده بناء على التوصية التي جاءت في اللائحة التي أقرها المجتمعـــون في بوقور في ديسمبر 1954.

و شاركت فيه تسع و عشرون دولة كما دعيت لحضوره أربع حركات تحررية ، (تونس و الجزائر و المغرب و قبرص) كأعضاء مراقبين [1]. و شاركت فيه الجزائر بوفد يتكون مـن السيدين حسين أيت أحمد و محمد يزيد، و كان للوفد عدة أنشطة تمثلت في تعريـــف المؤتمريـــن بالوضع في الجزائر و فضح سياسة الزجر الاستعمارية ، و أكد على أن الشعب الجزائري الذي حمـل السلاح تحت لواء جبهة التحرير الوطني لن يهدأ له بال حتى يحرر بلاده من براثـــن الاســـتعمار و طلب من المؤتمرين تقديم الدعم للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة ، كما عمل الوفد على إزالـــة الآثار السلبية التي خلفها النشاط المضاد للحركة المصالية (M.N.A) و التي كان من نتائجها حـــدوث التباس وغموض عند عدد من المشاركين في المؤتمر حول الممثل الشرعي للشعب الجزائري، و قـــدم الوفد المشترك الذي يضم ممثلين عن جبهة التحرير الجزائرية، و حزب الدســـتوري التونســـي ، و حزب الاستقلال المغربي إلى المؤتمر مـــذكرة شرح فيها الوضع في شمال إفريقيا مع ملحـــق يخـــص القضية الجزائرية [2] و قد درس المؤتمر الوضع في إفريقيا و أسيا و ناقش الطرق و الأساليب الـــتي تستطيع شعوب هاتين القارتين أن تحقق بواسطتهما ما تصبوا إليه .

---

1 – أنظر : مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988،ص.67.

2–أنظر م.أ.و.ر.ح.م.ج.ج.،ع.99

و كان كفاح الشعب الجزائري محل إعجاب و تأييد من طرف كل الدول المشاركة في المؤتمر . و تبلور ذلك في اللائحة التي أصدرها لتأييد كفاح الشعب الجزائري و شعوب المغرب العربي بمختلف الوسائل ، و فيمايلي نص اللائحة التي أصدرها المؤتمر بخصوص الوضع في شمال إفريقيا :

" نظرا لحالة الاضطراب السائد في شمال إفريقيا ، و لرفض حق شعوب شمال إفريقيا أن تقرر مصيرها بنفسها ، فإن المؤتمر الاسيوي الإفريقي يعلن تأييده لشعوب الجزائر ، مراكش ، تونس، أن تقرر مصيرها بنفسها . و أن تعلن أستقلالها ، و يحث الحكومة الفرنسية بأن تعمد إلى وضع حل سلمي لقضايا هذه الشعوب دون تأخير" [1] .

و كان لهذا الوقف صدى كبيرا و دعما قويا لحركات التحرير الوطني في نضالها السياسي من أجل عزل الإستعمار و دحضه . و دفع الدول المحبة للسلام إلى تأييد هاته الحركات و دعمها .

و بهذا القرار تكون جبهة التحرير الوطني قد كسبت أول معركة لها على الصعيد الديبلوماسي و بذلك تكون قد كسبت جولة ثانية بعد تلك التي كسبتها على مستوى الدول العربية بحيث اعتبرها المؤتمرون الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري بدون منازع،وكان لهذا القرار صدى كبيرا و دعما قويا للثورة الجزائرية في الداخل والخارج .

1- م.أ.و.، ر.ح.م.ج.ج ، ع رقم 01.

ثـالثـا : منظمة الأمم المتحدة :

تكررت المحاولات في الماضي لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة و خاصة عندما عقدت اجتماعها في قصر شابو بباريس 1952، و لكن بأت جميع تلك المحاولات بالفشل .

و اندلعت الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954 ، و لم يمض على ذلك شهران حتى أبدت بعض الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة رغبتها في عرض القضية الجزائرية على هذه الهيئة ، و قد رأينا كيف أن ممثل المملكة العربيةالسعودية رفع إلى مجلس الأمن مذكرة لفت فيها نظره إلى خطورة الوضع بالجزائر بحيث أصبح يهدد السلام العالمي ، و في شهر أفريل 1955 حقق وفد جبهة التحرير الوطني أول نجاح له على المستوى الدولي في باندونغ ، بصدور لائحة عن المؤتمر" تنص على حق الشعب الجزائري و المغربي و التونسي في تقرير المصير و الإستقلال "، كما ألتزم المؤتمرون بتقديم دعم ملموس للشعوب التي تكافح من أجل إستقلالها ، و لإدخال هذه اللائحة الخاصة بالجزائر حيزا التنفيذ ، سعت جبهة التحرير الوطني لدى كل الدول الشقيقة و الصديقة ، و خاصة المجموعة الإفريقية الآسيوية من أجل الوقوف إلى جانب القضية الجزائرية ، وكلفت كل من السيدين حسين أيت أحمد و محمد يزيد بتحضير الملف الجزائري و إستطلاع رأي دول باندونغ و قد وجدت جبهة التحرير في المجموعة الآفروآسيوية استعدادا لتفهم و خدمة قضيتها . و كيف لا و هي التي احتضنتها في باندونغ و التزمت بعرضها في الأمم المتحدة .و بالفعل -بعد ثلاثة أشهر – من إنتهاء أشغال مؤتمر باندونغ ، تقدمت أربعة عشر (14) دولة [1]

---

[1] – الدول هي : مصر ، لبنان ، سوريا ، العراق ، المملكة العربية السعودية ، اليمن ، إيران ، أفغانستان، باكستان، الهند، بورما، تايلاندا، أندونسيا ثم إنظمت إليهم ليبيريا في أول أوت 1955. أنظر محمد يزيد : القضية الجزائرية في الأمم المتحدة الجزائر الأحداث رقم 1040 ، 19-25 سبتمبر 1985

بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 26 جويلية 1955 تطلب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة . و قد أوضحت هذه الدول صاحبة الطلب للأمين العام في المذكرة أهمية حق تقرير المصير في تكوين الأمم المتحدة .

و أشاروا إلى القرار رقم 637 الذي أقرته أغلبية أعضاء الجمعية العامة بشأن حق تقرير المصير و ممارسة الحريات الأساسية ، و طبقا لمبادئ و ميثاق هيئة الامم المتحدة و القرار الجماعي لمؤتمر باندونغ ، و دعت المجموعة الآسيوية الافريقية هيئة الامم المتحدة ، إلى أن تبذل قصارة جهدها لوضع حد عاجل لأعمال الابادة الجارية ضد شعب ليس له من جريمة غير السعي إلى حياة أفضل بحصوله على حريته و كرامته ، و ان إستمرار تدهور الأوضاع بالجزائر من شأنه أن يشكل تهديدا للأمن و السلم العالميين [1] .

وبعد أقل من شهر على تقديم هذه المذكرة بعث السيد محمد خيضر رئيس وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة بتاريخ 22 أوت 1955 مذكرة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طلب منهم على الخصوص الإسراع في تهيئة الظروف الضرورية لتسوية المشكل الجزائري بطرق سلمية وقد إستند في المذكرة بصفة خاصة على البند المتعلق بحق تقرير المصير. و مما جاء فيها :" إن الجزائريين يرغبون بشدة في إنهاء إراقة الدماء بالجزائر .و هم مستعدون لتأييد أي مسعى للتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية على أساس حق تقرير المصير الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها " و دعا في هذه المذكرة الدول الأعضاء بأن تبذل قصارى جهدها لوضع حد عاجل لأعمال الإبادة الجارية ضد شعب أعزل و أن الوضع في الجزائر ما أنفك يتدهور يوما بعد يوم ، و أصبح مصدر قلق و حيرة ، إلى درجة أن السلام في حوض البحر المتوسط أضحى معرضا للخطر..." [2] .

-1- Khelfa MAMRI ,Les Nations Unis face à la question algerienne D.E.N . Alger ,S 1954-1962 pp 25

2- م.أ.و.ر .ح.م.ج.ج ، ع . رقم 99

و تزامنا مع العمل الديبلوماسي الذي كانت تقوم به الجبهة في الخارج لكسب تأييد الرأي العام العالمي و حمله على الإهتمام بالقضية الجزائرية ، و في الوقت الذي كانت تستعد فيه لعرضها على منظمة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة عام 1955. شن قادة الثورة بالداخل هجومات 20 أوت 1955 ، و أرادتها جبهة التحرير الوطني أن تكون متزامنة مع طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في دورتها العاشرة، بقصد لفت انظار الرأي العام الدولي ، و كان لهذا الهجوم صداه الواسع على الصعيد الدولي و في أروقة الأمم المتحدة و جعلت كثيرا من الدول تغير نضرتها إتجاه فرنسا و إدعائتها ، و تعترف بقوة الثورة و آصالة أهدافها ، و هو ما كان يهدف إليه قادة الثورة تمشيا مع مبدأ قوة الثورة في الداخل هي التي تدفع بالقضية الجزائرية إلى الامام و تقنع الرأي العام العالمي بعدالتها [1] .

---

1 – أنظر : زغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989 ، ص 93-94 .

تسجيل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة العاشرة) :

بعد طلب الكتلة الأفرو-آسيوية في 26 جويلية 1955 المتضمن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة استنادا إلى توصيات مؤتمر باندونغ ، و طبقا للمادة 10 من النظام الداخلي للجمعية العامة ، ألحقت طلبها بمذكرة توضيحية أكدت فيها على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها . و نلاحظ في هذا الصدد غياب الخلفية التاريخية في الحجج و البراهين التي ساقتها مجموعة الدول الأفريقية الأسيوية في مسعاها لتسجيل القضية الجزائرية في جدول اعمال الجمعية العامة ، و عدم تعرض المذكرة المعروفة بإسم مذكرة الأربعة عشر (14) إلى كون الجزائر كانت دولة مستقلة ذات سيادة قبل أن يقع احتلالها بالقوة عام 1830 ، و هو ما شكل عائقا كبيرا في إقناع كثير من الدول الأعضاء و خاصة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، بالحجج و البراهين التي ساقتها لتمرير مسعاها . لقد أثمرت جهود مدرسة التاريخ الفرنسي في تشويه الوجود التاريخي للشعب الجزائري قبل عام 1830 ، ففي هذا الظرف الحاسم الذي تمر به البلاد كان سلاح تاريخي غائبا في المعركة و بالاحرى كان مستخدما بكيفية مشوهة من طرف العدو. و أمام كل ما سبق ، أحيلت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية للجمعية للدراسة . و إعترض ممثل فرنسا السيد بينو وزير خارجيتها و رئيس الوفد في هذه الدورة على إدراج القضية في جدول الأعمال . و شن حملة ديبلوماسية واسعة النطاق، خارج أروقة الأمم المتحدة و بداخلها لاحباط هذا المسعى معتبرة أن موضوع الجزائر مسألة داخلية بحتة ، و بالتالي فهو من اختصاص السيادة الفرنسية [1].

---

1 - قنان : قضايا و دراسات ...... مرجع سابق ص.12

كما أن المشاركين في الأمم المتحدة ليست لهم صلاحية النظر في هذه القضية وفقا لما ينص عليه ميثاقها (الفقرة الثانية من المادة الأولى) ، إنطلاقا من هذا فلايحق للأمم المتحدة النظر في هذه القضية و ليس لها صلاحيات ذلك ، و قال أن الجزائر تشكل ، منذ عام 1834 ، جزءا لا ينفصل عن الوطن الفرنسي ، و أن الجزائريون يعتبرون مواطنين فرنسيين و يدخلون في عداد الناخبين بمجرد بلوغهم الحادية و العشرين من العمر .و ذكر أن العمالات الجزائرية ممثلة في الجمعية الوطنية و في مجلس الجمهورية على قدم المساواة مع العمالات الفرنسية الأخرى . مما يزيل كل شك حول إنطباق أحكام الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة . و أضاف أن حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يخول للجمعية العامة أي إختصاص في الأمر ؛ و أنه في الواقع مجرد وسيلة لتحقيق أحد مقاصد ميثاقها و لا يخضع تنفيذه لأي نص محدد يخول أي إختصاص بشأنه [1] .

لقد نشب جدال إجرائي واسع بين أنصار الجزائر من مجموعة الدول الأفريقية ، الأسيوية الذين تصدو لدحض حجج فرنسا و ادعائها و تأويلاتها لبعض البنود التي يتضمنها ميثاق المنضمة ، و بين فرنسا خاصة و أن الجزائر في نظر هذه الأخيرة تشكل منذ عام 1834 جزءا لا ينفصل عن الوطن الفرنسي الأم ، و أن الجزائريين يعتبرون مواطنين فرنسيين، و تدخّل عدد من الممثلين منهم ممثل الإتحاد السوفياتي و الباكستان و تايلاندا و العراق و الهند ، و طلبوا كلهم إدراج القضية في جدول الأعمال . و قالوا أن الجزائر قد سادها منذ أول نوفمبر 1954 حالة هي في حقيقتها حالة حرب . و أستندوا في طلبهم إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال إلى الفقرتين 2 و 4 من المادة 1 ، و إلى الفقرة 4 من المادة 2 ، و إلى المادة 10 ، و الفقرة 2 من المادة 14 من الميثاق . و رأو أن هذه النصوص تجعل هذا الأمر من إختصاص الجمعية العامة ، و أن الفقرة 7 من المادة 2 غير منطبقة في هذه الحالة [2] .

1- Khalefa Mamerie , op .cit ,p.32

2- Ibid .P 33-34

و أشارو إلى أن الجزائر كانت لغاية عام 1830 بلدا مستقلا ذا سيادة و لم يتم احتلاله نهائيا بالقوة إلا بعد ذلك التاريخ بثلاثين سنة . كما بينوا أن المساواة السياسية التي يزعم ممثل فرنسا أن الجزائريين يتمتعون بها لا وجود لها على أرض الواقع . بل على العكس من ذلك يشهد الواقع على أن الجزائريين لا يملكون حقوق المواطنين الفرنسيين ذاتها ، و أن الجزائريين لا يعاملون معاملة الفرنسيين .

وفي مقابل ذلك صرح ممثلوا بريطانيا و إيرلندا الشمالية و الولايات المتحدة الأمريكية و نيوزيلندا أن قضية الجزائر تختلف في طبيعتها عن قضية المغرب و تونس اللتين كانتا من المحميات بينما الجزائر جزء من فرنسا . و أضافوا أن الدول التي إقترحت إدراج القضية في جدول الأعمال إنما تنشد في الواقع إقرار سلوك يرمي إلى أحداث تغييرات سياسية في خريطة الجمهورية الفرنسية . و لاشك أن مطلبا كهذا يتنافى و الفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

و أما بالنسبة للجنة السياسية للأمم المتحدة فقد أوصت من جانبها بتاريخ 22 سبتمبر 1955بعدم إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال . و بعد النقاش اتخذ مكتب الجمعية موقفا ضد التسجيل بأغلبية ثمانية أصوات مقابل خمسة و إمتناع اثنان عن التصويت [1] . و قد قامت الجمعية العامة بالنظر خلال ثلاث جلسات متوالية في تقرير اللجنة السياسية المتعلق بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية .

1- أنظر : المقاومة ، العدد 5 12 جانفي 1957 ، ص 6.

و قد برر ممثلو الدول المعارضة لادرج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية رفضهم هذا بأنه من الأحسن ، لأسباب عملية سياسية ، عدم مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة . و قالوا أن فرنسا قد برهنت في مناسبات أخرى عن مقدرتها في حل مشاكلها بنفسها . و أن مقصد بعض الجهات هو بلا ريب أن يفسدوا على فرنسا مساعيها لإقامة رابطة حرة بينها و بين أقاليمها في ما وراء البحار .

وإحتج هؤلاء أيضا بأن الجمعية العامة لا تملك من الناحية القانونية الإختصاص اللازم للنظر في القضية الجزائرية . و قالوا أنه لا يمكن الإحتجاج على غرار ما قال به مقترحوا إدراج القضية في جدول الأعمال ، بأن مبدأ تقرير المصير الوارد في المادة الأولى و المادة 5 صراحة و في ديباجة الميثاق ضمنا يجب الفقرة 7 من المادة 2.

كما أوضحوا أن الدول الأعضاء ، في سيعها لتحقيق المقاصد المنصوص عليها في المادة الأولى من الميثاق ، هي ملزمة في الواقع بالعمل طبقا للمبادئ المنصوص عليها في المادة 2 .بما في ذلك المبدأ المذكور في الفقرة 7 من هذه المادة . و أضافوا أنه لا يمكن أن يقوم بين الجزائر و فرنسا نزاع دولي و أنه ليس هنالك من تهديد للسلم و الأمن الدوليين في ذلك الجزء من العالم . و أنه يتعين بالتالي أن تجب الفقرة 7 من المادة 2 حسب صريح نصها جميع نصوص الميثاق الأخرى . وقالوا أخيرا بعدم إنطباق المادة 25 على النزاع المعروض نظرا إلى أنه نزاع داخلي و ليس دولي[1] .

1- Khelfa Maamri op .cit P 35

و أشار ممثل فرنسا بعد ذلك إلى أنه منذ عام 1830 و الجزائر تشكل جزءا لا يتجزأ عن فرنسا. و إلى أo0 هذا واقع لم ينازعها فيه أحد . و قال أن الحكومة الفرنسية تعتقد أن الجمعية العامة إذا ما قررت بالرغم من كل ذلك إدراج القضية في جدول أعمالها فإن عاقبة قرارها هذا ستكون أوخم بكثير على الأمم المتحدة منها على فرنسا . إذ أن مستقبل الأمم المتحدة سوف يصبح عرضه للخطر ، لعدم وجود ما يمنع أية دولة من الدول الأعضاء من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، بما في ذلك الأمور التي تتصل بوحدة اقليمها و سلامة حدودها.

و ردا على ذلك ، إحتج الممثلون الذين أيدوا ادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، بأنه لم يقصد بالفقرة 7 من المادة 2 تعطيل نصوص الميثاق الأخرى و بالتالي تخييب أماني الشعوب في الحرية و توقهم إليها . و أن في وسع الجمعية العامة لو أرادت ذلك أن تعتبر إستمرار النزاع و إراقة الدماء في الجزائر تهديدا حقيقيا لصيانة السلم و الأمن الدوليين[1].

و مضى مؤيدو الإدراج قائلين أن كل ما هو مقترح على كل حال هو مناقشة قضية الجزائر لا مطالبة فرنسا بإخضاعها للتسوية . و أن للجمعية العامة بمقتضى المواد 10 و 11 و 14 و 25 من الميثاق أن تناقش أية مسألة تدخل ضمن نطاق الميثاق [2].

1 - Ibid

2 – 1–أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 16 جوان 1955 – 15 جوان 1956 ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، ص.ص 27–29 .

و أضاف كذلك مؤيدو الإدراج بأن القول بأن الجزائر جزء لا ينفصل عن فرنسا الأم و تبعا لذلك فإن النظر في القضية غير ممكن دعوة غير جدية . و أوضحوا أن التسليم بقبول هذه الإدعاء معناه التشكيك في ذات الأُسس التي يرتكز عليه وجود أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، و التي كانت في إحدى فترات تاريخها مجرد أقليم تابع لدولة أم . و بينو أن حقيقة ما يطلب من الجمعية العامة عمله ليس هو التدخل في الشؤون الداخلية لدولة من الدول الأعضاء بل مناقشة مشكلة إستعمارية .

و بعد هذه المناقشات الحادة قررت الجمعية العامة في 30 سبتمبر 1955 تسجيل القضية الجزائرية رغم موقف المكتب المعارض بأغلبية 28 صوتا مقابل 27 صوتا و إمتناع خمسة أعضاء عن التصويت (1) .

و قد كان هذا الموقف بمثابة الصاعقة التي هزت موقف فرنسا ، فانسحب " بني " وزير خارجية فرنسا و قائد الوفد الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة من الجلسة و أمتنع من المشاركة في مناقشة المسائل الأخرى .

و بالرغم من هذا النقص ، فإن حجج جبهة التحرير التي عبرت عنها مجموعة الدول الأفرو أسيوية من خلال تدخلات أعضائها و تفنيدها قد أكسبتها أنصارا في أروقة الأمم المتحدة لما اتصفت به من الموضوعية و الاعتدال و حسن الأداء، و هو ما مكن القضية الجزائرية من الاجتياز بنجاح هذا الإمتحان العسير عندما قررت الأمم المتحدة تسجيلها في جدول الأعمال " مع عدم متابعة مناقشتها " في هذه الدورة.

(1) صوتت لصالح إدراج القضية الجزائرية الدول الأتية :

أفغانستان، الأرجنتين، بورما، روسيا البيضاء، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، اليونان، غواتيمالا، الهند، أندنوسيا، إيران، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلاندا، أوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفيليبين، بولاندا، الإتحاد السوفياتي، الأوروغواي، اليمن، يوغوسلافيا .

– أما الدول المصوّة ضد التسجيل فعددها 27 دولة، و هي : أستراليا ، بلجيكا ، البرازيل كندا ، الشيلي ، كولومبيا ، كوريا ، الدانمارك ، الدومينيك ، فرنسا ، هايتي ، الهندوراس ، إسرائيل ، لوكسمبورغ ، هولاندا ، زيلاندا الجديدة ، نيكاراغوا ، باناما ، البيروا ، السويد تركيا ، إتحاد جنوب إفريقيا ، المملكة المتحدة البريطانية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

– أما الدول التي أمسكت عن التصويت فهي 05 : الصين الوطنية ، السالفادور ، إثيوبيا ، إسلاندا ، البراجواي .

– أنظر : محمد يزيد ، الجزائر الأحداث ، مرجع سابق ، أنظر أيضا : الدكتور ، يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، الجزء الثاني، طبعة 2، الجزائر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1996 ص.304-305.

و علق على نتيجة هذا الإقتراع فقال ممثل فرنسا أن حكومته لا يسعها قبول أي تدخل من الجمعية العامة في أمر يخص فرنسا . كما أنها ستعتبر أية توصية قد تصدرها هذه الجمعية في هذا الأمر توصية باطلة و عديمة الأثر .

أما بالنسبة للجنة الأولى المكلفة بالنظر في القضية ورفع تقرير بشأنها فقد أنهى رئيسها إلى علم أعضاء الجمعية بتاريخ 23 نوفمبر أنه تلقى من الممثلين الدائمين لاكوادور و الشيلي و كوبا و كولومبيا رسالة تتضمن إقتراحا ينص على أن تلغي الجمعية العامة القضية الجزائرية من جدول عمالها وفقا للمادة 22 من نظامها الداخلي . لكن اللجنة الأولى قررت، بناء على إقتراح ممثل الأكوادور، تأجيل مناقشتها للقضية الجزائرية لغاية 25 نوفمبر ، وذلك تمكينا لأعضاء الجمعية من مواصلة مشاورتهم بشأن هذه القضية .

أما ممثل الهند ،كريستان منون ، قدم من جانبه بتاريخ 25 نوفمبر إقتراحا إجرائيا تمثل في : (أن الجمعية العامة تقرر عدم المضي في النظر في البند الذي يحمل العنوان التالي " القضية الجزائرية " .

و تعتبر لذلك أن هذا البند من بنود جدول أعمال دورتها العاشرة لم يعد في حكم القضايا المعروضة عليها) . و أشار ممثل الهند إلى أن القرار يسري على الدورة العاشرة وحدها حيث أنه لا يجوز للجمعية في دورة من دوراتها أن تصدر قرار لدورة لاحقة . و أضاف أن إعتماد إقتراحه الإجرائي لا يمس وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود بشأن المشكلة المنظورة في نواحيها المختلفة . و قد أعلن رئيس اللجنة الأولى إعتماده لهذا الإقتراح ، بعد أن لاحظ عدم وجود أية إعتراضات عليه [1] . و قد قررت الجمعية العامة المنعقدة في 25 نوفمبر اعتماد مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى دون مناقشة . (قرار رقم 909 للدورة 10) [2] .

1- المقاومة عدد 5 ، مصدر سابق ص 6

2-نفسه

و أبدى عدد من الممثلين أسفهم لغياب فرنسا و عدم إشتراكها في مناقشات الجمعية . كما أعربوا عن أملهم في أن تعود فرنسا إلى مكانها عما قريب ، للمشاركة في إيجاد تسوية سليمة للقضية الجزائرية . إلى جانب ذلك أكد عدد من الممثلين إختصاص الجمعية العامة في معالجة قضية الجزائر . و أشاروا إلى أن قرار الجمعية العامة بعدم المضي في النظر في الموضوع لا يعني أن الأمم المتحدة لن تتناول هذه القضية في تاريخ لاحق ، إذا فشلت فرنسا في جهودها التي تبذلها للوصول إلى تسوية لهاته القضية [1] .

و بخصوص هذا التأجيل يقول السيد محمد يزيد :" بعد أن تأكد في كواليس للأمم المتحدة أن تصويتا جديد قد يحدث بشأن القضية الجزائرية بموجب أحد بنود المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة ؛ و خوفا من أن تميل الكفة لصالح فرنسا ، خاصة و أن الفارق في الأصوات هو صوت واحد فقط .

و بعد مشاورات مع الوفود العربية ووفود الكتلة الإفريقية الآسيوية ؛ و حتى لا يضيع هذا الفوز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في أول حضور لها في الأمم المتحدة إستقر الرأي على قبول الإقتراح الذي تقدم به مندوب الهند القاضي بتأجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة " [2] .

و يعلق الباحث خالفة معمري على هذا التأجيل بأنه مسألة ظرفية فقط . و أن الجميع من مؤيدين و معارضين كانوا متفقين على أن القضية قضية وقت . و أن هذا التأجيل ليس معناه صرف النظر كلية عن القضية... و يظيف أن الفقرة 7 من المادة 2 لم تعد حاجزا في طريق مناقشة القضية الجزائرية [3] .

1-أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 16 جوان 1955 – 15 جوان 1956 ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، ص.ص 29-27

2-أنظر : الملحق رقم 04

3- Khelfa Maamri ,op.cit . P 81

و في نفس هذا الإتجاه يرى الدكتور قنان " ...أن اللائحة التي أصدرتها الجمعية العامة جاءت لتفوّت الفرصة على مشروع لائحة مضادة إقترحتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، والتي تتضمن تأجيل مناقشة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية . ولمواجهة هذه المناورة إقترح مندوب الهند - كريشنامنون - مشروع اللائحة التي سبقت الإشارة إليها و التي تضمنت قبول إدراج القضية في جدول الأعمال مع تأجيل مناقشتها . و هو ما يمثل نجاحا كبيرا على طريق تدويل القضية الجزائرية ، حققته جبهة التحرير الوطني بفضل المساعدة الفعالة التي قدمتها الدول العربية الشقيقة و الدول الصديقة " [1] .

وعلقت جريدة المقاومة في عددها الثاني على هذا التأجيل فكتبت في افتتاحيتها " إن هذا الإرجاع نفسه هو عنصرا آخر من عناصر نجاح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في دورتها الحالية ، يضاف إليه عنصر آخر تعتبره الجزائر و المغرب العربي كله أهم قوة أصبحت تتمتع بها القضية الجزائرية في الأمم المتحدة و نعني به عضوية تونس و المغرب في الهيئة الدولية الكبرى " [2]

و هي بهذا تعتبر أن دخول تونس و المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة يعد مكسبا لجبهة التحرير الوطني و يعزز مركزها في هذه الهيئة

1- قنان : تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة ، النقلة النوعية لديبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، في الذاكرة منشورات المتحف الوطني للمجاهد العدد 4 ، 1996، ص13 .14.

2 - أنظر جريدة المقاومة، العدد 2 ، 15 نوفمبر 1956 مصدر سابق ص 1 و 12.

الفصل الثاني

تدويل القضية الجزائرية

مناقشة القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة

إن فكرة تدويل القضية الجزئرية كان من الأمور التي بادرت إليها جبهة التحرير الوطني و تصدر هذا المبدأ الأهداف الخارجية للثورة الجزائرية ، وسعت منذ اللحظة الأولى إلى العمل على إدراج القضية الجزائرية في الأمم المتحدة . و يقول محمد يزيد : "إن تدويل القضية الجزائرية كان مبرمجا منذ بداية الثورة،خاصة و أن الأشقاء في تونس ، و المغرب كانت قضيتهما أمام الأمم المتحدة [1]

و في هذا الإطار عملت جبهة التحرير الوطني برغم حداثة نشأتها وضعف وسائلها على إيصال صوت الثورة الجزائرية إلى مختلف المحافل الدولية . و كان أهم عمل ديبلوماسي قامت به هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما : مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 ، والدورة العاشرة للأمم المتحدة سبتمبر 1955 كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

و مع مطلع عام 1956 قام الوفد الخارجي بالقاهرة و الوفود المتنقلة الأخرى بالخارج بحملة دعائية واسعة النطاق للرد على الإدعاءات و المناورات التي كانت تقوم بها الديبلوماسية الفرنسية حول مسألة تأجيل مناقشة القضية الجزائرية . و عرفت كيف تحاصر هذه المناورات بالحجج و البراهين ، مبرهنة في نفس الوقت على أن القضية الجزائرية مشكلة دولية،وهذا بالرغم من تأجيل بحثها [2] . و كان عليها أن تواصل مسارها بحمل القضية الجزائرية إلى ساحة الأمم المتحدة .

و في إطار المساعي الواجب القيام بها و تحضيرا للدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة،قامت جبهة التحرير الوطني بإرسال وفود للقيام بجولات و إتصالات في كل من آسيا و أمريكا اللاتينية للتعريف بالقضية الجزائرية والحصول على تأييد هذه البلدان عند عرض القضية الجزائرية للمناقشة في الدورة الحادية عشرة عام 1956 [3] .

1-مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

2-م .أ.و ، ر.ح.م.ج.ج. ، علبة رقم 78

3-المصدر نفسه ، علبة 14

و شملت الجولة بلدان أمريكا اللاتينية بدأ من الأرجنتين إلى كوبا وفي كل بلد كان الوفد يسلم مذكرة لقيادته و يعمل في نفس الوقت على إنشاء لجنة مساندة أو اتصال لمواصلة العمل التحسيسي بعين المكان. و يشرح الوفد في المذكرة أن الهدف من ثورة نوفمبر 1954 هو التوصل إلى حل ديمقراطي للقضية الجزائرية عبر إقامة دولة مستقلة تكفل المساواة والحرية لجميع السكان بصفتهم مواطنين جزائرين بدون تمييز عرقي أو ديني وتناشد شعوب وحكومات البلدان التي زارتها التدخل بواسطة الأمم المتحدة لوقف الحرب الجائرة ومساعدة جبهة التحرير الوطني في إعلان الجمهورية الجزائرية كحل وحيد للقضية .و تمكن الوفد من كسب تأييد بعض هذه الدول طبعا بمساعدة السفارات العربية التي كانت تنظم لقاءاته مع مختلف الهيئات الرسمية و الشعبية ، و قد تجلت هذه النتائج عند عرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر .

و بخصوص زيارة الوفد إلى تركيا التي كانت قد صوتت ضد القضية الجزائرية في الدورة العاشرة فإنه عمل على محاولة إقناعها بالتصويت لصالح القضية الجزائرية مع دول باندونغ ، أو على الأقل الإمتناع على التصويت حتى لا تؤييد الإستعمار[1] ، و طلب الوفد من السفارات العربية العمل على إقناع تركيا بالإنظمام إلى حضيرة الدول المؤييدة للقضية الجزائرية التي تسعى إلى عرضها على منظمة الأمم المتحدة في الدورة الحادية عشرة .

وقد كان لهذه النشاطات التي قام بها الوفد الجزائري في بلدان أمريكا اللاتينية أثرها على السياسة الفرنسية بحيث أزعجت السلطات الفرنسية إلى درجة أن وزير الخارجية -بينو - جمع سفراء بلاده في أمريكا اللاتينية بعاصمة فينيزويلا لدراسة الموقف [2].

وعلى مستوى العمل الديبلوماسي المباشر بعث السيد محمد خيضر إلى رؤساء الحكومات العربية و دول باندونغ و مجلس الأمن بمذكرة تتعلق بالوضع في الجزائر و خطورته و شرح فيها ما تقوم به السلطات الفرنسية من إبادة في حق الشعب الجزائري . و ناشدهم فيها التدخل لوقف العدوان الإستعماري الفرنسي ضد الشعب الجزائري الذي لا يطالب بأكثر من حقه الطبيعي في الحرية و الإستقلال .

1- م.أ.و، ر.ح.م.ج.ج علبة رقم 04

2- Kiouane op .cit, p11

و من جهته لفت السيد حسين أيت أحمد ، ممثل جبهة التحرير في نيويورك في برقية بعث بها إلى الكتابة العامة لهيئة الأمم المتحدة، إلى خطورة الوضع في الجزائر . و أشار إلى المجزرة التي قام بها الإستعمار الفرنسي في قسنطينة و التي تشبه في وحشيتها مجازر 8 ماي 1945 (1) .

و في خضم هذا النشاط الدولي الذي كانت تقوم به جبهة التحرير الوطني في الخارج إستعدادا لعرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر ، رأى القادة في الداخل و إستقر رأيهم على عقد مؤتمر بوادي الصومام يوم 20 أوت 1956 ،و قد بحث فيه المجتمعون قضايا الثورة في الداخل و الخارج . و كان من أهم قراراته تزويد الثورة بمؤسسات قيادية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية و لجنة التنسيق و التنفيذ) .وتعد هاتين المؤسستين بمثابة السلطة التشريعية و التنفيذية للثورة(2) . و بميلادهما تدعّم موقف الثورة في الداخل و الخارج . كما أقر المؤتمر برنامج العمل السياسي للثورة و هو الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام . و حدد خط السير الديبلوماسية الجزائرية في المرحلة المقبلة (3) . و قرر المؤتمر توسيع العمل الديبلوماسي وتكثيفه وأسنده للجنة الشؤون الخارجية بلجنة التنسيق والتنفيذ .

وعقب تكوين لجنة التنسيق والتنفيذ فإن أهم ما أسند إلى مكاتب الجبهة بالخارج يمكن تلخيصه فيما يلي :

-1 الدعاية للقضية الجزائرية سياسيا .

- 2 توزيع النشرات التي يصدرها المكتب الرئيسي للقاهرة ، موافاته بتقارير عن نشاطاتها ، ومدى إستجابة الرأي العام للدعاية ، وملاحظاتها وتوجهاتها مع دراسة الشخصيات وميولها ومدى تأييدها للقضية الجزائرية (4).

1-م.أ.و، ح.م.ج.ج علبة 18

2-البجاوي محمد، الثورة الجزائرية و القانون بيروت ، ترجمة علي الخشن ، دار اليقظة العربية ، 1965 ، ص 140-141

3-م.أ.و، ح.م.ج.ج علبة 232

4 - المصدر نفسه علبة 183.

وبناءا على هذا فإن جبهة التحرير الوطني حددت سياستها الخارجية التي سوف تبلغ في شكل تعليمات دقيقة وتنفيذها يقع على كاهل مكاتب الجبهة في مختلف دول العالم . وفي هذا الإطار فإن مكاتب جبهة التحرير الوطني مطالبة بالقيام ب :

- السعي الكثيف في الميدان الخارجي للحصول على المزيد من التأييد المادي والمعنوي

- توسيع نطاق العمل الديبلوماسي في الخارج من أجل جذب إستمالة الحكومات التي جعلتها فرنسا على الحياد والتي لم تطلع إطلاعا كافيا على الصغة الوطنية لحرب الجزائر و عمل هذه الحكومات على تأييد القضية الجزائرية [1].

وبالإضافة إلى ما سبق فمهمة رؤساء مكاتب الجبهة مهمة مزدوجة الإعلام والدعاية من جهة ومن جهة أخرى الإتصالات السياسية والديبلوماسية

وفي هذا السياق على الوفود والبعثات أن توضح كل الإيضاح السياسة التي تنتهجها جبهة التحرير الوطني وذلك بغية حمل قطاعات الرأي العام العالمي على تأييد القضية الجزائرية ، وكل عمل يفضي إلى تأويلات خاطئة لايمكنه إلا أن يسيئ للثورة .

وفي هذاالإطار فإن جبهة التحرير الوطني تعمل على مايلي:

في المجال العربي : تريد أن تجعل من القضية الجزائرية قضية عربية ذات مصلحة عليا حتى تستطيع أن تعطي حلا للتناقضات الداخلية السائدة في البلاد العربية.

في المجال الآفرو آسيوي: كذلك يجب العمل على إستثمار جميع الإمكانيات ، ومن الممكن أن يؤدي نشاط الدول العربية وبعض دول باندونغ إلى تأييد القضية الجزائرية تأييدا عمليا .

الدول الإشتراكية ودول أمريكا اللاتينية : يهدف النشاط إلى توضيح سياسة جبهة التحرير الوطني لكي تحصل الثورة من هذه الدول على الإعانات الممكنة (السياسية والمادية) التي تسمح للثورة الجزائرية أن تواجه الكتلة الأطلنطية [2] .

---

[1]-م.أ.و، ح.م.ج.ج علبة 232

2- المصدر نفسه

و لهذا الغرض عززت جبهة التحرير الوطني وفودها القائمة بالمأموريات الخارجية و كلفتها بالسعي الحثيث للحصول على تأييد الدول و الشعوب الأوروبية بما في ذلك البلاد الشمالية و الديمقراطيات الشعبية ، و كذلك بلدان أمريكا اللاتينية ، و هذا للقضاء على البهتان الذي تشيعه الحكومة الفرنسية و دبلوماسيتها و صحافتها [1].

أما الدول الغربية : فإن التأييد السياسي والإعانة المالية والمادية اللذان تقدمهما دول الحلف الأطلنطي هما الوسيلة الوحيدة التي مكنت فرنسا من مواصلة حربها الاستعمارية ذا كانت الثورة قد عرفت عدة تطورات على المستوى المحلي أهمها انعقاد مؤتمر الصومام الذي عزز الثورة بمؤسسات و برنامج حددت فيه الخطوط العريضة للعمل على المستويين العسكري و السياسي ، فإن التطورات التي حدثت على المستويين الجهوي و الدولي كان لها أيضا انعكاسات على مسار الثورة ، و من أهم هذه التطورات :

1- على المستوى الجهوري: نسجل حصول كل من المغرب و تونس على استقلالهما في مارس 1956 و تأثير ذلك على الثورة إيجابا و سلبا [2] .

2- أما على المستوى الإقليمي: فيتمثل في العدوان الثلاثي الذي شنته كل من : فرنسا و إنجلترا و إسرائيل ضد مصر . و لم يكن خافيا على أحد أن السبب الرئيسي الذي جعل فرنسا تشترك في هذا العدوان هو مساندة مصر للثورة الجزائرية. يضاف إلى هذا قيام حكومة فرنسا باعتراض طريق طائرة مغربية تعبر الأجواء الدولية و تنقل عددا من قادة الثورة البارزين ، كانوا في طريقهم إلى تونس [3] .

---

1 - المصدر نفسه

2- د/ قنان ، تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، في مجلة الذاكرة ، مرجع سابق ، ص17-18

3- القادة هم : أحمد بن بلة ، حسين أيت أحمد ، محمد خيضر ، محمد بوضياف .أنظر بالتفصيل مذكرة الاعتراف الدولي لحرب الجزائر ، بدون تاريخ ص .ص 25 - 31

و قد أحدث هذا العمل ، ردود فعل ضد فرنسا مـن مختلف دول العـالم و خاصة مـن لـدن الشعوب الشقيقة و الصديقة المناهضة للاستعمار [1] . وقد أستغلت جبهـة التحرير الوطـني هـذا الحدث و وضفته لصالح القضية الجزائرية ، خاصة و أنـه تزامـن مـع انعقـاد الـدورة الحاديـة عشـر للجمعية العامة للأمم المتحدة التي كـانت الجبهـة تحضـر لهـا رفقـة حلافائهـا في المجموعـة الإفريقيـة الأسيوية .

لقد أوجدت هذه العوامل المختلفة مناخا ملائما لمناقشة القضيـة الجزائريـة في الأمـم المتحـدة . فخلال هذه الدورة ساد أروقة هذه الأخيرة مناخ معادي للإستعمار ، خاصة بعد العـدوان الثلاثـي ضد مصر . وهو العدوان الذي شجبته الولايات المتحدة ، فكان بذلك مبعـث تفـاؤل كبـير لـدى جبهـة التحريـر الوطـني ، الـتي اعتـبرت الـدورة الحاديـة عشـر للأمـم المتحـدة ، سـبتمبر 1956 - مـارس1957، دورة حـاسـمة بالنسبة للقضية الجزائريـة ، حيـث سـتتم مناقشـة القضيـة الجزائريـة لأول مـــرة.

و علقت جبهة التحرير الوطني أهمية كبرى على القرارات التي سوف تصدر عنهـا ، فراحـت تعبىء الشعب الجزائري تعبئة كاملة لمساندة القضية الجزائرية عنـد عرضهـا للمناقشـة ، وفي اطـار هذه التعبئة تم الإعلان عن إضراب الثمانية أيام في كامل التراب الوطني في جانفي 1957 الذي جاء متزامنا مع مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة [2] .

---

1 -فتحي الذيب ، جمال عبد الناصر و الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ص 274

2 - قنان ، تشكيل الحكومة المؤقة ، في الذاكرة ، مرجع سابق ص 19

أولا – الدورة الحادية عشر من 1956/11/12 إلى 1957/03/08

برزت منذ ربيع 1956 أغلبية داخل الكتلة الآفرو آسيوية مؤيدة ومتحمسة لعرض القضية الجزائرية أمام مجلس الأمن . و إتخذ القرار في شهر جوان 1956 عن طريق 13 عضوا صوتوا لفائدة القرار . و رفض مجلس الأمن طلب مناقشة القضية الجزائرية بأغلبية سبعة أصوات مقابل اثنان و إمتنع اثنان آخران عن التصويت [1] .

و في الفاتح من أكتوبر 1956 ، تقدم وفد آفرو-آسيوي بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية عشر . و قد وقّع الطلب خمس عشرة دولة[2] . و ارفقت هذه الدول طلبها بمذكرة إيضاحية عبرت فيها عن إستيائها للحالة في الجزائر و عن الإعتقالات الجماعية وخرق القوات الفرنسية لحرمة البيوت الأمر الذي ينذر بخطورة الحالة في الجزائر . كما أعربوا للأمم المتحدة بأن إستمرار الحالة على ما هي عليه من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم و الأمن العالمين .

و على مستوى العمل الديبلوماسي المباشر في مقر الامم المتحدة سلم وفد جبهة التحرير الوطني يوم 12 نوفمبر 1956 [3] مذكرة لرئيس الدورة ، زكّى فيها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة ، الذي تقدمت به مجموع الدول الآفرو آسيوية .

انطلقت المذكرة من كون أن القضية الجزائرية سجلت في الدورة الماضية و لكن تأجلت مناقشتها لأعطاء فرنسا فرصة لتغيير سياستها في إتجاه تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير المصير . لكن فرنسا ، على النقيض من ذلك ، إستخدمت هذا التأجيل لدعم جهدها العسكري لتحطيم آمال الشعب الجزائري .

---

[1] - Khelfa Mamerie , op .cit ,p.85

[2]– الدول هي : أفغانستان ، مصر ، أندونيسيا ، إيران ،العراق ، لبنان ، الباكستان ، العربية السعودية ، اليمن ، سوريا ، الأردن ، ليبيا ، الفلبين ، برمانيا ، سيلان . أنظر جريدة المقاومة .مصدر سابق العدد 05 ، تاريخ 011957/12 ، ص6

[3]–يتكون الوفد الجزائري المشارك في الدورة 11 من السادة :محمد يزيد ، فرحات عباس ، عبد الرحمان كيوان مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995 .

كما تعرضت المذكرة لموقف فرنسا الفعلي من جبهة التحرير الوطني و من القضية الجزائرية لتوضّح أن فرنسا قد اعترفت فعلا في الدورة الماضية بأن المشكل الجزائري لم يعد مشكلا داخليا. وأن المسؤولين الفرنسيين أصبحوا يتجنبون في تصريحاتهم ذكر كون الجزائر فرنسية .كما أن الحكومة الفرنسية لم تعد تتعامل مع الأزمة الجزائرية على أنها مسألة داخلية . وتعرضت المذكرة أيضا إلى الادعاءات الفرنسية الزائفة المتمثلة في عدم وجود جهة شرعية منظمة يمكن التفاوض معها .

و في هذا الصدد كشفت المذكرة عن سلسة من اللقاءات التي تمت بين أعضاء من جبهة التحرير الوطني و ممثلين رسميين و غير رسميين عن الحكومة الفرنسية فيما بين أفريل 1956 ، سبتمبر 1956 . و قد توقفت هذه اللقاءات على إثر إقدام السلطات الفرنسية على خطف الطائرة التي كانت تقل القادة الجزائريين . و هو ما نددت به هذه المذكرة . و ختمت المذكرة عرضها بالتأكيد على أن استقلال تونس و المغرب لن يكون له أي مغزى بدون استقلال الجزائر [1] .

و قد توجت مساعي جبهة التحرير الوطني بفضل مساعدة الأشقاء العرب بقبول مكتب المجلس تسجيل القضية الجزائرية و ذلك يوم15 نوفمبر 1956 .

و قد كانت القضية الجزائرية في مقدمة القضايا التي بحثتها الجمعية العامة في هذه الدورة وذلك بالرغم من معارضة فرنسا ، التي أعاد ممثلها السيد بينو ، وزير خارجيتها ، التأكيد على أن فرنسا لا ولن تعترف إطلاقا بأهلية منظمة الأمم المتحدة في دراسة مشكلة أعتبرها القانون الدولي أمر داخليا ، و أن الصراع في الجزائر خارج عن اختصاص هذه المنظمة الدولية [2] .

1- المقاومة ، العدد 3 ، بتاريخ 03 ديسمبر 1956 ص 6-7

2-Khelfa Mamerie , op.cit ,pp 86-87

وردا على ذلك تدخل السيد زين العابدين ، ممثل سوريا في الأمم المتحدة ، مشيرا إلى الجهود التي بذلها الجزائريون للتخلص من الهيمنة الإستعمارية . ليخلص في النهاية إلى أن الجزائر لم تكن في يوم ما جزء من فرنسا . كما أكد بأن وجود فرنسا بالجزائر تمّ بالقوة . أما ممثلو الكتلة الآفروا-آسيوية فقد طالبوا في تدخلاتهم بضرورة الإعتراف للجزائريين بحقهم في تقرير مصيرهم من خلال التفاوض مع جبهة التحرير . و أن أي تأخير في معالجة هذا المشكل من شأنه أن يهدد السلم و الأمن العالميين [1] .

و بعد الإنتهاء من المداخلات تعددت الآراء و المشاريع التي اقترحت على الجمعية العامة و فيما يلي وقائع التصويت على هذه المشاريع.

بدأت اللجنة السياسية مناقشتها من يوم 4 إلى يوم 13 فبراير 1957 ، فتمسكت فرنسا بموقفها السابق ، و تقدمت ثما ني عشرة دولة إفريقية آسيوية [2] في بداية النقاش بمشروع قرار رقم 195 و نص المشروع :

إن الجمعية العامة نظرا لحالة القلق و الاضطراب ، و النزاع السائد في الجزائر ، و التي تسبب كثيرا من الآلام، و تهدد العلاقات بين الامم، و اعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لمبادئ و نصوص ميثاق الامم المتحدة :

أ- تطلب من فرنسا الإستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير .

ب- تدعو فرنسا و الشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال و تسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

ج- تطلب من السكريتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض، و أن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة القادمة .

1- د/علي تابليت ، (القضية الجزائرية في الأمم المتحدة) ، مجلة أول نوفمبر ، لسان حال المنظمة الوطنية للمجاهدين العددان :155و156 ، 1997 ، ص.30.

2- الدول هي أفغانستان، بورما، سيلان، مصر، أندونسيا، إيران، العراق، الاردن، لبنان،ليبيا، مراكش، نيبال، باكستان، المملكة العربية السعودية، السودان، تونس،اليمن.أنظر بوعزيز ،ثورات الجزائر ...، مرجع سابق ص306

و عندما عرض المشروع على التصويت الجزئي وافقت على الفقرتين الأولى و الثانية ثلاثة و ثلاثون دولة و رفضته أربع و ثلاثون ، و امتنعت عن التصويت عشرة دول [1] و بسبب ذلك أحجمت الدول صاحبة المشروع عن تقديمه للتصويت جملة واحدة .

و على إثر سقوط هذا المشروع تقدمت ثلاث دول هي : اليابان و سيام و الفلبين. بمشروع قرار آخر معدل رقم 199 إلى اللجنة السياسية هذا نصه : إن الجمعية العامة .

نظرا لحالة القلق و الاضطراب في الجزائر التي تسبب خسائر في الارواح، و إيمانا بأن هذه الحالة الغير مرضية التي تسود الجزائر الآن يمكن بجهود مشتركة من فرنسا و الشعب الجزائري للوصول إلى حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة تعبر عن أملها في أن تسعى فرنسا و الشعب الجزائري بواسطة المفاوضات، لإنهاء إراقة الدماء و إيجاد تسوية سلمية للمصاعب الحالية.

و قد تمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية سبعة و ثلاثين صوتا ضد سبعة و عشرين و إمساك ثلاثة عشر عن التصويت (1).

---

1. الدول التي صوتت لصالحه هي الدول الثمانية عشرة صاحبة المشروع، يضاف إليها :

ألبانيا، بلغاريا، روسيا البيضاء ، تشيكو سلوفاكيا، الاكواتور، الحبشة، اليونان، الهند،اليابان،بولندا،رومانيا،تركيا، الاتحاد السوفياتي، يوغسلافيا.

-الدول التي رفضته فهي :الارجنتين ، استراليا ، النمسا، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، ايرلندا، اسرائيل ، ايطاليا ، اللاؤوس، اللوكسمبورج ، هولندا ، الشيلي ، فورموزا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ،الدانمارك ، الدومنيك ، فيلندا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، زيلندا الجديدة ، نيكاراجوا ، باناما ، بيرو ، البرتغال ، المملكة المتحدة ،الولايات المتحدة الامريكية ، الاوراجواي ، فينيزويلا ، النرويج.

-الدول التي امسكت على التصويت فهي : بوليفيا ، كمبوديا ، السلفادور ، غواتيمالا ، ليبريا ، المكسيك ، باراجواي ، الفليبين ، اسبانيا و تايلاندا.أنظر بوعزيز ، مرجع سابق ص 307

و في الوقت الذي كانت اللجنة السياسية تناقش مشروع هذا القرار ، تقدمت ست دول اخرى بمشروع قرار رقم 197وهي : ايطاليا ، و الارجنتين ، و البرازيل ، و كوبا و بيرو ، و الدومنيك ، و نصه :

إن الجمعية العامة بعد أن استمعت إلى بيانات المندوب الفرنسي و المندوبين الآخرين . ناقشت قضية الجزائر ، و تعبر عن أملها في الوصول الى حل سلمي ديمقراطي للقضية .

و قد تمت المصادقة على هذا المشروع كذلك بأغلبية واحدة و أربعين صوتا ضد ثلاثة و ثلاثين و امتناع ثلاثة أصوات عن التصويت ، و لذلك أوصت اللجنة السياسية بعرض المشروعين معا على أعضاء الجمعية العامة للتصويت العام ، و لم يحصل أي منهما على أغلبية الثلثين المطلوبة

و بسبب ذلك تشاورت الدول المعنية صاحبة المشروعين فيما بينها ، و اتفقت على عرض مشروع مشترك نال الموافقة الاجماعية و هي سبعة و سبعون صوتا ضد لا شيء ، و ذلك يوم 15 فيفري عام 1957 م . و نص هذا المشروع الذي يحمل رقم 1012 هو :

إن الجمعية العامة قد استمعت الى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون و ناقشت قضية الجزائر ، و نظرا لأن الحالة في الجزائر تسبب كوارث و خسائر في الأرواح ، تعبر عن أملها في روح التعاون للوصول الى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة ، و طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة [2].

1- الدول هي التي وافقت على المشروع السابق باستثناء : بوليفيا ، الكامبودج ، ليبيريا ، الفيليبين وتايلاندا.
واما الدول التي رفضته فهي : الارجنتين ، واستراليا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ،الشيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدومنيك ، الاكوادور ، هايتي ، هندوراس ، اسرائيل ، ايطاليا ، اللاؤوس ، اللوكسمبورج ، هولندا ، وزيلندا الجديدة ، نكاراجوا ، باناما ، باراجواي ، البرتغال ، المملكة البريطانية ، الولايات المتحدة الامريكية ، واوراغواي ، فينيزويلا.
اما الدول التي امسكت عن التصويت فهي : النمسا ، فورموزا، الدانمارك ، السلفادور ، فنلندا ، غواتيمالا ، وايسلندا ، ايرلندا ، المكسيك ، النرويج ، بيرو ، اسبانيا و السويد. أنظر بوعزيز ، مرجع سابق ص307-308

2-أنظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر يوم 15 فيفري 1957 ، المقاومة مصدر سابق ، العدد 7 بتاريخ 16 فيفري 1957 ص12 .

و بعد هذا القرار يمكن القول أنه بالرغم من أن القرار يمثل إنتصارا جزئيا فقط و ليس كـاملا بالنسبة للجزائر إلا أنه اكسب القضية الجزائرية نهائيا صبغة دولية ، مقوّضا بذلك ادعاء ات فرنسا بعدم أحقية الهيئة الأممية في مناقشتها و إتخاذ قرارات بشأنها .

و بالرغم أيضا من أن القرار لم يعلن صراحة عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره إلا أنه عبر عن الأمل في إيجاد حل سلمي و ديمقراطي عادل للمشـكلة الجزائريـة بوسـائل ملائمـة و طبقـا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وهكذا فإن القضية الجزائريـة الـتي اعتـذر الكثـيرون فيمـا مضـى عـن عرضها على الامم المتحدة ، خلافا لقضيـتي تونـس و مراكـش ، بمقولـة أن الجزائـر إنمـا تعتـبر مـن الوجهة القانونية مقاطعة فرنسية و من ثم فليس مــن اختصـاص الأمـم المتحـدة التدخـل فيهـا و أن ذلك يعد خرقا للمادة السابعة مــن الفصـل الأول مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة الـتي تمنـع التدخـل في القضايا الداخلية للدول الاعضاء . بيد أن هذا كله ليس ثمرة الدعاية القوية التي تقوم بها فرنسـا و تتبناها صحافتها ، مع أن الجزائر في الواقع ليست إلا مسـتعمرة كسـائر المسـتعمرات الـتي احتلتهـا فرنسا بالقوة و أرغمتها على الخضوع أمدا طويلا لسـيطرتها الاسـتعمارية المبنيـة علـى الاعتبـارات العنصرية. أي ان فرنسا تحتل الجزائـر و تحكمهـا نتيجـة اخضاعهـا بـالقوة و ليسـت أرض الجزائـر امتدادا للاراضي و المقاطعات الفرنسية الا في اعتبار التشريع الفرنسي ، لا في اعتبار أهل الجزائر.

ثانيا : الدورة الثانية عشر من 17/09/1957 إلى 14/12/1957

بعد الإنجاز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في الأمم المتحدة و المتمثل في صدور أول قرار للجمعية العامة حول المشكلة الجزائرية .

واصلت نشاطها الدبلوماسي في مختلف عواصم العالم للتعريف بالقضية الجزائرية ، و السعي لإكتساب أصوات دولية جديدة عند عرض ثان للقضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة . وكانت تقوم بشرح أهداف الثورة و مطالب جبهة التحرير الوطني المتمثلة في الإستقلال و تقرير المصير ، و تقوم بعقد الندوات تطلع فيها الرأي العام من خلال الصحافة على التعسف و القمع الوحشيين اللذان يتعرض لهما الشعب الجزائري الأعزل على أيدي القوات الفرنسية ، و توظف كل ذلك في الدعاية للقضية الجزائرية في الخارج [1] .

و على مستوى العمل السياسي المباشر بعث الدكتور لمين دباغين رئيس الوفد الجزائري في القاهرة ببرقية إلى الكاتب العام لهيئة الأمم المتحدة ، لفت نظره فيها إلى حرب الإبادة التي يمارسها الإستعمار الفرنسي على الشعب الجزائري و أشار إلى أن فرنسا بقتلها للأسرى و تطبيقها للإعدام الجماعي ، و ما ترتكبه شرطتها من جرائم فإنها بكل ذلك إنما تسعى إلى القضاء الكامل على الشعب الجزائري . و أكد في ختام هذه المذكرة على أن الشعب الجزائري مصمم على إفتكاك إستقلاله. و هو يدعوا العالم إلى التضامن معه للتنديد بهذه الجرائم المقترفة ضد الإنسانية . و قدم الوفد الجزائري المشارك في الدورة ملفا كاملا إلى أعضاء المجموعة الأفرو-آسيوية . هذه الأخيرة التي اجتمعت عدة مرات لدراسة الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري وذلك بحضور ممثل الجبهة السيدمحمد يزيد ، الذي أكد فى كلمته أمام المجموعة " أن فرنسا لم تحترم إلتزامها في هيئة الأمم المتحدة، و أنها لم تعمل بتوصية الدول الأعضاء ، و أن سلوكها في الجزائر قد بلغ درجة خطيرة جدا و لهذا يجب على هيئة الأمم أن تتدخل في القضية " [2] .

1- المقاومة ، العدد 14 ، 06 مارس 1957 ، ص 5

2- نفس المصدر ، العدد 13 ، 12 أفريل 1957، ص 8

و من جهة أخرى قام أعضاء الكتلة الأفروأسيوية بتقديم مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تتعلق بالوضع في الجزائر ، لفتوا فيها انتباهه إلى التطورات الحاصلة في الجزائر ، وذكروه فيها أيضا بالقرار الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة والمتعلق بالوضع في الجزائر ، وأعربوا عن أملهم في إيجاد حل سلمي لهذا المشكل بوسائل مطابقة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

و لكن بالرغم من هذا القرار – تضيف المذكرة – فإن الخسائر في الأرواح البشرية لم تقف و لم تتراجع بل على العكس من ذلك تضاعفت . و هو ما يعكس عدم وجود رغبة حقيقية لدى الجانب الفرنسي للتعاون مع هيئة الأمم المتحدة لحل هذه القضية . و تخلص المذكرة إلى أن هذه الوضعية لن تقود إلى الحل المرجو ولكن ستقود حتما إلى العنف المتبادل الذي سيبعد كل إمكانية لتحقيق الحل، و هو ما يتناقض تماما مع روح و أهداف القرار الذي صادقت عليه الجمعية العامة بالإجماع [1] .

و بخصوص التحضير لهذه الدورة ومشاركة وفد جبهة التحرير الوطني فيها :

يقول السيد محمد يزيد ، أحد المشاركين في هذه الدورة : " لقد كلفتنا الجبهة بجعل المشاركين في الصورة حول درجة الخطورة التي عليها الجزائر، وهو ما لم يكن بالشيء السهل . فقد كان العمل في كواليس الأمم المتحدةشاقا مضنيا، يتطلب حنكة وصبرا ، لأن الديبلوماسية الفرنسية من جهتها كانت تسعى بشتى الوسائل للحيلولة دون مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية . كما عملت على إضعاف مركز الجبهة و على التشكيك في تمثيلها للشعب الجزائري . عندما قامت بدعوة ممثل الحركة الوطنية التي يرأسها مصالي (M.N.A) لحضور أشغال الجمعية العامة و هذا لإيهام الرأي العام العالمي بأن الشعب الجزائري منقسم على نفسه، وبأن جبهة التحرير الوطني لا تتوفر على شرعية تمثيل الشعب الجزائري " [3] .

---

[1]– أنظر المقاومة ، العدد 13 بتاريخ 22 أفريل 1957مصدرسابق نفسه ، ص 8

[2]– يتكون الوفد من السادة : محمد يزيد ، فرحات عباس ، أحمد فرنسيس ، محمد لامين دباغين ، عبد الحميد مهري و محمد الصديق بن يحي .م.أ.و ، ر.ح.م.ج.ج ، علبة رقم :138

3– مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) ، الجزائر ، أوت 1995 ، أنظر أيضا ،م.أ.و،ر.ح.م.ج.ج علبة 138

وهو ما دعا جبهة التحرير إلى القيام بمبادرة سريعة لإجهاض المناورة الفرنسية واحتوائها وذلك من خلال إطلاع وفود الدول الصديقة والشقيقة حول حقيقة نوايا فرنسا من هذه المناورة .

و في هذا السياق وحتى يكون العمل منسقا ، و لتفويت الفرصة على فرنسا و إجهاض مناوراتها الديبلوماسية ، طلب الوفد الجزائري بالقاهرة من اللجنة السياسية للجامعة العربية أن توصي كل ممثلي الوفود العربية في الأمم المتحدة العمل بالتنسيق مع وفد جبهة التحرير الوطني و بأن تولي عنايتها و إهتمامها بالدرجة الأولى للقضية الجزائرية ، خاصة و أن المعركة الحقيقية للجزائر ستكون أثناء المناقشات بالجمعية العامة للأمم المتحدة و الإتفاق على طريقة المناقشة و دراسة ما يقع أثناءها من عروض ووساطات[1] .

لقد كانت بعض الدول في الدورة السابقة تعتقد بأن فرنسا سوف تجد حلا للمشكلة في أقرب فرصة و لكن الذي حدث هو أن المشكلة إزدادت تعقيدا . لذلك رأت دول الكتلة الآفرو- آسيوية ضرورة طرح القضية الجزائرية على الجمعية العامة في دورتها الثانية عشر . و تقدمت هاته الكتلة بتاريخ 16 جويلية 1957 بطلب تسجيل القضية الجزائرية [2] . و تعد هذه المرة الثالثة على التوالي التي تعرض فيها القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بعد أن تم تسجلها لأول مرة في الدورة العاشرة عام 1955 إلى أن بحثت في فيفري 1957 و اتخذ قرار بشأنها ، و قد قررت الجمعية العامة دون مناقشة أو معارضة تسجيل القضية الجزائرية في جدول الأعمال بتاريخ 20 سبتمبر 1957.

1- المصدر نفسه

2- مجلة أول نوفمبر ، العددين 155 -156 ،مرجع سابق ص 31

و تزامن عرض القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة مع مبادرة الرئيس بورقيبة و الملك محمد الخامس اللذين وجها نداء إلى الطرفين جبهة التحرير و فرنسا لإجراء مفاوضات تؤدي إلى حل عادل يقضي إلى تمكين الشعب الجزائري من تحقيق سيادته ، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ، و إلى مصالح المشروعة لفرنسا و رعاياها في الجزائر و عرضا وساطتهما على فرنسا و على قادة جبهة التحرير الوطني [1] .

و في 27 نوفمبر 1957 بدأت مناقشة القضية الجزائرية على مستوى اللجنة الأولى . حيث أخذ الكلمة السيد بينو ممثل فرنسا . الذي أكد من جديد أن فرنسا تعتبر الجمعية العامة للأمم المتحدة غير مؤهلة لدراسة القضية الجزائرية . و أشار إلى الإصلاحات التي أجرتها فرنسا في الجزائر و المتمثلة في مشروع القانون-الإطار (Loi-Cadre). كما ذكّر بمقترحات فرنسا الثلاثة : وقف إطلاق النار، الإنتخابات ، المفاوضات .

وتدخل السيدان المنجي سليم من تونس ، زين الدين من سوريا وانتقدا أعمال الجيش الفرنسي و نددا بترتيبات القانون الإطار . كما إنتقدا في تدخلاتهما السياسية الفرنسية في الجزائر ، و سياسة التهدئة التي أعلنتها فرنسا . و بينا أن فرنسا تتناقض مع نفسها مستدلين على ذلك بالأعمال الوحشية التي يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر، الذي زاد من تكثيف أعماله العسكرية . و ضربا أمثلة عما يجري في المحتشدات و السجون الفرنسية . أما فيما يخص القانون الإطار الذي إعتبرته فرنسا من الإصلاحات ، فإن المتدخلين إعتبراه مناورة لجأت إليها فرنسا لصرف أنظار هيئة الأمم المتحدة عما يجري في الجزائر. كما تأسفا لكون الحكومة الفرنسية لم تقم بأية مبادرة لحل القضية حلا سلميا ، مما يؤكد تجاهلها لقرار الهيئة الأممية في دورتها السابقة [2] .

---

1 -المجاهد العدد14 ،بتاريخ 15ديسمبر 1957 ،ص6-7

2- مجلة أول نوفمبر ، العددين 155 ،156 مرجع سابق ص30-31

و بعد الانتهاء من التدخلات المؤيدة و المعارضة للقضية الجزائرية اقترحت على الجمعية العامة عدة لوائح تخص القضية الجزائرية ، وكانت على النحو التالي :

1-تقدمت سبعة عشر دولة أفريقية آسيوية بقرار رقم 194 يوم 5 ديسمبر هذا نصه :

أن الجمعية العامة بعد أن ناقشت المشكلة الجزائرية ، وبالإشارة إلى قرارها في 15 فيفري 1957 تأسف لان الأمل الذي عبرت عنه في قرارها ذاك لم يتحقق ، وتعترف بان مبدأ حق تقرير المصير ينطبق على الشعب الجزائري ، وتلاحظ ان الحالة في الجزائر تستمر في زيادة الالام وخسائر الأرواح ، وتدعو إلى مفاوضات تؤدي الى الوصول الى حل يتفق مع مبادئ الهداف ميثاق الأمم المتحدة .

. وبما ان هذا المشروع لم ينل رضا بعض الوفود ، فقد تقدمت كل من كندا ، والنرويج ، وايرلندا يوم 6ديسمبر بتعديلين له عارضتهما بشدة الدول الأفريقية الآسيوية ،وينص التعديل على حذف الفقرة الرابعة من الديباجة ، ووضع الفقرة التالية في مكانها وهي : تعترف بان شعب الجزائر له حق العمل من أجل مستقبله بطريق ديمقراطي ، وعلى حذف التوصية الأخيرة منه ووضع الفقرة التالية في مكانها وهي تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي ،ومن أجل الوصول الى حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

وقد رفضت الجمعية العامة المصادقة على هذا المشروع المعدل بأغلبية سبعة وثلاثين صوتا ضد ستة وثلاثين وامساك ستة عن التصويت [1] .

1-الدول التي وافقت على المشروع هي :الارجنتين ، واستراليا ،والنمسا ،وبلجيكا ، والبرازيل ،وكندا ، والشيلي ، وفورموزا ، وكولومبيا ،وكوبا ،وكوستاريكا ، والدنمارك ، والدومنيك ، والاكواتر ، وسلفادور ، وفينلندا ، وهندرواس ، وايسلندا ،وايرلندا ، واسرائيل ، وايطاليا ،واللاووس ،والوكسمبورج ،وهولندا ،وزيلندا الجديدة ، ونيكاراجوا ، والنرويج ، وباناما ، وباراغواي ، والبرتغال ، واسبانيا ، والسويد ، والمملكة المتحدة البريطانية ، والولايات المتحدة الامريكية ،والوراجواي ،وفيتزويلا .

وأما الدول التي امسكت عن التصويت فهي :بوليفيا ،وكمبوديا ،وغواتيمالا ، والمكسيك ،والبلين ، وتركيا

وأما الدول التي رفضته فهي :افغانستان ،والبانيا ، وبلغاريا ،وبورما ،وروسيا البيضاء ،وسيلان ،وتشيكوسلوفاكيا ،ومصر والحبشة ،وغانا ،واليونان ،وهايتي ،وهنغاريا ، والهند ،واندوسيا ، وايران ، العراق ، اليابان ، الاردن ، لبنان ،ليبريا ، ليبيا ،الملايو ، مراكش ،ونيبال ، باكستان ،بولندا ،رومانيا ،المملكة العربية السعودية ، السودان ،سوريا ، تايلاندا ، تونس ، اوكرانيا ،الاتحاد السوفياتي ،اليمن ويوغسلافيا .أنظر د.بوعزيز ، مرجع سابق ص 310

وفي نفس الوقت الذي قدم فيه هذا المشروع المعدل للجنة السياسية تقدمت كل من الأرجنتين ، والبرازيل ، وكوبا ،و ايطاليا ، والبيرو ، وأسبانيا و الدومنيك ، بمشروع لائحة أخرى للجنة ، ولكنها أحجمت عن عرضها للتصويت بعد نتيجة التصويت على اللائحة الافرو-آسيوية المعدلة .وهكذا وبعد أن عجزت اللجنة السياسية عن ترجيح أية لائحة لعرضها على الجمعية العامة ولذلك جرت مشاورات عديدة بين الوفود ،وفي الأخير تقدمت كل من : الارجنتين ، والبرازيل وكندا ، وكوبا ،والهند ، والدومنيك ، وايرلندا ، وايطاليا ،واليابان ، والمكسيك ، والنرويج والبيرو واسبانيا ،وتايلاندا ،بمشروع قرار وسط تمت المصادقة عليه ونال رضا أغلبية الوفود وهذا بتاريخ 10 ديسمبر 1957 سُجلت فيه عروض الوساطة التي تقدم به كل من الرئيس التونسي وملك المغرب وسجلت عرض مساعيهما الحميدة كما عبرت عن رغبتها في إفتتاح مفاوضات [1] وفيما يلي نص القرار :

إن الجمعية العامة بعد أن درست القضية الجزائرية وذكرت بقرارها السابق في شأنها والصادر في 15 فيفري 1957

1- تعبر عن قلقها لتطورات الوضع بالجزائر .

2-تسجل عرض الوساطة التي تقدم بها كل من فخامة رئيس الجمهورية التونسية ، وجلالة ملك المغرب .

3- تعبر عن أملها في أن تنطلق المحادثات في الحال بين الجانبين . وأن تستخدم كل الوسائل الودية الأخرى الكفيلة بإيجاد حلول يطابق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها [2] .

1-Khelfa Maamri op.cit P111-112

2- المجاهد العدد 14 ، 15 ديسمبر 1957 ،مصدر سابق ص6-7

وإذا اردنا أن نقيس بين هذه الدورة وبتصويت فبراير 1957 لانجد سوى بعض التغيـيرالطفيف فعلى مستوى الدول صوتت اسـبانيا ، سلفادور ، باراغواي هـذه المرة لفـائدة فرنسـا في حـين أمسكت عن التصويت في الـدورة الماضيـة ، انتقـل الاكـوادور مـن الضديـة الى التصويـت لفـائدة القضية الجزائرية ، كما انتقلـت تركيـا مـن الضديـة الى الإحجـام عـن التصويـت ،وكـان الأمـر عكسي بالنسبة لتيلاندا التي صوتت ضد القضية ، في حين كانت في الدورة الماضيـة أمسـكت عـن التصويت

أما هايتي فبعد أن صوتت ضد فرنسا في الدورة الماضية ، انتقلت إلى الضد بحيث صوتت ضـد القضية لجزائرية .

وفيما يخص بوليفيا ،الكامبودج ،غواتيمال، ا ليبريا ، المكسيك ، الفلبـين فقـد امسـكت عـن التصويت .

وبهذا نلاحظ أن هذه الدورة لم تظف جديدا إلى لائحة الدورة السابقة ، عدا تسجيلها لعرض الوساطة الذي تقدم بـها كل من الرئيس بورقيبة ، و الملك محمد الخامس، دون أن تحدد الأطـراف المعنية بهذه الوساطة ، وذلك لتفادي ذكر جبهة التحرير بالإسم .

ومن جهة ثانية نجد أن هذه الوسـاطة المشـار إليهـا لم تربـط بتمكـين الشـعب الجزائـري مـن ممارسة حقه في تقرير المصـير . غـير أنـه لا يمكـن تجـاهل الصـدى الـذي أحدثتـه مناقشـة القضيـة الجزائرية في الامم المتحدة لدى الراي العام العـالمي . الـذي تعـرف علـى القضيـة مـن خـلال هـذه المناقشات وبدا يهتم بها ويتابع تطوراتها وهو ما حدث فعـلا مـن خـلال التصويـت لصـالح جبهـة التحرير الوطني والقبول بعرض الوساطة التونسية والمغربية [1] .

---

[1]-أنظر قرار الجمعية العامة ، المجاهد العدد 14 ، 15 ديسمبر 1957 ،مصدر سابق ص 6 - 7

ثالثا : الدورة الثالثة عشر من 16/09/1958 إلى غاية 13/12/1958

تدعمت الثورة الجزائرية و اشتد ساعدها أكثر مما كانت عليه من قبل . و تجلى ذلك في الدعم و التأييد الذي أصبح يأتيها من كل الجهات . ففي كل المؤتمرات و اللقاءات التي كانت تتم على الـمستوى الجهوي و الإقليمي ، و الدولي كان كفاح الشعب الجزائري و نظاله يحتل الصدارة ، و يبعث على الإعجاب و التقدير ، و يلقى التأييد غير المشروط من طرف المشاركين .

ويجدر التذكير أن سنة 1958 هي السنة التي تشكلت فيها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . كما تميزت هذه السنة أيضا بإشتداد المواجهة بين جبهة التحريرالوطني و الحكومة الفرنسية إلى درجة لم يبق معها في الأفق ما يوحي بكون فرنسا على إستعداد لقبول أي تسوية سلمية للأزمة الجزائرية. فقد كانت كل الدلائل تشير إلى أنها ماضية في تصلبها بالسعي لتحقيق حل عسكري لصالحها.

إن التطورات التي حدثت خلال هذه السنة كانت لها إنعكاسات على مسار الثورة الجزائرية على الصعيدين العسكري و السياسي .

1- على المستوى الداخلي : تحولت البلاد من أقصاها إلى أقصاها إلى مناطق محرمة و محتشدات و مراكز تجمع للمدنيين العزل وذلك بعد موافقة المجلس الوزاري الفرنسي يوم 19 فيفري 1958 عل إيجاد منطقة محرمة جديدة بالجزائر ، يزداد تطويرها و تحسين أدائيها يوم بعد يوم بغية عزل الجزائر عن جيرانها التي تعتبرهم فرنسا قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني ، و هو ما كان يدفعها إلى القيام بشن اعتداء عليها من حين لآخر ، كما أقيمت على حدودها الشرقية و الغربية سدودا و حواجز من الأسلاك الشائكة المكهربة المزروعة بالألغام . (1)

1- م.أ.و،ر.ح.م.ج.ج.، علبة رقم232.

2–على المستوى الجهوي :كان العدوان على تونس والمتمثـل في قنبلـة قريـة ساقية سيدي يوسف التونسية في الثامن فبراير 1958 تأكيدا جديدا على إرداة فرنسا في المضي قدما و بـإصرار في حرب الإبادة التي تشنها على الشعب الجزائري،وهي الإبادة التي لم يسلم منها حتى الجيران .

وكان لإستراتيجية جبهة التحرير بفتح جبهة ثانية و نقل ميدان العمليات العسكرية إلى فرنسـا ذاتها ، كإحدى أوجه تداعيات الحرب الجزائرية ، انعكاسـاته المختلفـة علـى الوضـع في فرنسـا في مختلف الميادين الإقتصادي الإجتماعي و السياسي و حتى النفسي عند المواطن والجندي الفرنسي . و قد عبرت هذه الأزمة الفرنسية عن نفسها بشكل حاد في تمرد الجيش الفرنسي العامل في الجزائـر الذي إتهم الحكومة بالتهاون و التراخي في التعامل مع الأزمة الجزائرية . و هـذا يعـني أن الحـل في نظره هو عسكري بالأساس ، يتمثل في إبادة الشعب الجزائري بكامله .

3–على المستوى الفرنسي: إنقلاب 13 ماي 1958 و مجيء دوقول إلى الحكم

إستنجد الفرنسيون بالجنرال ديغول للحفاظ على الجزائر ، و إزداد إهتمام فرنسا بالجزائر خصوصـا بعد مجيئه عام 1958 ، ثم إن تعامل هذا الرجل مع الأزمة الجزائرية سواء علـى المسـتوى العسـكري أو السيـاسـي و حـتـى الإقـتصادي قد بيّن أنه ليس بالخصم السهل و لا الهيّـن . فوزنـه الكبـير في فرنسا و أوروبا ، و لدى حلفاء فرنسا بوجه خاص ، سوف يُشكل عقبة كبرى أمام سـير القضيـة الجزائرية نحو التدويل . و هو ما سيدعو جبهة التحرير إلى مراجعة اسـتراتيجيتها ووسـائلها لتطويـر أدوات عملها السياسي و الديبلوماسي و تحسين أدائهما (1) .

أما على الصعيد السياسي فقد وقعـت تطـورات جديـدة تمثلـت في عـدد مـن المؤتمـرات الـتي عقدت في بحر سنة 1958. وبحثت القضية الجزائرية و اتخذت بشـأنها قـرارات اعـترفت فيهـا بحـق الشعب الجزائري في الإستقلال كما سيأتي الحديث عنه في فصل لاحق .

وقد تبع هذا التأييد قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 . و لهذا فإن جبهة التحرير الوطني تعتبر الدورة الثالثة عشرة دورة مهمة و مصيرية .

---

[1]–قنان ،تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة ، في الذاكرة ، مرجع سابق ص 26–27

الدورة الثالثة عشرة و القضية الجزائرية :

لقد درست الجمعية العامة القضية الجزائرية في ثلاث دورات متتالية . و اتخذت بشأنها توصيات تناقض ما تدعيه فرنسا من أن القضية هي قضية فرنسية بحتة . و يرجع الفضل في هذا إلى رجال الديبلوماسية الجزائرية ، الذين تمكنوا من إدخال القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة و جعلها حقيقة واقعة في العالم كله . مدعومين في ذلك كله بالدول العربية و الكتلة الآفرو-آسيوية. إن جبهة التحرير الوطني ، التي وجدت المجال واسعا للنشاط بفضل هذا الدعم ، أدركت أهمية هذه الدورة و اعتبرتها مصيرية ، و قامت بعمل ديبلوماسي و دعائي واسع النطاق على مستوى أسيا و أمريكا اللاتنية للشرح والتعريف بالقضية الجزائرية ، واستطاعت من خلاله إقناع العديد من الدول وكسبت دعمها وتأييدها للقضية الجزائرية .

وفي مقابل ذلك قامت فرنسا من جهتها بعمل ديبلوماسي و دعائي مضاد . و أرسلت مبعوثا خاصا إلى الدول التي زارتها وفود الجبهة ، محاولة كالعادة تضليلها و إقناعها بأنها مع الحل السلمي للقضية الجزائرية . و كانت فرنسا تعوّل كثيرا على أصوات دول أمريكا اللاتينية التي لا تقل عن 20 صوتا ، معتمدة في ذلك على ضغط حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية على هاته الدول التي تقع تحت حمايتها ، غير أنها لم تفلح.[1]

و في محاولة يائسة منها للضغط على منظمة الأمم المتحدة ، هددت فرنسا بمقاطعة أشغال الدورة إذا ما أصرت الجمعية العامة على مناقشة القضية الجزائرية . و كان رد جبهة التحرير على هذا التهديد صراحة و واضحا بحيث اعتبرت بأن هذا الموقف لن يكون له أدنى تأثيرا البتة على مسار القضية التي اتسعت دائرة التضامن معها [2] .

1-م.أ.و ، ر.م.ح.ج.ج علبة 276

2 - المجاهد، عـ. 29، بتاريخ 17-09-1958، ص. 05.

و توجت إتصالات جبهة التحرير الوطني بتقديم أربع وعشرين دولة من الكتلة الإفرو- آسيوية في جويلية 1958 [1] طلبا يتضمن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة .

و شاركت تركيا لأول مرة في تقديم هذا الطلب . و قد أرفقت تلك الدول طلبها بمذكرة أيضا حية أعربت فيها عن عمق قلقها لاستمرار الحرب بالجزائر . التي تسببت في تضاعف الخسائر البشرية . في غياب أية بادرة للوصول إلى حل يتفق مع مبادئ و أهداف ميثاق الأمم المتحدة .

و مما يبعث على القلق أن هناك أمورا ظهرت في الأشهر الأخيرة تدل على أن الوضعية قد إزدادات خطورة ، و أن الحوادث قد إجتازت نطاق الحدود الجزائرية ، و إن إستمرار هذا الوضع من شأنه أن يشكل تهديدا للسلم و الأمن للعالمين ، وتم قبول الطلب دون معارضة أو مناقشة.

و احتجاجا على قرار الأمم المتحدة قررت فرنسا عدم المشاركة في مناقشات هاته الدورة . التي استهلت بتدخل ممثل تونس السيد منجي سليم، الذي قام بالدفاع عن القضية الجزائرية ووضعها في إطارها الطبيعي المتمثل في كونها قضية دولية تتعلق بتصفية الإستعمار . كما أبدي شكوكه في جدوى الإستفتاء الذي تعتزم فرنسا القيام به ، وكذلك في الإنتخابات التي أجرتها فرنسا من قبل . و قد أعقب هذا التدخل تدخلات أخرى تضمنت توجيه انتقاداتها إلى الجنرال ديغول ، وبالأخص ما جاء في مؤتمره الصحفي المنعقد في أكتوبر 1958 حول "سلم الشجعان" . كما تضمنت بعض التدخلات ردودا على ممثل اسبانيا الذي ذهب مع الطرح الفرنسي ، و تصريحات سوستال حول الإستفتاء و الإصلاحات الإقتصادية و السياسية الجارية آنذاك[2]

---

1 - الدول هي : النيبال، سيلان، لبنان، ليبيريا، غانا، الحبشة، تركيا ، اليابان، أفغانيستان، أندونيسيا، الجمهورية العربية المتحدة، السودان، الملايو، المغرب، المملكة العربية السعودية، ليبيا، الباكستان، إيران، الأردن، العراق، الهند، تونس، برمانيا، أنظر المجاهد العدد 27 مرجع سابق بتاريخ 22 جويلية 1958 ص 10.

2 - مجلة أول نوفمبر العددين 155-156، مرجع سابق ، ص 31.

وفي نفس السياق تدخل أحمد الشقيري فقال : "...نعتبر أن الاســـتفتاء الفرنســـي بالنســـبة للجزائر لا يملك المقومات الصحيحة التي تجعله استفتاء قانونيا ..و لا تقصد من ورائه فرنسا إلا أن "تطبخ خلاله من الديمقراطية مظهرها لا جوهرها..." و رغم ذلك فإن جبهة التحرير الوطني كانت على الدوام تعرض على فرنسا الدخول في مفاوضات حرة ، لتسوية الخلافات القائمة بين الجـانبين و قبل قيام الحكومة المؤقتة ، بذلت جبهة التحرير الوطني كل جهدها لحمل فرنسا على قبول مبـدأ المفاوضات و لكن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح . لأن فرنسا أغرقت القضية في حوض ثـابت من الحوار العقيم ، مصرة على تسلسل غير منطقي: وقف إطلاق النار أولا ، و الانتخابات ثانيـا والمفاوضات ثالثا . و هذه الصيغة ليس لها إلا معنى واحد و هو الاستسلام ". [1]

و بـعـد الإنـتـهاء مـن الـمداخلات تقدمت سبعة عشر من الـــدول الافريقيـة - الآسيويةبمشروع قرار رقم 12 هذا نصه :

إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر ، وبالإشارة الى قرارها في 15 فيفـــري 1957 الذي عبرت فيه الجمعية العامة عن أملها في الوصول الى حل سلمي ديمقراطـي عـادل بواسـطة الوسائل السلمية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وبالإشارة الى قرارها يوم 10ديســمبر 1957 الـذي أعربت فيه الجمعية العامة عن ضرورة بدأ المحادثات ، وبإستخدام الوسائل المناسـبة الاخـرى في سبيل الوصول الى حل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة [2] ، وإعترافا بحق الشعب الجزائـري في الاستقلال . تبدي عميق اهتماماتها باستمرار الحرب في الجزائر ، وتعتبرر ان الحالـة الراهنـة في الجزائر تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدولي ، وعملت برغبـة الحـكـومـة الـمـؤقتة للجمهورية الجزائرية في الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية [3] .

1- أحمد الشنقيري، قضايا عربية،، منشورات المكتبة العربية، بيروت 1961، ص ص. 153-177.

2-م.أ.و ، ر.ح.م.ج.ج علبة رقم 232

3- أحمد الشنقيري المرجع نفسه .

وفي يوم 13 ديسمبر تقدمت هايتي بتعديلين للمشروع يقضيان بحذف الاشارة الى حق الاستقلال ، واستبدالهما بعبارة ، حقهم في تقرير مصيرهم ، وبحذف الفقرة الخاصة بحكومة الجمهورية الجزائرية واستبدالها بعبارة : أن قادة جبهة التحرير يرغبون في التفاوض .وقد عارضت الدول الافريقية الاسيوية التعديلين بشدة ، واصرت هايتي عليهما ومن ورائها الدول التي دفعتها الى ذلك ، فقدم التعديل للتصويت ورفض باغلبية 48 صوتا ضد 13 وامتناع 19 عن التصويت ،وكانت هذه النتيجة سببا في امتناع هايتي عن تقديم التعديل الثاني للتصويت ، وبعد ذلك قدم المشروع الاساسي دون تعديل للتصويت ، فوافق عليه 32 صوتا ورفضه 18 وامتنع عن التصويت 30 مندوبا [1] . و قد أوصت اللجنة السياسية بتقديم هذا المشروع الى الجمعية العامة ، فعرض عليها واقترح مندوب الملايو تعديلا يقضي بحذف الفقرة الخاصة بذكر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى يمكنه أن يصوت لصالح القرار بدلا من الامتناع عن التصويت كما فعل في اللجنة السياسية ، فآزره عدد من الوفود وتم حذف تلك الفقرة ، وعرض المشروع بعد ذلك كما هو وصوتت لصالحه الى جانب الدول السابقة كل من : الملايو ، اليونان ، وايرلندا ، وامسكت الولايات المتحدة عن التصويت بدلا من الرفض عكس ماسبق في المرة الاولى . وكانت نتيجة التصويت 35 صوتا لصالحه مقابل 18 ضده ، وامسكت 28 عن التصويت ، و لم ينقص إلا صوت واحد لحصول القرار على ثلثي أصوات الجمعية [2] .

1-الدول التي وافقت على المشروع هي : افغانستان ، البانيا ، بلغاريا ، بورما ، روسيا البيضاء ، سيلان ، تشيكوسلوفاكيا ، الحبشة ، غينيا ، المجر ، غانا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، الاردن ، لبنان ، لبيريا ، ليبيا ، مراكش ، نيبال ، باكستان ، بولندا ، رمانيا ، السعودية ، السودان ، تونس ، اكرانيا ، الاتحاد السوفياتي ، الجمهورية العربية المتحدة ، اليمن ، يوغسلافيا

وأما الدول التي رفضته فهي : أستراليا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الشيلي ، كوبا ، الدومنيك ، اسرائيل ، ايطاليا ، اللاووس ، هولندا ، زيلندا الجديدة ، نيكارغوا ، براغواي ، البرتغال ،اتحاد جنوب افريقيا ،المملكة المتحدة البريطانية ، الولايات المتحدة الامريكية .

وأما الدول التي أمسكت عن التصويت هي : الارجنتين ، النمسا ، بوليفيا ، كمبوديا ، فرموزة ، كولمبيا ، الدنمارك ، كوستاريكا ، الاكوادور ، السلفادور ، المالايو ، فرلاندا ،اليابان ، المكسيك ، النرويج ،باناما ، البيرو ، الفلبين ، اسبانيا ، السويد ، تيلاندا ، تركيا ، الارجواي ، فنزويلا ، اسلاندا ، غواتيمالا ، اليونان ، ارلاندا ، هايتي ، وهوندراس .أنظر بوعزيز ،مرجع سابق ص 312-313 .

2-Khalefa Maamri Op.Cit, P201-203

و ما يجب ملاحظته هو أنه لأول مرة تصوت تركيا لصالح القضية الجزائرية كما أنه لأول مرة تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت .

و بـــهـــذا تكون فرنسا قد فشلت في ثني الجمعية العامة عن مناقشة القضية الجزائريـــــة . و بـــهـــذه القرار تـــكون الديبلوماسية الجزائرية الناشئة قد سجلت إنتصارا أكيـــدا في الأمـــم المتحدة ؛ و أحـــرزت القضية الجزائرية في هذه الدورة نجاحا باهرا .

و من خلال هذا القرار نخلص إلى أن الرأي العام العالمي فيما يخص القضية الجزائرية قد تطور بصفة ملموسة .

و إذا كانت المناقشات السابقة داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية مـــا بين سنتي 1956و 1957 قد خرجت بقرارات و لوائح سلبية تتضمن رجاءات بسيطة ، فإن لائحة الدورة الثالثة عشرة لسنة 1958 لم ينقصها سوى صوت واحد لتحصل على ثلي الأصوات . وهـــو ما فتح آفاقا جديدة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني حيث أصبحت الكثير من الدول تتفهم القضيـــة الجزائرية و تتعاطف معها . و صار الأمل كبيرا في أن تحصل على نجاح أكبر في المستقبل . خاصـــة بعد أن ظهرت الحكومة المؤقتة إلى حيز الوجود ، و تم الإعتراف بها من طرف العديد من الـــدول الشقيقة و الصديقة و قررت المضي في العمل على تحقيق المزيد من النجاحات في جميع الميادين حتى بلوغ الإستقلال النهائي .

الفصل الثالث

تطور القضية الجزائرة في مختلف المحافل الدولية

تطور القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية :

انطلقت ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني و نشاطها من المبادئ التي أعلنها بيان أول نوفمبر 1954 ، و لم تكن مقتصرة على هيئة الأمم المتحدة فقط و إنما ركزت أيضا على مختلف اللقاءات الدولية الأخرى ، فبعد أن حددت الثورة الجزائرية حلفاءها الطبعيين شرعت في التعريف بالقضية الجزائرية ليس على مستوى هيئة الأمم المتحدة فقط ، و إنما ركزت أيضا على المحافل الدولية الاخرى ، و هو ما أكدته الاحداث المتلاحقة على مختلف الأصعدة الجهوية و الإقليمية و الدولية ، و كان أن تعزز موقف جبهة التحرير الوطني مع أواخر عام 1957 ، و حلول علم 1958.

فبعد النجاح الذي حققته في الأمم المتحدة التي تناولت القضية الجزائرية و أصدرت بشأنها قرارا في الدورة (12) كما سبق أن أسلفنا .

أصبحت الجزائر و الحرب الدائرة فيها حديث العالم و موضع اهتمام كل مؤتمر و كل ندوة دولية. و لهذا في خلال عام 1957، و بداية 1958. انكب كل من مؤتمر الشعوب الأفرو أسيوية المنعقد بالقاهرة و مؤتمرات أكرا بغانا ، وطنجة بالمغرب ، و مؤتمر المهدية بتونس كل منهم على دراسة القضية الجزائرية .

و قبل أن نستعرض نشاط جبهة التحرير الوطني في هذه المؤتمرات التي تعد ذات طابع رسمي ، يجدر التذكير أن عدة مؤتمرات لا تقل أهمية عن المؤتمرات الحكومية شاركت فيها جبهة التحرير الوطني ، و تناولت بالدراسة القضية الجزائرية :

أولا : المؤتمرات غير الحكومية :

1 - مؤتمر نقابات المغرب الكبير الذي نظم بمدينة طنجة في الفترة من 20-21-22 أكتوبر 1957، الذي إكتسى أهمية خاصة و جمع الأقطار المغاربية الأربع : المغرب، تونس، الجزائر، و ليبيا. و فيه تقرر أن ما يجري في الجزائر يمس الأقطار الأربعة و علاقتها مع فرنسا و يعرقل تطورها الإقتصادي.

كما أن فرنسا لا تقيم وزنا لأي كان فهي تواصل سياسة القمع و الحرب الإبادية ضد الشعب كله دون استثناء من أجل هذا تشكلت جبهة نقابية إفريقية من شأنها أن تقيم حدا لممارسات فرنسا الاستعمارية بها ،وقد كان مؤتمر طنجة ثمرة نضوج الطبقات العاملة و من أهم نتائجه هو استعمال كل الوسائل لتعجيل استقلال الجزائر و الأخذ في تحرير اقتصاد الشمال الإفريقي بتحرير التجارة الخارجية من نير الاحتكارات الأجنبية و تمتين و مضاعفة العلاقات الاقتصادية بين أقطار الشمال الإفريقي باتباع سياسة مشتركة في هذا الاتجاه باعتبار الأقطار المغاربية كلا متكاملا و قوتها كامنة في اتحادها [1].

2 – أما على المستوى القاري فقد شارك وفد عن إتحاد الطلبة الجزائريين في المؤتمر العالمي للطلبة الذي إنعقد بنجيريا من 11 سبتمبر إلى 22 منه سنة1957 ، و قدم الوفد الجزائري بالمناسبة عرضا كاملا عن وضعية الجزائر و الطلبة و التعليم قبل وبعد الثورة و أصدر المؤتمر في نهاية أعماله لائحة دعا فيها الحكومة الفرنسية إلي تغيير سيرتها مع الطلبة. كما أوصى الجميع بالتضامن مع الجزائريين و تنظيم أسبوع لذلك من 4 إلى 11 نوفمبر 1957 ، و أن تحترم فرنسا لائحة الأمم المتحدة فيما يخص قضية الجزائر و إلزامها بقرار حل عادل ، سلمي و ديمقراطي، على أساس الإعتراف باستقلال الجزائر. [2].

3 – وبأثينا نظم من الثاني إلى السادس من أكتوبر مؤتمر معادي للإستعمار شاركت فيه الجزائر بوفد ضم كلا من كيوان، أحمد فرنسيس، إبن قطاط و غافر، عن جبهة التحرير الوطني وبغريش عن الحركة المصالية و كان مواليا لفرنسا الذي طرد في جلسة الإفتتاح و إنسحب معه الوفد الفرنسي و عضوين من الوفد البريطاني و فيه تقرر إعتبار المشاركة الجزائرية مشكلة إستعمارية كما أكد المؤتمرون على حق الشعوب في تقرير مصيرها و أيد الكفاح في الإستقلال و وقف التقتيل و التعذيب الذي تمارسه فرنسل الشعب الجزائري الأعزل و تحرير المساجين و المعتقلين السياسيين و كذا فتح المفاوضات بين الطرفين الجزائري و الفرنسي مع إمكانية مشاركة تونس و المغرب [3] .

---

1 – المجاهد العدد 12 ، 15 نوفمبر 1957 ص. 8.

2 – المصدر نفسه ص.09.

3– نفسه ص.09.

4 – أما على المستوى العربي فشاركت الجزائر في مؤتمر الحقوقيين الأسيويين الذي انعقد بدمشق من 7 إلى 11 نوفمبر 1957 و ضم ممثلي 23 دولة و يعتبر من توابع مؤتمر باندونغ التاريخي و قدم فيه الوفد الجزائري المشارك تقريرا عن الوضعية العسكرية و السياسية و عن أعمال القمع الوحشي الذي يقوم به الفرنسيون كما قدم الوفد عرض شريط سينمائي التقطت مناظره من جبال الجزائر الثائرة فكان صورة حقيقية لما يجري في الجزائر، وقد أكسب القضية الجزائرية تعاطف و تضامن المؤتمرين مع الشعب الجزائري في كفاحه المشروع من أجل التحرير الوطني و أعلنوا خلاله على أن الحل الوحيد للقضية يكون باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر و تلا ذلك مفارضات تجمع بين الوفدين الوفد الفرنسي و وفد عن جبهة التحرير الوطني [1].

5 – إلى جانب هذا شاركت في المؤتمر الخامس لنقابات العمال الحرة. المنعقدة في مدينة تونس عام 1957 و مؤتمر الإشتراكية الدولية المنعقد بعاصمة النمسا، و اتخذت بعد النظر في القضية الجزائرية قرارات من الأهمية .بمكان تطالب جميعها بوقف الحرب و الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه حتى.بعيش مستقلا ذا سيادة فوق أرض بلاده [2].

و في الأخير نشير إلى أن القضية الجزائرية كانت محل دراسة في مؤتمر الصليب الأحمر الدولي الذي انعقد في مدينة دلهي الجديدة في أكتوبر 1957،وقد وجه المؤتمر نداء حارا لصالح اللاجئين كما احتج في إحدى قراراته على القيود التي فرضتها ظلما بغير حق فرنسا على بيع الأدوية و ممارسة مهنة الطب مطالبا المسؤولين الفرنسيين برفع هذه القيود و احترام اتفاقية جنيف الخاصة بقوانين الحرب [3]، أما فيما يخص المؤتمرات الرسمية ذات الطابع الحكومي و التي دعيت إليها جبهة التحرير الوطني كعضو كامل الحقوق.

---

1 – المجاهد عدد 13 ، فاتح ديسمبر 1957 ص 8

2 – المقاومة ع19 ، 15 جويلية 1956 ص 4،5

3- – المجاهد العدد 13 فاتح ديسمبر 1957 مصدر سابق ص.8

ثانيا : المؤتمرات الرسمية :

1 -مؤتمر تضامن الشعوب الافروا أسيوية بالقاهرة : إنعقد هذا المؤتمر في الفترة من 26 ديسمبر 1957 إلي فاتح جانفي 1958 عقب دراسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (12) و إصدار قرار بشأنها، أوصت من خلاله بفتح مفاوضات، على أساس الاستقلال الجزائري ، و قد كانت الجزائر حاضرة في هذا المؤتمر الذي لقب بمؤتمر الحرية بصفتها عضوا كاملا بوفد يمثل جبهة التحرير الوطني الممثلة للشعب الجزائري ، يتكون من 20 عضوا يترأسه الدكتور لا مين دباغين [1] .

و لهذا قدم الوفد في المؤتمر تقريرا لخص فيه أوضاع الشعب الجزائري المزرية و سياسة القهر الاستعمارية التي سلطت عليه ، وبعد أن تعرض في التقرير إلى أن الجزائر حتى علم 1830 كانت دولة ذات سيادة واضحة المعالم و الحدود لها حياتها القومية و الدولية المعترف بها من عدد كبير من الدول، أضاف أن الشعب الجزائري الذي يناضل منذ أكثر من ثلاث سنوات ضد الاستعمار يعرف جيدا أن الشعوب الإفريقية الآسيوية تقف بجانبه في كفاحه العادل ، و لهذا فإن جبهة التحرير تحضر تجمع هذه الشعوب الذي يعرف الآن باسم كتلة باندونغ ، إن هذه الكتلة قد برهنت في اجتماعها التاريخي المنعقد في أفريل 1955 تحت سمع و بصر العالم على تضامنها الفعال مع الشعوب المناضلة من أجل استقلالها ، و قد استمد الجزائريون قوة فاستمروا في نضال مستميت ، ملتفين حول جبهة التحرير الوطني ضد عدو أقوى منهم، ضد عدو لا يتواني في إبادة شعب بكامله من أجل الإبقاء على سيطرته الاستعمارية، أضاف التقرير ، و اليوم و بعد ثلاث سنوات من الكفاح نجد المعسكر الاستعماري قد التف حول فرنسا يؤيدها في حربها لاسترداد مستعمراتها و الجزائريون اليوم لا يقاتلون فرنسا و حدها بل يقاتلون ضد المعسكر الاستعماري بأسره و لهذا فإنه يتعين على الكتلة المعادية للاستعمار أن تتظافر و توحد جهودها في الدفاع عن قضية الجزائر ، كما يتعين عليها أيضا أن تتضامن لوقف الحرب هذه التي لا يتواني الاستعمار عن تحويلها إلى حرب إبادة ضد الشعب الجزائري [2].

---

1 - المجاهد عدد 15 مرجع سابق بتاريخ 1958/01/01 ص 05

2 - تقرير وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري عن أشغال المؤتمر، مكتب الدعاية و النشر، القاهرة يناير 1958.

و بعد أن أشار التقرير إلى أن قضية الجزائر هي قضية الشعوب المناهضة للاستعمار و لهذا يجب على هذه الشعوب أن تكرس وقتها لهذه القضية و أن تتضامن في سبيلها "[1].
. أكد على أن الجزائريين كانو يعتقدون لفترة طويلة من الزمن أن في وسعهم إقناع فرنسا بالطرق السلمية بضرورة وضع حد للاستعمار وكانو يعتقدون أن الحرب العالمية الثانية قد دقت النواقيس معلنة إنقضاء عهد الاستعباد و الإضطهاد . معلنة أن العالم ستسوده مبادئ الحرية و السلام و الأخوة تلك المبادئ النبيلة التي أقرها العالم و وردت في ميثاق حقوق الإنسان .

ولهذا فإن الجزائريين مثلهم كمثل سائر شعوب العالم كانوا على إستعداد لان يحتفلو في 08 ماي 1945 بإنتصار الحرية على الاضطهاد . ذلك النصر الذي ساهم مساهمة فعالة في إرسائه و تحقيقه و الذي كان يعتقد أن يصيب منه نصيبه . و لكن فرنسا ردت على هذا الترقب و الأمل بحملة بشعة من الإرهاب فقتلت 45 ألف نسمة .و على الرغم من هذا لم يقطع الجزائرييون الأمل من الكفاح السياسي و أعلنوا على تحرير بلدهم بالطرق السلمية المشروعة .

و يختم الوفد تقريره بأن الشعب الجزائري الذي أعلن ثورته في أول نوفمبر 1954 و منذ ذلك الحين لا تزال الثورة مستمرة في أرض الجزائر ضد الإستعمار من أجل الحصول على الاستقلال الوطني ، و لقد حاولت فرنسا القضاء عليها ففشلت ، كما حاولت عزل الجزائر عن بقية العالم و أقامت على طول الحدود التونسية الجزائرية و المراكشية الجزائرية أسلاكا شائكة و منشآت كهربائية ، إلى جانب قيام ديبلوماسيتها بحملات دعائية لتشويه الثورة و الثوار في مختلف جهات العالم [2].

1- المصدر نفسه

2- المجاهد العدد 16 ، 15 جانفي 1952 ص. 2.

لقد كان لزاما على وفد جبهة التحرير الوطني المشارك في المؤتمر أن يسعى إلى كسب تأييد حكومات و شعوب هذه البلدان لأن فرنسا في حربها مع الجزائر تستفيد من المساعدة المستمرة التي تتلقاها من جهات أخرى .

و بعد العرض الذي قدمه الوفد الجزائري تمكن المؤتمرون من الإطلاع و الإلمام بجميع وجوه القضية الجزائرية و كانت طيلة سبعة أيام إحدى مشاغله الهامة و أعطاها المؤتمرون حقها من التقدير و الإستقصاء ، حتى توصلوا إلى إصدار قرار جماعي قوى له مداوله و مغزاه البعيد الأثر[1].

إن هذا القرار الذي يعني ولا ريب أن شعوب إفريقيا و آسيا تبنت كفاح الجزائر بما ينطوي عليه من آلام و تضحيات أكد بأن الحرب الدائرة في الجزائر لم تعد حربا قائمة بين فرنسا و شعب الجزائر فحسب بل بين استعمار و جميع المناهضين له في العالم و كان لهذا القرار صدى واسعا ودعما قويا للثورة الجزائرية في نضالها العسكري و السياسي،و بهذا القرار يتبين حقا أن الشعب الجزائري لم يعد وحده في الميدان، و من الأكيد أن هذا التضامن و التأييد سوف يرغمان المستعمر الفرنسي على الإعتراف – إن طوعا أو كرها – بإستقلال الجزائر

---

1 - أنظر نص القرار الخاص بالجزائر في الملحق رقم 08

و في الأخير نشير إلي أن أهمية مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية لا تكمن فقط، في القرارات التي أصدرها وإنما كذلك في الثقة التي بعثتها لدى الشعوب الإفريقية الأسيوية بنفسها و عدالة قضيتها و قدرها على افتكاك حقوقها مهما كلفها ذلك من تضحيات.

و لعله من المهم للغاية أن مشاركة جبهة التحرير الوطني جنبا إلى جنب مع الوفود الأخرى و الذين هم في الغالب ممثلين لبلداهم و هم من أولى الأمر، و يدافعون عن سياسة حكوماقم يعد اعترافا من الدول المشاركة بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي و وحيد للشعب الجزائري المكافح من أجل الحصول على الاستقلال الوطني [1]" و هذا هو الهدف الأساسي الذي ناضلت من أجله جبهة التحرير الوطني .

ثـانيـا : مؤتمر أكرا الأول بغانا – 15 – 12 أفريل 1958 :

بحلول عام 1958 تعزز مركز جبهة التحرير الوطني بموقف أفريقي أخر إثر توجيه الدعوة لممثليها للمشاركة في مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة في " أكر " عاصمة غانا و قد حضرته الدول الإفريقية الثمانية المستقلة و حضرته الجزائر بوفد رسمي [2]

لقد كان من الطبيعي أن ينعقد مؤتمرا إفريقيا على مستوى الحكومات, بعد ثلاث سنوات من مؤتمر باندونغ، و بعد بضعة أشهر من مؤتمر القاهرة ،و كانت القضية الجزائرية من بين أهم القضايا التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر .

---

1 - المجاهد ، عدد ، 15 بتاريخ 01 جانفي 1958. ص.05.

2- الدول المشاركة هي : (الجمهورية العربية المتحدة، مصر، تونس ، المغرب، غانا، ليبيا، نيجيريا، إثيوبيا، السودان). و قد مثل الوفد الجزائري : محمد يزيد ، محمد الصديق بن يحي، مولود قايد ، أنظر: م. أ. ر.مصدر سابق علبة 149.

و أهم ما يجب ملاحظته في هذا المؤتمر. هو أن الدول المشاركة لم تتناول المشكل الجزائري في نطاقه الضيق المعهود -أي النطاق الفرنسي الجزائري- و لكن بوصفه مشكلا إفريقيا،أي أن الدول الإفريقية هبت للدفاع عن القضية الجزائرية و اعتبروا الثورة الجزائرية ثورتهم[1].

و هناك نقطة أخرى في غاية الأهمية و هي أن مؤتمر أكرا قد عين بوضوح الطريقة التي يجب اتباعها لتسوية القضية الجزائرية و تتمثل في الإعتراف بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، و الدخول في الإستقلال و حث فرنسا على الاعتراف بهذا الحق و سحب قواتها من الجزائر ، و الدخول في مفاوضات فورية مع جبهة التحرير الوطني أملا في الوصول إلى تسوية نهائية عادلة [2].

و يجدر التذكير أن هذا المؤتمر الذي وصف بأنه باندونغ الإفريقي ، جعل الدول الإفريقية تحتضن الثورة الجزائرية بصفة رسمية، و تعهدت الدول الثمانية المستقلة بمساعدة الجزائر بجميع الوسائل الممكنة ماديا، و ديبلوماسيا .

و بهذا التأييد تكون القضية الجزائرية قد كسبت جولة أخرى ، و حققت نصرا آخر على الصعيد الديبلوماسي ، و الفضل في هذا يعود إلى حنكة الوفد الممثل لجبهة التحرير الوطني الذي قام بإقناع الدول المشاركة في المؤتمر بأهمية القضية الجزائرية الأمر الذي أدى بالمؤتمرين إلى تبني القضية و إصدار قرارات بشأنها تعد في غاية الأهمية [3].

1- المجاهد عدد 23 بتاريخ 07 ماي 1958 ص.15.

2 - تقرير الوفد الجزائري المشارك في المؤتمر ، م.أ.و.ر.ح.ج.م. علبة 149.

3- أنظر اللائحة التي صادق عليها المؤتمر في شأن الجزائر ، المجاهد المصدر نفسه ص 15.

و الجدير بالذكر أن المندوبين الجزائريين في المؤتمر اعتبروا مشاركين كاملي الحقوق و بهذه الصفة إشتركوا في مناقشات المؤتمر الذي اتخذ قرارا بشأن الجزائر ، كما تقرر تعيين أحد ممثلي جبهة التحرير عضوا في اللجنة التوجيهية الدائمة لهذا المؤتمر.

و قد كان لتطورات القضية الجزائرية تأثيرها الواضح في تسليم القوى الاستعمارية في القارتين الأفريقية الآسيوية بأن ساعة تحرر الشعوب قد حانت . و أن الشعوب المستعمرة أصبحت ترى الثورة الجزائرية النموذج التحري الواجب الإتباع و هو ما جعل القوى لاستعمارية تدرك ضرورة اتخاذ حلول لشعوب مستعمراتها [1] .

---

1 – أنظر تقرير الوفد الجزائري، المشارك في المؤتمر، م . أ.ر.ر.ح.ج.م. علبة 276

ثالثا : مؤتمر طانجة بالمغرب : 27 – 30 أفريل 1958

عرفت الحركات الإستقلالية في المغرب العربي بعد الحرب العالمية الثانية منحى جديدا تميزت بتكثيف الإتصالات و التشاور وعيا بأهمية المواجهة الموحدة للعدو المشترك، و قد رأينا كيف أن مؤتمر المغرب العربي عام 1947، صدر عنه بيان تاريخي حدد موقف الحركات الوطنية في المغرب العربي من القضايا المطروحة أنذاك و هي محاربة التواجد الإستعماري الفرنسي و التنسيق بين حركات التحرير في المغرب العربي [1]. وبعد اندلاع الثورة في نوفمبر 1954 استمرت الإتصالات و اللقاءات بين ممثلي جبهة التحرير الوطني ، وقادة ومناضلي حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي ، وكانت مسألة الوحدة المغربية من الإنشغالات الملحة لجبهة التحرير الوطني ، والتي لم تتيسر الظروف لتجسيدها نتيجة للضغوط الفرنسية التي حاولت دون تنظيم اللقاء الذي كان مقررا بين الجبهة والحكومتين التونسية والمغربية بإقدامها على اختطاف طائرة الزعماء الخمس، كما سبقت الاشارة الى ذلك .

وظلت جبهة التحرير وفية لذلك الطرح تأكيدا لما جاء في بيان الفاتح من نوفمبر الذي دعا إلى إستقلال الجزائر في إطار الشمال الإفريقي ، وكرس هذا المبدا مؤتمر الصومام الذي دعا إلى ضرورة إقامة علاقات مع حكومات المغرب العربي و مع الأحزاب المغربية في آن واحد [2]، اذ انه عند انعقاده ومصادقته على أرضية المنهاج السياسي و العسكري للثورة الجزائرية اكدت فيه جبهة التحرير من جديد تمسكها بالعمل المغاربي [3]

---

1 – الرشيد إدريس (ذكريات) مرجع سابق ص.87.

2– م.أ.و. ر.ح.م. ج. علبة 232 .

3–المصدر نفسه .

انعقاد المؤتمر: انعقد المؤتمر بناء على دعوة من حزب الإستقلال المغربي وجهت دعوة إلى جبهة التحرير الوطني، بعد أن تبنى الدعوة الحزب الدستوري التونسي [1] .

و قد برزت الفكرة في خضم الأحداث التي كانت جارية في المنطقة و في أوج إشتعال حرب التحرير الجزائرية، حين أصبح يخشى من إمتداد العمليات العسكرية إلى خارج الحدود الجزائرية و تجاوز نطاق الحرب إلى كل من تونس و المغرب، خاصة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف في فبراير 1958 .

لقد كانت مقتضيات تطور حرب التحرير الجزائرية تفرض الحضور المكثف إنطلاقا دائما من أهداف وتوجيهات جبهة التحرير وتتلخص هذه الأهداف في :

1- إثارة التضامن ما بين الشعبين التونسي و المغربي وحرب التحرير الجزائرية .

2- إثارة قضية وجود القوات المسلحة الفرنسية في كل من تونس و المغرب ، وتسخير هذه القوات الخاصة إنطلاقا من المغرب في حرب الشعب الجزائري .

3- المطالبة بجلاء القوات الفرنسية عن تونس ، المغرب لتنشيط المعركة ضد مخلفات الاستعمار.

4- التنديد بمساندة الدول الغربية للإستعمار الفرنسي كتهيئة للرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الاشتراكية ، و الذي قررت الجبهة السعي للحصول عليه منذ أوت 1957.

5- التمهيد لاعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الذي بحث من طرف لجنة التنسيق في إجتماع فبراير 1957 .

6 - محاولة الحصول على تعهد من الحكومة التونسية بعدم ربط منطقة المغرب في ميداني الدفاع و السياسة الخارجية بصفة منفردة ، ودون إنتظار إستقلال الجزائر [2] .

---

[1] –اعضاء الوفود المشاركة في مؤتمر طنجة هي : –وفد جبهة التحرير الوطني : فرحات عباس ––عبد الحفيظ بوصوف –عبد الحميد مهري –الدكتور احمد فرنسيس –مولود قايد (رشيد)

–وفد الحزب الدستوري التونسي : الباهي الادغم –الطيب المهيري –عبد الله فرحات –احمد التليلي –علي بلهوات –عبد المجيد شاكر

–وفد حزب الاستقلال المغربي :علال الفاسي –احمد بالفريج –مهدي بن بركة –عبد الرحيم بوعبيد –الفقيه البصري –محجوب بن الصديق . انظر : مجلة الحوار ،باريس ،العدد12 ،افريل –ماي 1988 ص42

[2] –حديث المجاهد ،عبد الحميد المهري ،احد المشاركين في المؤتمر لمجلة الحوار ، مرجع سابق ، ص44

أشغال المؤتمر : تصدرت القضية الجزائرية جدول أعمال المؤتمر ، وعبرت جميع الوفود عن رغبتها العميقة في وضع الأسس الكفيلة بمساندة حرب التحرير الجزائرية ، خاصة بعد أن قدم وفد جبهة التحرير الوطني عرضا حلل فيه أوضاع الحرب في الجزائر ، اذ شرحت جبهة التحرير الضروف العسيرة التي تكتنف المجاهدين بالقرب من الحدود المغربية جراء وجود قوات فرنسية مرابطة هناك تضيق الخناق على الجزائريين دون ان يستطيع جيش التحرير مقاتلتهم في ارض المغرب احتراما للسيادة المغربية ، و كان ممثل المغرب الاقصى مؤيدا لذلك الطرح منطلقا من الإلحاح على توضيح وضعية المغرب التي كانت أراضيه لاتزال محتلة من طرف الجيوش الأجنبية ، و التقى ذلك التحليل بانشغال التونسيين أيضا بمسالة الوجود العسكري الفرنسي في الاراضي التونسية مطالبين بجلائها . وهناك نقطة أخرى في غاية الأهمية أشار إليها ممثل الجزائر .بعد أن تناول الكلمة ' وقدم عرضا شاملا عن الجوانب السياسية في حرب الإستقلال وهي إحتمال تكوين حكومة جزائرية في أجل قريب عوض لجنة التنسيق والتنفيذ ، وبعد تدخلات أعضاء الوفود طيلة ثلاثة أيام ، وبعد النقاش الصريح بين أعضاء الوفود الثلاثة خرج المؤتمرون بقرارات في غاية الأهمية .

قرارات المؤتمر :

- إقرار مبدأ مساعدة مالية للجزائر في حربها
- قرار حول حرب الجزائر تم التأكيد فيه على على حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والإستقلال ، بوصفه الشرط الوحيد لفض النزاع الفرنسي الجزائري ،وهكذا أعترف المؤتمربصيغة جديدة للشرط السابق على المفاوضات وهو ماكانت تصر عليه الجبهة .

- قرار حول الإعانة التي تمد بها بعض الدول الغربية فرنسا لمجابهة حرب الجزائر ، والذي وجه فيه نداء " إلى الدول الغربية كي تكف عن مساندة فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري " مشيرا إلى شعوب المنطقة واستيائها من ذلك الدعم الذي تتلقاه فرنسا من قوات الحلف الأطلسي ، والذي يمثل دليلا على شعبية الثورة الجزائرية وقدرتها على التعبئة والتصدي ، وعبر القرار عن الأمل في أن تعدل هذه الدول عن تلك السياسة التي تسبب كارثة للسلام والتعاون الدوليين .

- قرار حول تصفية الإستعمار في المغرب العربي : فهو مرتبط كلية بالظاهرة الإستعمارية في الجزائر ، وواقع الثورة .وفي هذا الإطار طلب المؤتمرون بإلحاح " أن تكف القوات الفرنسية عن إستعمال التراب المغربي والتونسي كقاعدة للعدوان ضذ الشعب الجزائري " .

وفيما يخص توحيد المغرب العربي فإن المؤتمر عبر بإجماع عن ضرورة توحيد شعوب المغرب العربي فقرر أن يعمل لتحقيق هذه الوحدة ويعتبر أن الشكل الفيدرالي أكثر ملاءمة في الواقع للبلاد المشتركة في هذا المؤتمر . ولهذا الغرض فإن المؤتمر يقترح مايلي :

- أن يشكل في المرحلة الإنتقالية مجلس إستشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية في تونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومهمته درس القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية .

- يوصي المؤتمر بضرورة الإتصالات الدورية وكلما إقتضت الظروف ذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة من أجل التشاور حول قضايا المغرب العربي ولدراسة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الأشتشاري للمغرب العربي[1].

---

1 - أنظر :د- عامر رخيلة :الثورة الجزائرية والمغرب العربي ، مجلة المصادر، الجزائر ، منشورات مركز الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 1999 ص. 169.

- يوصي المؤتمر حكومات أقطار المغرب العربي بأن لاتربط منفردة مصير شمال أفريقيا بميدان العاقات الخارجية والدفاع إلى أن تتم إقامة المؤسسات الفيدرالية .

- يقرر المؤتمر تأسيس كتابة دائمة للسهر على تنفيذ مقرراته وتؤلف هذه الكتابة من ستة أعضاء بنسبة مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر وتنقسم الكتابة ألى مكتبين أحدهما بالرباط والثاني بتونس وتجتمع الكتابة (الأمانة) دوريا في إحدى العاصمتين بالتناوب.

ومن توصيات المؤتمر أيضا :

إجراء مشاورات مع حكومتي تونس ومراكش لإقامة حكومة جزائرية .

وبخصوص هذه القرارات و مشاركة الوفد الجزائري يقول عبد الحميد مهري : " نظرا للتحضير الجدي الذي قام به ، فقد لعب بكل موضوعية دوره في الوصول بهذه الندوة إلى نتائج مرضية ، وقد خرجنا بقناعة بأن الأهداف التي حددناها من وجهة نظر الكفاح التحرير ي في الجزائر قد تحققت جميعا بعد أن قدم الوفد الجزائري عرضا شاملا عن الجوانب السياسية في حرب الاستقلال مشيرا إلى إحتمال تكوين حكومة جزائرية في أجل قريب "

ولقد شكل النجاح الباهر الذي حققه المؤتمرين خيبة أمل عند الفرنسيين ، خصوصا أنه وجه نداء إلى حلفاء فرنسا يطلب منهم الكف عن مساعدة فرنسا في حربها الإبادية للشعب الجزائري لان هذه المساعدة التي تتلقاها من حلفائها هي المشجع الوحيد في إستمرار الحرب.

كما عبر فيه المؤتمرون عن إستنكارهم لاستمرار وجود القوات الأجنبية في المغرب وتونس وإستعمالها أرضية الغرب الجزائري ، و أجمعوا على توحيد المصير في دائرة التضامن المتين للمصاح المشتركة كما قرروا تشكيل مجلس إستشاري مغاربي وإنشاء كتابة دائمة لمؤتمر وحدة المغرب العربي للصهر على تنفيذ القرارات [1]

---

[1] - الحوار مرجع سابق ص. 43 – 45 .

لكن ما يجب ملاحظته أنه بالرغم من أن المؤتمر قد حقق نجاحا و أصدر قرارات في بالغ الأهمية [1] إلا أن نتائجه بقيت حبرا على ورق ، خاصة إذا ما علمنا أنه بعد المؤتمر بأسبوعين وقع إنقلاب 13 ماي 1958 . هذا الإنقلاب الذي كان سببا في زوال الجمهورية الرابعة، و قيام الجمهورية الخامسة في فرنسا،الأمر الذي وضع حرب التحرير الجزائري في موقف بالغ الدقة ، لا في مواجهة الحكومة الفرنسية فحسب ولكن حتى بالنسبة للعلاقة مع الحكومة و السلطات التونسية و المغربية.

فمجيء دوقول إلى السلطة عقب أحداث ماي 1958 ، جعل الثورة الجزائرية تواجه ديبلوماسية فرنسية جديدة في المغرب العربي ظهرت بوادرها عقب توليه السلطة مباشرة خاصة بعد تعليمات دوقول للجيش الفرنسي بضرورة الكف عن كل تحرشات في إتجاه تونس ، المغرب و أيضا الإتفاق الذي تم بين تونس و المغرب ، و الذي ينص على جلاء القوات الفرنسية إلا من بعض القواعد و المناطق المحددة .

كما عملت الديبلوماسية الفرنسية بذكاء على إحياء قضايا الحدود بين المغرب ، الجزائر و الخروج بفكرة أن الصحراء تشبه المياه الدولية لاحق للجزائر فيها و أن استغلالها يتم من طرف فرنسا لكن بإشراك جميع البلدان المتاخمة لها ، و لم يأت شهر جوان حتى تم الإتفاق بين تونس و شركة فرنسية لتصدير النفط الجزائري عن طريق الجنوب التونسي ، و هذا الأمر سبب صعوبات كبرى في العلاقات بين جبهة التحرير و الحكومة التونسية ،كما أن العودة إلى إثارة قضية الحدود من ناحية المغرب أدت في صائفة 1958 إلى بداية مسلحة في المناطق الحدودية كادت أن تفضي إلى كارثة ، و إنتهت الأمور بمفاوضات بين الطرفين لم تفض إلى نتائج و اضطرت جبهة التحرير الوطني إلى قطع هذه المفاوضات و التهديد برفع هذه القضية أمام جامعة البلدان العربية [2] .

1 - المجاهد عدد 23 ، 07 ماي 1957 مصدر سابق ، ص 8-9 .

2 - الحوار مرجع سابق ص.45.

و في الختام نشير إلى أن هذا المؤتمر بالرغم من أن نتائجه لم تكن تعكس طموحات شعوب المغرب العربي خاصة و أن النتائج لم يكتب لها أن ترى النور بسبب التطورات التي حدثت في المنطقة إثر قدوم الجنرال دوقول إلى الحكم ، إلا أنه بالنسبة لجبهة التحرير الوطني يعد حدثا هاما و نصرا ديبلوماسيا أخر يضاف إلى الإنتصارات السابقة ذلك أن اشتراك الجزائر إلى جانب الاحزاب الحاكمة في البلدين الشقيقين بالرغم من أن الحكومة الجزائرية لم تكن قد تكونت يعد اعترافا بلجنة التنسيق و التنفيذ.

---

[1] - الحوار : مرجع سابق ص.45.

رابعا : مؤتمر تونس من 17 – 20 جوان 1958 :

تزامن إنعقاد هذا المؤتمر مع تولي دوقول الحكم عقب أحداث 13 ماي 1958 و ظهوره على الساحة السياسية الفرنسية ، و لم يكن هذا عائقا في طريق الزعماء المغاربة ممثلين لحزب الدستور التونسي ، الاستقلال المغربي، جبهة التحرير الجزائرية [1] ، و يأتي هذا اللقاء تطبيقا للتوصيات التي أقرها مؤتمر طنجة بالمغرب في أفريل من عام 1958 .

إنعقد الإجتماع و خصص لبحث تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة ، ونوقشت خلاله موضوعات و كانت أول نقطة في جدول الأعمال تتعلق بإعانة الجزائر و مساندتها ، و اتخذت في هذه المسألة قرارات على غاية الاهمية، أجمع الأقطار الثلاثة بلسان هيئاتهم التنفيذية عن تمسكهم بمبدأ حق الشعب الجزائري الذي لا جدال فيه في السيادة و الحرية ، و لا يقبل بأي حل أخر غير الإستقلال . [2]

و الجدير بالاهتمام أن هذا المؤتمر قد ضم " ممثلين عن حكومتي تونس ، مراكش ، و وفد لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية "، و مشاركة جبهة التحرير إلى جانب الوفدين (تونس و مراكش) و الذين يعدان من أولى الأمر في بلادهم يعد إعترافا بالطابع الحكومي للجهاز التنفيذي الجزائري.

---

1 – يتكون الوفد الجزائري من: فرحات عباس ، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، أيت أحسن، مولود قايد، أنظر : المجاهد عدد 26 بتاريخ 1958/07/02 مصدر سابق ص.8.

2 - Mohamed HARBI, les archives de la révolution Algérienne édition jeune afrique ,Paris 1981 PP414-426.

كما تطرق المؤتمرون إلى عدة موضوعات أهمها التعاون السياسي و الديبلوماسي بين الأطراف الثلاثة ، و موضوع تشكيل حكومة الجزائر ، و كان من قراراته أيضا .

تنصيب سكريتارية دائمة تتكون من ستة أعضاء ، فعن الجزائر عين :

- أحمد بومنجل ، و أحمد فرنسيس ، و عن المغرب : الدكتور بناني و محمد الفاسي ، و عن تونس : عبد المجيد شاكر و أحمد تليلي . و تم لإتفاق على أن تتفرع السكريتارية إلى مجموعتين : الأولى مقرها الرباط و تتكون من مغربيين و جزائري ، المجموعة الثانية مقرها بتونس و تتكون من تونسيين و جزائري . و يمكنهما الإجتماع (الأمانة) دوريا في الرباط أو تونس [1].

و إذا كانت الأمانة الدائمة اجتمعت مرتين الأولى في تونس من 30 أوت إلى 1 سبتمبر 1958 ، و الثانية في الرباط من 15 إلى 17 أكتوبر 1958 ، فإن اللجنة الاستشارية لم تر النور أبدا .

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد ربطت بين مؤتمري طانجة والمهدية وكتبت في إفتتاحية العدد 28 من المجاهد " من طنجة إلى المهدية "

" إن أهمية هذين المؤتمرين ترجع إلى أن 25 مليون من أبناء المغرب العربي بعد مرحلة طويلة وشاقة من التاريخ قد عادوا إلى المنبع الأصلي وقرروا أن يتحدوا في السراء والضراء من جديد " [2].

1- أنظر المجاهد العدد 26 -02-1958 ص.8.

2-د/عامر ارخيلة، مجلة المصادر مرجع سابق ص.169.

فإن الأحداث المتلاحقة و المواقف الرسمية للأطراف الثلاثة سرعان ما كشفت عن تناقضات و مصالح قطرية تتناقض مع قرارات و توصيات مؤتمر " طنجة " فكانت البداية بإبرام تونس إتفاقية (إيجلي) بالجنوب الجزائري عبر التراب التونسي إلى ميناء قابس ، و كانت موافقة الحكومة التونسية سببا كافيا لتأزيم العلاقة بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة التونسية على تلك الاتفاقية [1].

وتصديا لذلك الموقف التونسي ، فإن " المجاهد " عنونت إفتتاحية العدد 27 مقالا تحت عنوان " الخبز المسموم " جاء فيه " إن فرنسا قد عرضت هذه الصفقة على ليبيا في أوائل 1958 فرفضتها الحكومة الليبية والبرلمان والملك مقتنعين بحجج جبهة التحرير الوطني ومضحين بالفوائد والمرابيح ."

و تواصل الإفتتاحية " وكذلك حكومة المغرب التي رفضت بعد مساعي جبة التحرير الوطني قبول شحنة النفط الفرنسية لتكريرها في القنيطرة عندما تسببت أزمة التمرد في 13 مايو في قطع المواصلات بين الفرنسيين في الجزائر واستحالة تكرير النفط في مصانع مرسيليا ...."[1]

و تضيف المجاهد نقدا للموقف التونسي قولها : " نحن لاننازع في أن مد الأنابيب البترولية من تونس ستستفيد منه البلاد التونسية بما لايقل عن مليار فرنك سنويا ، ولكننا نعتقد أن تونس تستطيع أن تضحي بهذا المليار في سبيل أنتصار الجزائر ."

وبعد أن تحدد المجاهد بأن الآبار النفطية تمثل دعما للإقتصاد الفرنسي الذي أنتهكته الحرب ، ولولا الدعم الأمريكي لأنهارت فرنسا إقتصاديا ، تختتم قولها بكلمات ذات دلالة عميقة ، بقولها " إننا نطمح إلى مسؤوليات عظمى أمام التاريخ سطرها مؤتمر طنجة العظيم وهتف لها شعبنا في كل المغرب العربي من صميم قلبه لأنها تجاوبت عميقا مع رسالته النبيلة ومصيره العظيم .إن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل " الخبز المسموم " الملطخ بالدماء والمذلة والجرائم الإستعمارية. "

1-المرجع نفسه ص 169 .

وكانت تلك الحادثة وموقف جبهة التحرير الوطني منها سببا في تأزم العلاقة – مؤقتا – بين الجبهة والحكومة التونسية التي أقدمت على مصادرة العدد الموالي "28 " من المجاهد ، و لم يصدر إلا بعد أن سويت مع السلطات التونسية .

وعلى الرغم من هذا استمر الدعم المغربي والتونسي والليبي للثورة الجزائرية دبلوماسيا ، وماديا من خلال تواجد قوات جيش التحرير الوطني واستعمال أراضي الأقطار المذكورة كمناطق ومناقذ استراتيجية لعمل جيش التحرير الوطني ، فإن ما كان يشوب العلاقات من حين لآخر من اختلافات نتيجة التباين في الرؤية الإستراتيجية ، ونتيجة طبيعة لجبهة التحرير الوطني كحركة تحريرية ، وحرص السلطتين في المغرب وتونس على ممارسة دورهما كدولتين ذات سيادة ، كل ذلك جعل العلاقات التونسية–الجزائرية خاصة تعيش أحداثا كثيرة سببت توترات بين الطرفين[1]

غير أن كل هذه الأحداث والتوترات التي حدثت في المنطقة سواء بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية من جهة أو بينها وبين الحكومة المغربية من جهة أخرى، فإنها أي – جبهة التحرير الوطني – بقيت وفية لقرارات مؤتمر طنجة ولاسيما فيما يخص وحدة المغرب العربي .

وفي الأخير نشير إلى أنه بالرغم من كل هذا فإن ما يجب ملاحظته هو أن مشاركة ممثلي جبهة التحرير الوطني في هذه المؤتمرات بصفة أعضاء فاعلين جنبا إلى جنب مع ممثلين عن البلدان المشاركة و الذين هم في الغالب من أولي الأمر في بلادهم ، و يستوحون سياستهم من سياسة حكوماتهم يعد اعترافا بها كشعب أو أمة [2] ، و إذا كان في مؤتمر باندونغ شاركت بوفد ضمن وفد يمثل شمال أفريقيا أسندت له مهمة مراقب ، فإن مؤتمرات ، القاهرة ، أكرا طنجة، تونس ، شاركت فيهم الجزائر بمندوبين أعتبروا " مشاركين " و بهذه الصفة اشتركوا في المناقشات التي جرت في المؤتمرات و التي اتخذت قرارات بشأن الجزائر ، و هكذا فإن لجنة التنسيق و التنفيذ بالرغم من أن الحكومة الجزائرية لم تكن تكونت بعد إلا أنها أعترف لها بالطابع الحكومي [3] .

---

1 - HARBI, OP CIT

2– البجاوي مرجع سابق ص.199

3–نفسه

الفصل الرابع

العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ونتائجه في الخارج

العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ونتائجه في الخارج:

أولا : جهود ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني في الخارج:

لقد حددت جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة جملة من الأهداف ضمنتها بيانها الأول ، و من هذه الأهداف "تدويل " القضية الجزائرية .

و لتحقيق هذا الهدف انطلقت ديبلوماسية جبهة التحرير من القاهرة تقود حركة إعلامية و دعائية واسعة لمجابهة أعمال العنف و الإرهاب الفرنسي في الجزائر ، معلنة أن تصرفات فرنسا في الجزائر تعارض مبادئ هيئة الأمم المتحدة و قوانين العالم المتمدن ، و كانت تعليمات جبهة التحرير الوطني إلى الوفد الخارجي في بداية الثورة إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي و وضعها في مستوى القضيتين المغربية و التونسية ، و إعلام الأمم المتحدة (مجلس الأمن و الجمعية العامة) .

و ركزت جبهة التحرير الوطني جهودها في البداية على البلدان العربية و بلدان جنوب شرق آسيا و نجحت في كسب ثقة الدول العربية و خاصة مصر التي لم تتوان لحظة في سبيل تقديم كل ما هو في إمكانها لتأييد القضية الجزائرية [1] .

و لقد حتمت الظروف السياسية على دول مؤتمر باندونغ الإهتمام بالقضية الجزائرية ، حيث وصلتها تقارير سيئة عن أوضاع الجزائر ، و استنكرت في اجتماعها في باندونغ الأعمال التي تقوم بها فرنسا خاصة في (تونس ، الجزائر ، المغرب) و أعلنت تأييدها لحقوق هذه الشعوب في تقرير المصير و الإستقلال[2] .

1- مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

2 - المصدر نفسه.

وبعد عامين من العمل الشاق تمكن رجال الثورة من إيصال صوت الثـــورة إلى ســـاحة منظمة الأمم المتحدة ، و سجلت القضية الجزائرية بعد أن سجلت لأول مرة في عام 1955 و كانت في مقدمة القضايا التي بحثتها الجمعية العامة للامم الـــمـــتحدة في دورتهـــا (سبتمبر 56 –مارس 57) و اتخذ قرار بتسويتها سلميا و كان ذلك يوم 15 فيفري 1957 كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وذلك رغم معارضة فرنسا زاعمة انها مســـالة داخلية و بالتالي لا علاقة للأمم المتحدة بها [1] .

إن طبيعة الحرب التحريرية التي يقودها شعب ضعيف مغلوب على أمره بقوة و شـــجاعة و إقدام لاسترجاع حقه المغتصب في السيادة و الحرية هو الذي جلب عطف و تضـــامن العدد الكبير من الدول و الشعوب في العالم .

إن الاهداف الواضحة و المطالب العادلة لجبهة التحرير الوطني و دفاعها المستميت عـــن المبادئ المعلن عنها في أول بيان أصدرته الثورة ، مكنتها من الظهور على الساحة الدوليـــة و برزت بشخصيتها الوطنية و أهدافها الواضحة و مطالبها العادلة التي أعترف بشـــرعيتها كل العالم المتحرر، ويرجع الفضل فيها إلى الدول العربية التي ساعدت جبهـــة التحريـــر الوطني في تشكيل قاعدة صلبة للتحرك الديبلوماسي ، ثم لدول مؤتمر باندونغ التي دافعـــت عن القضية ، و التزمت بنقل القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة و الدفاع عنها ، كمـــا لعب الاعلام الجزائري المتمثل في جريدة المقاومة، و جريدة المجاهد من بعدها التي ظـــهرت في بداية 1956،و التي لعبت دورا كبيرا في إيصال كلمة الثـــورة الى قاعـــات التحريـــر و لكبريات الصحف في العالم و الشخصيات السياسية و الفكرية مطلعة الرأي العام العـــلمي بما يجري في الجزائر و بطبيعة الثورة و بأهدافها . إن هذا التأييد الذي أحرزت عليه الثورة في الخارج و المتمثل في تدويل القضية الجزائرية لأول مرة يرجع الفضل فيه بالإضافـــة الى ما ذكرنا سابقا، إلى رجال الثورة الموجودين في القاهرة و الذين يمثلون جبهة التحريـــــر في الفترة من 54 /56 على مستوى الكتب الرئيسي بالقاهرة ،و المكاتب الأخرى المنتشـــرة في الدول العربية و الآسيوية و الوفود المتنقلة الأخرى [2] .

1–مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

2 – م.أ.و، ر ، ح ، ج ، م علبة 232 .

و بعد مؤتمر الصومام ، عرفت القضية الجزائرية تطورا ملحوظا في المحافل الدولية وعرفت خطوات هامة وإيجابية ، منها الإعتراف بجبهة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري في الداخل وفي الخارج ،كما أنه تم لأول مرة مناقشة القضية الجزائرية من طرف الأمم المتحدة . و تم إصدار قرار بشأنها ، و أصبحت القضية الجزائرية منذ 15 فيفري 1957 قضية دولية و بذلك تكون الأسطورة الفرنسية "الجزائر جزء من فرنسا "قد تحطمت .

وعقب هذا الإنجاز انتشر ممثلي الجبهة في مختلف الأقطار لشرح القضية الجزائرية ، و عززت جبهة التحرير جانب الوفد الجزائري القائم بالمأمورية الخارجية و أصبح لها مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة و مكاتب في البلاد الآسياوية و وفود متنقلة لزيارة العواصم المختلفة و المشاركة في التجمعات العالمية الثقافية و تجمعات الطلبة و النقابات و غيرها ، إلى جانب هذا فإن جبهة التحرير تقوم بدعاية مكتوبة قائمة على وسائلها الخاصة و تقوم بعقد ندوات صحفية و تنشر التقارير و تعرض الوثائق بالصور و الأفلام (1) .

وتنفيذا لقرارات مؤتمر الصومام المتعلق بالجانب الديبلوماسي كلفت جبهة التحرير الوطني مكاتبها في الخارج بالعمل على وضعها حيز التنفيد و من بين المهام المسندة إليها :

توزيع النشرات التي يصدرها المكتب الرئيسي بالقاهرة ، و موافاته بتقارير نصف شهرية عن نشاطاها ، و استجابة الرأي العام للدعاية و ملاحظتها و توجهاقما ، مع دراسة الشخصيات السياسية و ميولها و مدى تأييدها للقضية الجزائرية و تاريخ حياقم ، بالإضافة إلى جمع التبرعات من الحكومات و الهيئات الشعبية و إيصالها إلى الصندوق أولا بأول كما كلفت بتجهيز كشف بأسماء رجال الصحافة و السياسة لإرسال منشورات و بلاغات جيش التحرير إليهم .(2)

1- المصدر نفسه

2-نفس المصدر علبة 182 .

وتمكنت جبهة التحرير الوطني من إنشاء جهاز ديبلوماسي ضخم إنتشر في مختلف دول العالم [1] و تمكن من بلوغ الهدف الذي رسمته الجبهة في بداية الثورة و هو تدويل القضية الجزائرية و جعلها حقيقة واقعة في العالم كله .

و نجحت جبهة التحرير الوطني في بلوغ هذا الهدف الذي سطرته في بياناتها الأول في نوفمبر 1954 و يمكن إرجاع ذلك النجاح إلى عدة عوامل نذكر منها :

1- كونها لم تقتصر على الصراع العسكري بل وزانت بينه و بين الصراع السياسي ، ثم كان حرصها بإستمرار على تحقيق هذا التوازن .

2- وعي رجال الثورة بأن المناخ الطبيعي لنجاح الثورة مناخ العالم العربي و الإسلامي ،.و من هنا كان تصميمها على خوض صراعها المسلح و السلمي في إطار العالم العربي و الإسلامي .

3- إنفتاح الجبهة على كافة القوى الدولية دون أي تحيز ، و من منطلق مواقف هذه القوى العالمية من الثورة ، لأنها كانت تدرك أن خضوعها لمراكز القوى الدولية سوف يفقدها حريتها .

و في هذا الإطار فإن الثورة الجزائرية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني ،امتنعت من الإنحياز إلى إحدى القوتين المتصارعتين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الإمريكية ، و الكتلة الشرقية بقيادة الإتحاد السوفياتي ، و بالمقابل حاولت التقرب منهما معا ، و انظمت إلى حركة عدم الإنحياز و وجدت لدى زعماء هذه الحركة خصوصا (نهرو ، عبد الناصر ، تيتو) مساندة تامة . و هذا الموقف من الثورة جعلها تكسب تعاطفا و تأييدا من طرف شعوب تنتمي إلى الكتلتين (3) .

---

1 - أنظر : الملحق رقم 09

2-مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد)الجزائر مارس 1996

و بذلك أصبحت الثورة الجزائرية حجة و برهانا تحاول كل دولة أن تكسبه و تستعمله لصالحها ، و ظهرت قوة الثورة في كونها استعملت هذه الصرعات القائمة بين الكتلتين في صالح الثورة و لتحقيق الإستقلال، و هذه القدرة في التغلب على إبقاء الثورة في الحياد هو الذي أعطاها إشعاعا كبيرا في العالم .

4- بعد الثورة عن الدخول في مزايدات أو تناقضات لتحقيق أهدافها حيث أعلنت من البداية أن الهدف هو إنهاء التواجد الإستعماري فوق أرض الجزائر و تحقيق الإستقلال .

و أمام هذا النشاط الديبلوماسي و نجاحات الثورة في الداخل و الخارج لم يبق لفرنسا إلا أن تخضع للأمر الواقع و تبحث عن مخرج لها ، أو على الأقل تعمل على ربح الوقت و لم شتاتها أمام تصاعد عنف الثورة في الداخل و دخول القضية الجزائرية منعطفا جديدا على الساحة الدولية .

و واصل الوفد الجزائري نظاله الخارجي من أجل إلزام فرنسا على الإعتراف بوجود شعب جزائري يطالب باستقلاله و إستطاعت جبهة التحرير الوطني في وقت مبكر أن تجبر فرنسا على إجراء إتصالات مع قيادة جبهة التحرير و حتى و إن كانت هذه الإتصالات لم تأت بنتيجة إلا أنها كانت بمثابة إعتراف ضمني بحالة الحرب في الجزائر و بجبهة التحرير الوطني [1] .

1-مقابلة مع المجاهد(محمد يزيد) الجزائر أوت 1995

ثـانيـــا : نتائج العمل الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في الخارج :

1 -الإتصالات مع جبهة التحرير الوطني :

انطلقت ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني و نشاطها مـن المبـادئ الـتي أعلنهـا بيـان أول نوفمـبر 1954 ، و الذي أوضح أن اللجوء للكفاح المسلح ليس هو الهدف في حد ذاتـه ، و إنمـا هـو وسيلة لتحقيق إنعتاق الجزائر و لإستعادة سيادتها . لأن المستعمر رفض الإنصات لأي أسلوب آ خـر مـن أساليب العمل السياسي و رفض التنازل ،و باصرار ، عن أي حق للشعب الجزائري .

إن من خصائص البيـان الأول للثـورة الجزائريـة و تصـوره منـذ البدايـة إلى إمكانيـة الحـل السـلمي للمسألة الإستعمارية في الجزائـر ، ولكـن ليـس علـى حسـاب قضيـة الشـعب و مسـتقبله ، فـالحل السلمي ارتبط في البيان بالإعتراف بحق الشعب في الإستقلال و السيادة الكاملة على أرضة و علـى مصيره ، و لن تكون المفاوضات أبدا ، و مهما كانت الظروف على حساب هذا المبدأ ومن أجـل غايـة أدنى .

كما بلورت جبهة التحرير و بشكل صريح لايقبل أي لبـس مبـدأ المفاوضـات إلا علـى أسـاس الإعتراف بالإستقلال و مع جبهة التحرير وحدها دون سواها ، و هو المبدأ الذي أجهض عددا من المحاولات التي قامت بها الإدارة الاستعمارية في بداية عام 1955 بقصد تـفتيـت الجبـهـة الـداخليـة و تشتيتها العنف الثوري في الجزائر .

و إذا كان الكفاح المسلح ضرورة لا بديل عنها لتحرير الجزائر فإن الحل النهائي لمشكل الاسـتعمار في البلاد لن يكون بالضرورة حلا عسكريا . فهو وسيلة لإجبار المستعمر علـى الجلـوس إلى مـائدة المفاوضات حول موضوع محدد و هو الاستقلال و ليس أي إستقلال أجوف ، و إنمـا ذلـك الـذي يكـرس " إعـادة بنـاء الدولـة الـــجزائرية الديمقـــراطية الاجتـــماعية ذات سيـــادة في إطـــار الـمبادئ الاسلامية "[1]

1 - قنان ، قضايا و دراسات ..... مرجع سابق ص. 261

وقدكان من المؤكد و الثابت لدى قادة الثورة الجزائرية منذ البداية أن حل القضية الجزائرية سياسيا و ليس عسكريا و لذلك وضعوا في إعتبارهم مواصلة الضغط على جيش الإحتلال و الادارة الاستعمارية عن طريق حرب الإستنزاف على كل المستويات السياسية و العسكرية و الإقتصادية و الإعلامية حتى يذعن الساسة الفرنسيون و يقبلوا بمبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني على أساس المطلب الوطني الكبير للشعب الجزائري المتمثل في إستعادة الحرية و الإستقلال الوطني .

و بالفعل و كما هو الشأن في كل حرب بين دولتين من أجل هدف سياسي فإن نهاية الحرب تكون دائما عن طريق التفاوض و هذا ماوقع بالنسبة لجبهة التحرير مع فرنسا.

أ - الإتصالات السرية مع جبهة التحرير الوطني :

بعد أن اثبت لها - فرنسا - الواقع فشل كل الخطط العسكرية الجهنمية ، اظطرت في النهاية إلى التفكير في الإتصال بقادة جبهة التحرير الوطني ، و بدأت الاتصالات و الحرب قائمة ، و مرت بعدة مراحل و احتل فيها الصراع مجالا واسعا ، تمثل في مناورات الطرف الفرنسي و قيامه بجس النبض ، كما تمثل في الآخذ و الرد بين الطرفين تارة ، و التوقيف و الإستئناف تارة أخرى . و يعود تاريخ البدأفي هذا النوع من العمل الديبلوماسي بين الجزائر و فرنسا إلى ربيع 1955 حيث قام " سوستال " بعد تعينه كحاكم عام بالجزائر في بداية سنة 1955 بإجراء إتصالات عديدة مع بعض قادة الأحزاب و الجمعيات السياسية الجزائرية ، و ذلك بقصد التفاوض معهم و إنهاء الحرب الدائرة رحاها بالجزائر و كلف رئيس ديوانه "مونتاي "بهذه المهمة [1] .

1- عمار بوحوش مرجع سابق ص511 .

و تمكن من الإلتقاء بالعديد من الشخصيات، و تحاور مع علي زعموم من الولاية الثالثة ، الشيخ خير الدين من العلماء ، شرشالي من المركزين ، أحمدفرنسيس من البيان ، لكنه فشل في مهمته لأن الحكومة الفرنسية لم تكلفه رسميا بأية مهمة بالاتصال مع الجزائريين ، و لم تبرح أن تأكدت نوايا "سوستال " السيئة و ذلك عندما صدر قانون الطوارئ الذي فرض إجراءات تعسفية على الجزائريين بقصد عزل الثوار ، و بهذه الإجراءات القانونية التعسفية ضد الجزائريين تعثرت الإتصالات بين "سوستال " و الجزائريين [1] و جرت محاولات أخرى من طرف "منداس فرانس " و أرسل مبعوثا عنه إلى الجزائر العاصمة في أفريل 1956 بقصد إجراء اتصالات به ، و بعبان رمضان و ذلك بواسطة الأستاذ الجامعي "أندري مندوز " غير أن هذا الإتصال لم يثمر عن أية نتيجة إيجابية ملموسة [2] .

و من المحاولات التي قام بها "قي مولي " من بعده إقتراح إجراء مفاوضات مع الجزائريين في صورة مائدة مستديرة يحضرها ممثلون عن جبهة التحرير ، العلماء ، ثالثة من حركة ميصالي الحاج و يمثل فرنسا (كومن . commun) لكن جبهة التحرير رفضت هذا العرض الفرنسي لأن جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ،و بخصوص هذه الإتصالات يقول بن طوبال :

" إن الإتصالات مع فرنسا يعود تاريخها إلى فيفري 1955 عن طريق بعض السوسريين و بعض الفرنسيين غير الرسميين ، و بقيت هذه الإتصالات مستمرة لكنها ليست بمفاوضات و هذا بقصد من الجانب الفرنسي الذي كان يستعمل تلك الإتصالات كأحد الأسلحة ضد الثورة الجزائرية لمعرفة أفكارها و ذهنياتها بجانب كل هذا فقد كنا نحن على معرفة في ذلك الوقت بأن الفرنسيين غير مهيئين للمفاوضات الحقيقية "[3].

1-بن خدة : إتفاقيات إيفيان مصدر سابق ص5 ، أنظر أيضا : فتحي الذيب مرجع سابق ص197 .

2 – مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر أوت 1995 .

3-مجلة الباحث : حديث بن طوبال (المحافظة السياسية لجيش التحرير الوطني) العدد 3 نوفمبر 1985 ص49

ب -الإتصالات الشبه الرسمية :

بدأت مع قدوم حكومة الإشتراكيين إلى الحكم في فيفري 1956 حيث جاء "قي مولي " بمشروع سياسي للتفاوض مع الجزائريين لكن شرط أن لايكون هناك انفصال عن فرنسا .وتحقيقا لهذا الهدف أوفد رئيس الحكومة الفرنسي وزير الخارجية (بينو) إلى مصر ، و أجرى إتصالات مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر و طلب منه التوسط لدى قادة جبهة التحرير من أجل عقد لقاء للتفاوض مع فرنسا [1] .

و قد قامت مصر بتهيأة المناخ السياسي في أول إتصال بين جبهة التحرير الوطني و الحكومة الفرنسية ، و صدرت المبادرة من جانب (بينو) وزير خارجية فرنسا ،و في أفريل 1956 أرسل رئيس الحكومة (قي مولي) وفدا إلى القاهرة للتفاوض مع جبهة التحرير ، وكان يرأس الوفد الفرنسي "جوزيف بيجار " . و عقد أول إجتماع يوم 12 أفريل 1956 بينه و بين السيد محمد خيضر ممثل جبهة التحرير الوطني [2] ، وكان الممثل الفرنسي يحمل خطة تتضمن شروطا عرضها على الوفد الجزائري و تتمثل هذه الخطة في :

1- إجراء إنتخابات يشترك فيها جميع سكان الجزائر في صندوق واحد على أن يكون امتياز خاص للسكان الأوروبيين .

2-بعد إجراء الإنتخابات يمكن لفرنسا أن تتفاوض مع المنتخبين الجدد الذين يمثلون الشعب الجزائري و وضع دستور جديد للبلاد .

3- ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء أية إنتخابات .

1-مذكرة عن الإعتراف الدولي بحرب الجزائر .مرجع سابق ص 38.

2-المجاهد. 17 مارس 1961 ، .مصدر سابق العدد 92 ص6-8-

إن هذه الشروط التي أصبحت تعرف فيما بعد بمثلث (ڤي مولي) (وقف إطلاق النار أولا إنتخابات ثانيا ، تفاوض ثالثا) رفضتها جبهة التحرير الوطني ، و قد رد ممثل جبهة التحرير "محمد خيضر " على هذه الإقتراحات بمايلي :

1-إن أي إتفاق سياسي لايؤيده الطرف المشارك في الحرب و هو جيش التحرير ، ليس له أي معنى ، و عليه فلابد من القيام بمفاوضات مع ممثلي جيش التحرير الوطني .

2- إن عملية الإنتخابات لايمكن أن تتم الآن ، و الشيء المهم هو الإتفاق على الخطوط العريضة و المبادئ الأساسية للدستور الجديد و ذلك مع جيش التحرير مباشرة .

3-إن إيقاف القتال ثم الشروع في إنتخابات بإتفاق الطرفين على ضمانات و شروط معينة سوف يترتب عنه قيام ممثلوا الشعب الجزائري المنتخبون بتنفيذ المبادئ المتفق عليها [1] .

و توالت الإتصالات بين جبهة التحرير و ممثلين عن الحكومة الفرنسية حيث تركزت المباحثات حول منح حق تقرير المصير للجزائريين .

و جرت الجولة الثانية في جويلية 1956 " ببلغراد " بين وفد جبهة التحرير الوطني الذي كان يقوده محمد يزيد و أحمد فرنسيس ، و الوفد الفرنسي برئاسة "بيار كومان " و الأمين العام بالنيابة للحزب الإشتراكي الفرنسي ، وعاد الوفد الفرنسي لعرض مثلث ڤي مولي السابق، و لكن وفد جبهة التحرير أكد له بأن إيقاف القتال لا يمكن أن يتم إلا بعد الوصول إلى إتفاق سياسي يشمل جميع الجوانب الأخرى للمشكل ، و اقترح فوق ذلك أن يتخطى الطرفان مرحلة الاتصالات السرية إلى مرحلة المحادثات الرسمية العلنية [1] ، غير ان ممثلي ڤي مولي أعلنا أن حكومتهما لا تستطيع التفاوض إلا مع النواب المنتخبين وفق مثلثها ، فتعثرت المحادثات و توقفت مرة اخرى بعض الوقت غير أن هذه الجولة كسابقتها لم تفض إلى نتيجة [2] .

1-مقابلة مع المجاهد (محمد يزيد) الجزائر ، مارس 1996

2-المجاهد ،المصدر نفسه

ثم في روما في الفترة من 02-03 سبتمبر 1956 بين الوفد الفرنسي الذي كان يقوده " بيير هيريو " و"كازيل " و الوفد الجزائري الذي يقوده محمد خيضر ، محمد يزيد ، عبد الرحمان كيوان .

و قد إقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري في هذه اللقاءات أن تقبل الجزائر بالإستقلال الداخلي بحيث تكون لها حكومة و مجلس نيابي لتسيير الشؤون الجزائرية ، غير أن وفد جبهة التحرير رفض هذا العرض بإجراء المفاوضات بين الفرنسيين و الجزائريين .

و اقترح الوفد الجزائري تقديم الضمانات السياسية الضرورية مقابل قبول وقف إطلاق النار[1] .

و انصرف الوفدان بعد تبادل وجهات النظر لإطلاع كل طرف قيادته على فحوى المفاوضات على أن يعقد لقاء آخر في 22 سبتمبر 1956 ، بمدينة بلغراد عاصمة يوغسلافيا . و ذهبت جبهة التحرير بتشكيلة مغايرة لتشكيلة الوفد الذي شارك في المرة الماضية ، (لامين دباغين ،محمد خيضر)،أما الوفد الفرنسي فقد كان يقوده "بيير هيربو " ، و في هذه المرة لم تدم المفاوضات لأنه تأكد للجزائريين أن "قي مولي " كان يسعى لإستعمال القوة للقضاء على الثورة الجزائرية ،وكان يناور و يراوغ باستعمال المفاوضات ، وكل مايقال على هذه اللقاءات بأنها لقاءات فاشلة قبل أوانها لأن نية الحكومات الفرنسية كانت تستهدف بها حس نبض الموقف الجزائري و معرفة مدى إستعداد الجزائريين للدخول في المفاوضات[2] .

1-المجاهد ، العدد 12 ، 1957/11/15 ، مصدر سابق ص1-2

2-م .أ.و ،ر.ح .م.ج.ج علبة 185

ولكن حنكة و بسالة مفاوضي الجبهة أحبطوا هذه المناورات و أظهروا كفاءة عالية في ميدان التفاوض ، و مقاومة ألاعيب الديبلوماسية الفرنسية .

وصودمت فرنسا لما رأت أن الوفد الجزائري يطلب من الوفد الفرنسي التفاوض بشأن الإستقلال التام للجزائر ، أو الكف عن مثل هذا النوع من الإتصالات المضللة للرأي العام في داخل فرنسا و خارجها [1] و بهذا تكون الثورة قد أحبطت المناورات الفرنسية الرامية إلى ربح الوقت وعرفت أيضا كيف تواجه فخاخ الديبلوماسية الفرنسية ،وفي الوقت الذي توقفت فيه الإتصالات الجزائرية الفرنسية في بداية شهر سبتمبر 1956 ، برزت في الأفق فكرة عقد قمة مغاربية تشارك فيها حكومتي تونس و المغرب ، و جبهة التحرير،و ذلك بقصد خلق كتلة مغاربية موحدة متعاونة مع فرنسا في المستقبل أي بعد حصول الجزائر على إستقلالها .

و توجه وفد جبهة التحرير الوطني إلى المغرب للتحادث مع محمد الخامس ملك المغرب ، ثم إلى تونس يوم 22 أوكتوبر 1956 للمشاركة في القمة المغاربية ، غير أن الطائرة التي كانت تقل الزعماء الجزائريين تم إختطافها من طرف المخابرات الفرنسية [2] ، و بهذا العمل تكون فرنسا قد نفست مشروع الحل السلمي و الوساطة التي كان يسعى إليها الرئيس التونسي و ملك المغرب . هذه الوساطة التي قبلتها و اعتمدتها جبهة التحرير الوطني للوصول الى المفاوضات و تحقيق السيادة الوطنية [3]

و نتيجة لذلك توقفت مسيرة الا تصالات ، و كانت ستستمر لولا إقدام المخابرات الفرنسية على هذا العمل ، و أستأنفت بعد إنهيار الجمهورية الرابعة في ماي 1958 و وصول ديغول إلى الحكم، حيث تواصلت بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 .

1–م .أ.و ،ر.ح .م.ج.ج علبة 185

2- المجاهد ، العدد 12 بتاريخ 15 -11 -1957 ص1-2

3- نفس المصدر العدد 13 بتاريخ 01-12-1957 ص-1-11

و مما سبق يتضح أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة على الحكم في باريس منذ 1954 لم تحاول أبدا الوصول إلى حل بالتفاوض، و لم تأخذ بعين الاعتبار قرارات و توصيات منظمة الأمم المتحدة و منظمات دولية أخرى كالجامعة العربية ، و مؤتمر باندونغ إلى غير ذلك من المؤتمرات التي تناولت القضية الجزائرية و اتخذت قرارات لصالحها ، و بالمقابل حاولت أن تفرض حلولها التي فشلت كلها و منها فكرة الاندماج التي اقترحها سوستال و اقتراح قي مولي المعروف بنقاطه الثلاث وقف إطلاق النار، الانتخابات ، المفاوضات و التي رفضتها جبهة التحرير الوطني في مختلف اللقاءات التي تمت بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية، مع ممثلين عن جبهة التحرير الوطن و كانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية عبارة عن جس النبظ أو مناورات تهدف إلى مواصلة الحرب أو اجتياز مرحلة صعبة [1].

و يجب الوقوف قليلا عند هذه المسألة خاصة مواقف و تصريحات الناطقين باسم جبهة التحرير الوطني الذين كانت ثابتة ،حيث أكد جميعهم وعبر مراحل الاتصالات التي تمت بينهم وبين المفاوضين الفرنسيين أنه لا مفاوضات قبل الاعتراف المسبق بالاستقلال.

و عقب تعديل لجنة التنسيق و التنفيذ في اجتـــماع مجلـــس الثورة من 20 -27 أوت 1957 تخلت هذه اللجنة عن شرط الاعتراف القبلي بالاستقلال و أعلنت أنها مستعدة للتفاوض على أساس الاستقلال [2]

1-بن خدة ، اتفاقيات افيان ، مصدر سابق ص15-16

2-م .أ.و ،ر.ح .م.ج.ج علبة 232

و حتى تقضي جبهة التحرير الوطني على كل غموض فيما يخص أهداف الثورة، اجتمعت لجنة التنسيق و التنفيذ في تونس من يوم 25 إلى 29 أكتوبر 1957 ، و أعلنت في بلاغها النهائي بأن أهداف الحرب التحريرية الوطنية كانت و ماتزال هي تحقيق إستقلال الجزائر، و إنها ترى لذلك من الضروري . و قطعا لجميع التاويلات و المناورات المغرضة، أن تعلن تأكيدها من جديد بأنه لا يمكن إجراء أية مفاوضات بدون الإعتراف سلفا بإستقلال الجزائر ،وفي نطاق الامم المتحدة ومبادئها في تقرير مصير الشعوب،لان هذا الاعتراف يكون مبدأ هاما، لحق أساسي مقدس للشعب الجزائري [1] .

1-المجاهد ، العدد 11 ،مصدر سابق ص1-16

2 - العمل الدبلوماسي وأثره على الوضع في فرنسا :

تسببت النجاحات التي حققتها جبهة التحرير الوطني على المستويين الداخلي و الخارجي في إضعاف فرنسا ، فأثرت الثورة الجزائرية على الحياة السياسيـة و الإقتصاديـة الداخليـة لفرنسا ووجهت ضربات قاسية لسمعتها في الخـارج .

و إذا كانت الثورة الجزائرية في الميدان الخارجي جندت الراي العام الدولي ضد الحرب الفرنسية في الجزائر ،جعلت فرنسا تقف في قفص الإتهام كل سنة في المحافل الدولية و أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . فإنه على المستوى الداخلي تسببت في إسقاط ستة حكومات فرنسية الواحدة تلوى الأخـرى و هذه الحكومات هي :

1–حكومة بير منداس فرانس PIERRE MENDES - FRANCE سقطت يوم 25فيفري 1955

2–حكومة إدغار فور EDGAR FAURE من 25 فيفري 1955 إلى 1 فيفري 1956

3– حكومة قي مولي GUY MOLLET من 1 فيفري 1956 إلى 13 جوان 1957

4– حكومة موريس بورج مونوري MORIS BOURGES -MONORY من13 جوان 1957 إلى 6 نوفمبر 1957

5–حكومة فليكس قيبار FELIX GAILLARD من 6 نوفمبر 1957 إلى 14 ماي 1958

6– حكومة بيير بفيمیلين PIERRE PFIMLIN من 14 ماي 1958 إلى 1 جوان 1958

و من خلال دراستنا لما وقع لهذه الحكومات يتضح أن الثورة الجزائرية لم تكن تمردا طائشا كما كان يدعيه الفرنسيون و أن الصراع الجزائري الفرنسي أدى بهذه الأخيرة إلى الإستنجاد بالجنرال دوقول في ماي 1958 (1).

1-Mohamed Harbi , Les archives de la revolution algerienne ,OP ,CIT P540

لقد كان لانعدام الإستقرار الوزاري أثره الخطير في إذكاء الشعور بالأزمة في قلب كل فرنسي و الذي أدى إلى نمو الإحساس بعدم الإطمئنان و القلق الشديد الذي وجد منفذا له في الجري وراء الأحلام . و كانت مشكلة الجزائر هي السبب في سقوط الجمهورية الرابعة و دعوة دوقول لإنقاذ فرنسا كما كانت عاملا في قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة (1) .

حكومة شارل دوقول CHARLES DE GAULE

ازداد اهتمام فرنسا بالجزائر خصوصا بعد مجيء دوقول عام 1958 حيث وضع هذا الأخير دستورا نص فيه على أن الجزائر "جزء لايتجزأ من فرنسا "، و أن الجزائريين رعايا فرنسيين . و اتخذت الحكومة الفرنسية في عهده جميع الوسائل لإظهار أن الجزائريين يقبلون هذا الدستور الجديد أمام الراي العام الدولي ، و أخذت تعد العدة لإجراء استفتاء حول هذا الدستور .غير أن جبهة التحرير الوطني التي كانت تستعد رفقة مجموعة الدول الأفروآسيوية لتقديم القضية الجزائرية للجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشتها في الدورة(13)، واجهت هذا المخطط و بعثت بمذكرة إلى الأمين العام لهذه الهيئة أوضحت فيها أن جبهة التحرير تريد أن تنذر فرنسا بأن الإستفتاء لايشكل حلا يخرجها من الحرب التي تزداد عنفا في الجزائر زيادة على امتدادها إلى التراب الفرنسي نفسه ، و ذكرت بمواقفها المبدئية التي اتخذتها منذ اندلاع الثورة في نوفمبر 1954 (2)

لقد كان الملاحظون يعتقدون أن دوغول بعودته يحمل رسالة السلم في الجزائر لإنقاذ فرنسا من الإنهيار ، كما أنقذها من العار 1940 ، خاصة بعد ان كشف عن خطته التي تتلخص في خمس نقاط وتتمثل في تسوية مشكلة الجزائر ، تسوية قضايا الإستعمار في القارة السوداء ، تصفية ماتبقى من أسباب النزاع مع تونس و المغرب ، اقتراح مشروع من التعاون المثمر بين هذه الشعوب ، تكوين قوة أو مجموعة تقف مع فرنسا في المعترك الدولي . غير ان شيئا من هذا لم يتحقق بل فكر في مضاعفة الحرب في الجزائر(3) .

1-Bernard Droz , Evelyne Lever Histoire de la guerre d' Algerie 1954-1962 édition du seuil 1984 P168

2- أنظر :مذكرة جبهة التحرير الوطني للأمين العام للأمم المتحدة ، المجاهد ، العدد 29 مصدر سابق ص 7

3- المجاهد : العدد 27 ، مصدر سابق ص. 5

ولصد هذه المحاولات ، وفضح سياسة دوغول المبنية على الخداع ، خاصة بعد أن ثبت فشله في تسوية المشكلة الجزائرية ، ولقطع الطريق على فرنسا لتحقيق مكانتها الدولية ، و توجيه النشاط الديبلوماسي في الخارج نحو تجنيد الراي العام العالمي و إطلاع الحكومات الأجنبية على مقاصد الحكومة الفرنسية . قررت جبهة التحرير الوطني تشكيل حكومة جزائرية تتولى مهمة تسيير الثورة في الداخل و الخارج .

3 – تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

لقد ظلت فكرة تأسيس حكومة جزائرية تراود القادة الجزائريين منذ عام 1956 و في عام 1957 طرحت للنقاش بصورة جدية .فقد خرج المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه يوم 27 أوت 1957 بعدة توصيات من أهمها تشكيل حكومة جزائرية ، و اتخذ قرارا فوض فيه إلى لجنة التنسيق و التنفيذ تأليف هذه الحكومة [1] و تأكد مبدأ تكوين الحكومة في مؤتمر طنجة حيث أوصى في قراره بشأن حرب إستقلال الجزائر بأن تقوم ، بعد مشاورات مع حكومتي تونس و المغرب ، حكومة جزائرية (2) .

ويذكر السيد مولود قايد " كانت جبهة التحرير الوطني تعتزم إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة عوضا عن لجنة التنسيق و التنفيذ ، و كان مؤتمر طانجة فرصة مواتية لاستشارة الأشقاء و سبر مدى استعدادهم للترحيب بالوليد الجديد و الإعتراف به " (3) .

إن فكرة تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر المكافحة لم تكن وليدة الصدفة ، و لاوليدة عام 1958 وبالرغم من أن فكرة تشكيلها تبلورت بوضوح في عام 1956 ، إلا أنها كانت موجودة في الأذهان منذ إنطلاق ثورة نوفمبر 1954 ، وكانت أمل يراود الكثير من النفوس .

1– محضر إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، م.أ.و ، ر.ح.م.ج.ج علبة 03

2– مولود قايد ، احد المشاركين في مؤتمر طنجة الحوار مرجع سابق ص 45

3– نفس المرجع

وقد طرحت عامي 56 ، 57 للنقاش بصورة جدية ، فقداعتبر مؤتمر الصومام من جهته أن تشكيلها يندرج ضمن المهام المنوطة بديبلوماسية جبهة التحرير الوطني التي سوف تختار الظرف الملائم للإعلان عنها ،عدد من الشروط كان يجب أن تتوفر ليصبح الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة عملية سياسية ناجحة وخطوة إلى الأمام ، من هذه الشروط مايجب أن يتحقق على المستوى المحلي و الجهوي و الدولي :

على المستوى المحلي : ليس هناك أي عقبة تقف في طريق هذه المبادرة .لقد بينت جبهة التحرير الوطني للعالم كله و في مناسبات عديدة أنها القوى الوطنية الوحيدة الفاعلة على الساحة الجزائرية لقد إكتسبت صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري أمام الرأي العام العالمي منذ أوت 1956 (1)، وتأكدت هذه الصفة بشكل لايقبل الجدال في الإضراب العام الذي نظمته لمدة ثمانية أيام بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر فبراير 1957 كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

أما على المستوى الجهوي : فليس هناك أي تواجد لقوة وطنية جزائرية في الأقطار المغربية وفي المشرق العربي غير جبهة التحرير الوطني .كما أن قبول وفد جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ ولو بصفة ملاحظ ،كرس صفة الممثل الوحيد للشعب الجزائري .

و على المستوى الدولي : تمكنت جبهة التحرير الوطني في الخارج من اقتحام مختلف المحافل الدولية و إحتلال المؤتمرات العالمية (الحكومية و الشعبية) على حد سواء ، و بعد أن استحكم نظام الثورة في الداخل كما تمركز نظاميا في الخارج ، و أسست مكاتب و عينت ممثلين في كل الأقطار العربية وفي آسيا و أمريكا و أوروبا ، و جاب ممثلوا الجزائر أغلب أقطار العالم فنال كفاح الشعب الجزائري عطف شعوب العالم ، كل ذلك بقيادة لجنة التنسيق و التنفيذ وتحت إشراف المجلس الوطني للثورة (2)، فتكونت دولة الجزائر بالفعل من مجلس و قيادة و إدارات مختلفة في كل الميادين فلم يبق إلا شكل إعلان هذه الدولة (3).

1- المجاهد ، العدد 02 بدون تاريخ مصدر سابق ص 21

2 - أنظر: قيادات جبهة التحرير الوطني قبل تأسيس الحكومة المؤقتة في الملحق رقم 10

3-الذاكرة ،مرجع سابق ص 26، 28

و من هنا يتضح أن الشروط المطلوب توفرها ليكون للإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة ، عملية سياسية ناجحة ، قد تحققت يضاف إلى هذا أنه منذ عام 1956 مافتئ بعض مسؤولي الدول الشقيقة و الصديقة يلحون على مسؤولي جبهة التحرير على ضرورة تشكيل حكومة تقطع الطريق أمام فرنسا و تفنيد ادعاءها ، بكونها لم تجد قوة وطنية منظمة للتفاوض معها .

لقد نضجت الفكرة و أصبح انجازها ضرورة لعدة أسباب خاصة و أن هناك تحركات خفية تشترك فيها أطراف عديدة غير معلنة تهدف إلى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية و الضغط عليها لإجبارها " على الإعتدال في مطالبها " وربما كان هذا الهاجس و من أجل قطع الطريق أمام كل المناورات هو الذي كان وراء التوصية التي أصدرها مؤتمر طانجة ، عقب انتهاء أشغاله في 30 أفريل 1958 " بتشكيل حكومة جزائرية بعد استشارة الحكومتين التونسية و المغربية " .

و للأسباب السالفة الذكر و في التاسع من سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق و التنفيذ تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة (1) .و تكونت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، و أعلن عن تشكيلها يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة زوالا حسب توقيت الجزائر (2)، و أبرقت جبهة التحرير إلى جميع مكاتبها في العالم تنبئها بإعلان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة (3)

و يجب الوقوف قليلا عند هذا الحدث ، فإذا كان أول نوفمبر بمثابة ميلاد جديد للشعب الجزائري ، فإن الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة هو بعث جديد للدولة الجزائرية، فليس مصادفة إذا كانت الفقرة الأولى من أول بيان للحكومة المؤقتة لتثمين هذا العامل و شحذه فإن تشكيل الحكومة المؤقتة " هو بعث الدولة الجزائرية التي محيت ظلما و عدوانا من الخريطة السياسية لشمال إفريقيا " .

1- أنظر : الإعلان الخاص بتشكيل الحكومة المؤقتة . م .أ. و. ر. ح. م.ج.ج. علبة رقم 3

2- أنظر : قائمة أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الملحق رقم 11

3- أنظر : نص البرقية في الملحق رقم 12 .

و على المستوى السياسي : فإن جبهة التحرير التي التف حولها الشعب الجزائري و تعبأ على كافة الأصعدة من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها كانت قد اكتسبت الساحة كلية إلى جانبها في مواجهة العدو ويبقى على الحكومة المؤقتة أن تأخذ على عاتقها مهمة تطوير و تحسين الآداء لهذه القوة الهائلة التي تمت تعبئتها .

أما على المستوى الخارجي ، فقد كان عليها أن تعتني عناية خاصة لتثمين حركة التضامن مع الثورة الجزائرية التي تزداد إتساعا يوما بعد يوم في القارتين الآسياوية و الإفريقية و في بلدان الكتلة الإشتراكية و كذلك العمل من أجل تطوير التضامن مع الجزائر التي بدأت تظهر في دول أمريكا اللاتينية .

و بالفعل لقد تصدت الحكومة المؤقتة منذ الأسبوع الأول من تشكيلها لفضح الأهداف التي كانت وراء تنظيم الإستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة ، وقدمت في بيانها الأول مقترحات محددة من أجل تسوية سياسية للأزمة مع فرنسا ، وطالبت بفتح مفاوضات في الحين حول شروط وقف إطلاق النار ، فهذه الشروط ليست سرا و لا هي موضوع مساومة [1] .

لقد تم الإعلان عنها منذ البيان الأول لجبهة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954 و كانت من الشروط التي وضعتها جبهة التحرير كشرط للإستمرار في المفاوضات في صائفة 1956 ، الإعتراف بإستقلال الجزائر و سيادتها الكاملة على أراضيها .وفيما يلي باختصار بعض أهم ما جاء في البيان :

بعد أن تعرض البيان إلى كفاح الشعب الجزائري الذي قاوم 128 سنة و لم يتخل لحظة واحدة عن ذاتيته ، رغم تعرضه إلى أبشع أنواع العبودية والإستغلال دون أن يستسلم أبدا أو يغير أسلوب حياته اليومية .

ذكر أن الشعب الجزائري الذي حافظ بأمانة على تراثه الماضي وتقاليده كما حافظ على لغته وحضارته ، إن هذا الشعب له الحق في الإحترام وفي الحرية التي بقيت خلال الأجيال المتعاقبة المثل المقدس الذي يتوارثه الأبناء عن الآباء ، وهي التي دفعت الشعب الجزائري لأن يهب في انتفاضة يوم أول نوفمبر 1954 ليؤكد والسلاح في يده حقه الطبيعي المطلق في الإستقلال وفي الحرية والكرامة .

1–م .أ. و. ر. ح. م.ج.ج. علبة رقم 3

ويواصل البيان أن الشعب الجزائري الذي يكافح منذ أربع سنوات وهو يواجه واحدا من أكبر جيوش العالم ، بعزيمة وثبات صامدا في عقيدته ثابتا على إيمانه بالتحرير القريب بالرغم من إمكانيته المحدودة يواجه ببسالة جيشا فرنسيا مجهزا بعتاد عصري قوي وبكلمة واحدة فإن العزيمة الجماعية هي التي تمنح الحكومة شرعيتها .وقد أعلن فرحات عباس غداة تأليفه حكومة الجزائر المؤقتة أنه مستعد للتفاوض مع فرنسا على أساس إقامة اتحاد فيدرالي بين المغرب وتونس والجزائر ، كما أعلن مانصه :

أ – أن حكومة الجزائر قد تحملت المسؤولية الكاملة وفي مقدمتها قيادة الشعب والجيش الجزائري إلى الإنتصار .

ب – أن الحل الوحيد الذي يحل مشكلة الجزائر هو إقامة اتحاد فيدرالي يضم المغرب وتونس والجزائر حيث أن مصيرها واحد .وأن الحكومة المؤقتة تؤيد مؤتمر طنجة الذي أيد هذه الحقيقة التاريخية وتؤمن بها إيمانا عميقا .

ج – أن حكومة الجزائر المؤقتة على إستعداد للتفاوض مع فرنسا وبالتالي فهي مستعدة لمقابلة ممثلي الحكومة الفرنسية في أي وقت وتقبل بارتياح بالغ كل مسعى دولي يرمي إلى تنفيذ اتفاقيات جنيف في الحرب الجزائرية .

د – إن استقلال الجزائر لن يحول دون ربط علاقات جديدة بين فرنسا والجزائر وستكون هذه العلاقات أكثر إثمارا بقدر ماتكون مبنية على احترام سيادة كل من البلدين.

هـ – إن القاعدة الأساسية لسياسة الجمهورية الجزائرية التي توجه أعمالها تقوم على مبادئ احترام ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وشعورها بمسؤوليتها في الحقل الدولي .

و – تقبل حكومة الجزائر كل المساعي التي ترمي لتوطيد السلام العالمي وإيقاف تسـبق في ميدان التسلح ومنع التجارب النووية في العالم والتي تريد فرنسا الآن مدها الى الأرض الجزائرية ، وتسجل أن استمرار الحرب في الجزائر يشكل تهديدا للسلام العالمي[1] .

و ما كادت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعلن عن تشكيلها حتى توالت إعترافات الدول الشقيقة بهذه الحكومة الفتية ، و تبعتها اعترافات أخرى من دول صديقة (2) و منذ تأسيس الحكومة لم يعد في وسع الوزراء الجزائريين المشتركين في دورات الأمم المتحدة أن يتخذوا وضعا ديبلوماسيا مستعارا بإندماجهم في وفد عربي كما كان يجري قبل تشكيل الحكومة (3) .

1– أنظر البيان الأول للحكومة الجزائرية المؤقتة الملحق رقم13 .

2 – أنظر : قائمة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة غداة إنشائها الملحق رقم 14

3– البجاوي مصدر سابق ص.204

الخاتمة

لقد كان النزاع الجزائري الفرنسي من أهم النزاعات التي شغلت اهتمام العالم خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية وحوادث 8 ماي1945 .وقد بـذلت الإدارة الإستعمارية الفرنسية طيلة قرن وربع قرن أقصى الجهود من أجل أن تمحو الشخصية الجزائرية ، وأقامت جدارا من حديد حال بين القضية الجزائرية وبين العالم ، فلم تكن الجزائر تعرف من العالم إلا فرنسا ، ولم يكن العالم يعرف من الجزائر إلا أنها قطعة من فرنسا ، وبالتالي فهي فرنسية لاتعني سوى أصحابها . ولفك هذا الحصار المضروب عليها .حاولت الحركة الوطنية على اختلاف مناهجها واساليب عملها أن تعرف بالمشكل الجزائري ، وتعطيه بعدا دوليا . وشهدت الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الأولى عدة تحركات و بالاخص من طرف الأمير خالد ، ومصالي الحاج من بعده الذي جدد المحاولة بعد تأسيس حزب نجم شمال إفريقيا ، غير أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل وبعد الحرب العالمية الثانية جدد حزب الشعب الجزائري عام 1946 بتسميته الجديدة - حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية - محاولاته ،وأوصى في مؤتمره عام 1947 بالعمل على تدويل القضية الجزائرية، و قام بعدة محاولات على المستويين العربي و الدولي ، كما كانت له عدة مساعي إلى جانب الحركات التحررية في المغرب العربي (حزب الإستقلال المغربي ، و حزب الدستور التونسي)، و توجت جهوده بإنشاء مكتب تحريرالمغرب العربي عام 1947 بالقاهرة، هذا المكتب الذي عمل على التعريف بقضايا المغرب العربي في الخارج ، غير ان كل المساعي التي بذلها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية باءت بالفشل بسبب الحصار المضروب على قضية الشعب الجزائري من طرف إدارة الاستعمار الفرنسي.

ومع بداية الثورة في أول نوفمبر 1954 بقيادة جبهة التحرير الوطني جدد قادة الثورة مساعيهم للتعريف بالقضية الجزائرية ،و جعلوا من التدويل أحد أهم أهداف الثورة .

و تمثل نشاط جبهة التحرير الوطني في الخارج في المرحلة الاولى من ظهورها في الدعاية للثورة، و اقتصر نشاطها على الدول العربية و دول جنوب شرق آسيا ، وبفضل الدعم المادي و المعنوي الذي قدمته هذه الدول إلى الثورة الجزائرية.

تمكنت جبهة التحرير الوطني من فكي الحصار المضروب على قضية الشعب الجزائري و تحطيم الأسطورة الفرنسية " الجزائر جزء من فرنسا ، و كان أول إنجاز حققته الثـورة الجزائرية بعد قيامها بأشهر قلائل سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكـبر محفلـين دوليين ، باندونغ أفريل 1955 و الأمم المتحدة في دورتها العاشرة في سـبتمبر 1955 ، و بهذا انتقلت القضية الجزائرية التي كانت فرنسا تعتبرها من أخص شؤونها الداخلية " جـزء لا يتجزأ من فرنسا " الى المجال الدولي الفسيح ، وبالرغم من أن الـدورة العاشـرة لم تتناول بالدراسة القضية الجزائرية إلا أنها كانت بمثابة الخطوة الأولى نحو تدويلها .

و تواصلت الاتصالات ، و انتشر ممثلي جبهة التحرير الوطني في مختلف دول العـالم و تمكنت جبهة التحرير من إيصال القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة للمرة الثانيـة علـى التوالي وقد بذلت فرنسا جهودا يائسة لكي تحول بين الأمم المتحـدة وبـين مناقشـتها للقضية الجزائرية ، ولكنها فشلت في هذا الميدان، و كان قرار الجمعية العامة في دورتهـا الحادية عشر في 15 فيفري 1957 صفعة ديبلوماسية وجهتها ديبلوماسية الثورة الناشـئة إلى فرنسا .

و بفضل جهود جبهة التحرير الوطني و ملاحقتها للديبلوماسية الفرنسـية في الخـارج، كسبت القضية الجزائرية سمعة عالمية في ضرف قياسي قصير.

وبعد مـؤتمر الصوما م عام 1956 عرفت القضية الجزائريـة عـدة تطـورات في المـجالين السياسي و الديبلوماسـي ، فنظمـت صـفوفها ووفقـت بـين الـعمل العسكري في الداخل و الديـبلوماسي في الخارج، و عرفت كيف تسـير الثورة بتواجدها في كل مكان في الوطن و في العالم و لقد لعبت مكاتبها في الخـارج دورا كبيرا في التعريف بالثورة و في الاتصال بمن يستطيع أن يقدم مساعدة للثورة ، كمـا عرفت أيضا كيف تجند رأي العام العالمي ، و تجعل فرنسا تقف كل سنة موقف المتـهم في مختلف المحافل الدولية .

وكثيرا ما تسببت هذا النجاح في خلق نوع من عدم الاستقرار في فرنسا حيث عرفت هذه الأخيرة أزمات سياسية تمثلت في سقوط عدة حكومات ، وزوال الجمهورية الرابعة.

و بعد الانتصار الذي حققته الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي ، اضطرت فرنسا إلى طلب اللقاء مع قادة جبهة التحرير الوطني ، وحاولت أن تربح في المفاوضات ما عجزت عنه في ميدان القتال و استعمال القوة ، لكن الجبهة عرفت كيف تواجه الفخاخ الديبلوماسية الفرنسية وقد رأينا كيف أن ممثلي الجبهة دخلوا هذه المفاوضات دخولا مستقلا ومن مركز قوة مما اضطر خصمهم إلى الرجوع في العديد من المرات إلى ذوي الآمر في بلادهم لنقل مقترحات الجبهة ، ولولا عملية القرصنة التي تمت ضد قادة الثورة الخمس لكان لهذه المباحثات شأن أخر .

إن جبهة التحرير الوطني التي تمكنت بفضل الدعم العربي ومجموعة الأفرو آسيوية من حمل الأمم المتحدة النظر في القضية الجزائرية أربع مرات على التوالي ، توصلت أيضا إلى حمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تصدر قرارا جماعيا قويا له مدلوله و مغزاه البعيد الأثر ، هذا القرار الذي يعني و لا ريب أن المجموعة الدولية تبنت كفاح الشعب الجزائري ، و أن القضية الجزائرية لم تعد من اختصاص فرنسا كما كانت تدعي ، ويعني أيضا بأن الحرب الدائرة في الجزائر لم تعد حربا قائمة بين فرنسا و الشعب الجزائري بل بين الاستعمار وجميع المناهضين له في العالم .

وخلال هذه السنوات الأربعة أصبح للثورة أداة - جهاز ديبلوماسي - في مختلف دول العالم لشرح قضيتها للشعوب والدفاع عنها أمام مناورات الأعداء ومغالطاتهم ، و من بين أهم الإنجازات والنتائج التي حققتها دبلوماسية الثورة الجزائرية بالإضافة إلى ما سبق ذكره ، هي تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، هذه الأخيرة التي تم إعادة بعثها بعد اختفاء دام قرابة 128 سنة وكانت بمثابة الإشعاع الذي سطع في سماء الجزائر ، واحتضنها الشعب الجزائري ،و مارست صلاحياتها في الداخل والخارج ، وفور الإعلان عنها سارع الأشقاء و الأصدقاء إلى الاعتراف بها و الوقوف إلى جانبها في مختلف المحافل الدولية .

و تصدت هذه الحكومة منذ الأسبوع الأول لتشكيلها لفضح الأهداف التي كانت وراء تضيم الاستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة ، وعنت عناية خاصة بتثمين حركة التضامن مع الثورة الجزائرية التي تزداد اتساعا يوما بعد يوم في مختلف دول العالم .

الملاحق

قـائمـة الملاحـق

أولا: تصريح مشترك من إمضاء الحركات المغربية الثلاث (حزب الاستقلال المغربي، حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائري، حزب الدستور التونسي) ، قدمته إلى الامم المتحدة بتاريخ 02 نوفمبر 1948 .

ثانيا : مذكرة حزب الشعب الجزائري -حركة الانتصار - إلى أعضاء هيئة الامم المتحدة قدمها الامين العام للحزب بتاريخ 20 سبتمبر 1950

ثالثا : مذكرة بشان عرض القضية الجزائرية على هيئة الامم المتحدة ، إلى الجامعة العربية بتاريخ 05 سبتمبر 1954 ، قدمها الوفد الجزائري بلجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة .

رابعا: تقرير المجاهد محمد يزيد ، حول الوضعية السياسية و الدبلوماسية للثورة الجزائرية، قدمه إلى لجنة التنسيق و التنفيذ ، جويلية 1957

خامسا : مذكرة الحكومة العربية السعودية إلى مجلس الامن بشأن بحث قضية الجزائر ، قدمها مندوبها الدائم في الامم المتحدة بتاريخ 05 جانفي 1955 .

سادسا : مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية في دورته الثانية و العشرون ،قدمها الوفد الجزائري في القاهرة بتاريخ 25 نوفمبر 1954 .

سابعا : رسالة إلى الامين العام للجامعة العربية ، بشأن تعيين ممثل الحركة في الجامعة قدمها ميصالي الحاج رئيس الحركة القومية الجزائرية بتاريخ 25 نوفمبر 1954

ثامنا : قرار مؤتمر منظمة الشعوب الافرو آسيوية في ديسمبر 1957 بالقاهرة ، بشأن الجزائر .

تاسعا: جدول بمكاتب جبهة التحرير الوطني بالخارج من بداية الثورة إلى غاية سبتمبر 1958 .

عاشرا : قيادات جبهة التحرير الوطني من بداية الثورة إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

حادي عشر : قائمة بأسماء تشكيلة الوزراء للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعلن عنها في 19 سبتمبر 1958.

ثاني عشر : برقية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، إلى مكاتب جبهة التحرير الوطني في مختلف دول العالم ، تتضمن الاعلان عن الحكومة المؤقتة ، بتاريخ 19 سبتمبر 1958 .

ثالث عشر : البيان الاول للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 26 سبتمبر 1958 .

رابع عشر : قائمة بأسماء الدول التي إعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، غداة تشكيلها إلى غاية 30 سبتمبر 1958.

ملحق رقم 1

تصريح مشترك : (1)

إن حزب الإستقلال المراكشي ، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بالجزائر ، و الحزب الدستوري التونسي المعبرين بصدق و إخلاص عن عواطف و رغاذب شعوب المغرب الثلاث تونس ، الجزائر ، مراكش تلك الشعوب التي ربطت بينهما على الأبد أواصر الجنس و التاريخ و الدين و الإقتصاد يحيون بكل إرتياح إجتماع الدورة الثالثة العمومية لهيئة الأمم المتحدة وليدة حرب التحرير الأخيرة التي شارك فيها الشعب المغربي مشاركة فعالة . و يغتنمون هذه الفرصة ليلتفتوا -بكل إحترام - نظر الأمم المتحدة نحو خطورة الحالة بالمغرب العربي الناشئة عن سياسة الإستعمار الفرنسي و الإسباني تلك السياسة التي تمتاز مهما كان شكل النظام الإستعماري المتبع في الأقطار الثلاث بالميزات الآتية .

1 - خرق حرمة السيادة الوطنية بالأقطار الثلاثة و القضاء على ذاتيتها .

2 - نصب إدارة أجنبية إستبدلت بجميع السلطات و إستولت على جميع النزوات الحيوية للبلاد .

3 - التهاون بمصالح إستبدلت جميع السلطات و حقوق أرباب البلاد و إستولت على جميع الثروات تحت نظم إستغلالية جائزة لامثيل لها . و ينبهون أن هذه السياسة الإستعمارية العنصرية المتبعة في المغرب العربي تتنافى و مبادئ هيئة الأمم المتحدة و أن من شأنها أن تهدد الأمن و السلم من حوض البحر الأبيض المتوسط .

و يعلنون أن الحل الوحيد الممكن للأزمنة الحاضرة هو :

1 -أن تلغى الأنظمة الإستعمارية القائمة بالمغرب العربي و الإعتراف بإستقلال كل من تونس و مراكش و الجزائر .

2 - أن ينتخب مجلس تأسيسي إنتخابا حرا في كل قطر من الأقطار الثلاثة وضع دستور ديمقراطي . وتحديد المصالح المشروعة للأجانب القاطنين بالبلاد في دائرة السيادة الوطنية .

و يؤدون من جديد ثقتهم لمبادئ هيأة الأمم المتحدة و عزمهم على المساهمة في الحياة الدولية و الكفاح بجميع الوسائل حتى ينتصر الحق في الميدان الدولي على أساليب الإستعمار .

حرر بباريس يوم 29 من ذي الحجة الموافق ل 2 نوفمبر 1368 هـ 1948 م

- عن حزب الإستقلال المراكشي / المهدي بن بركة
- عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية / أحمد مزغنة
- عن الحزب الحر الدستوري التونسي / جلولي فارس

1- جريدة المغرب العربي العدد 35 - 26- 11-1948

ملحق 02

مذكرة
حزب الشعب الجزائرى

إلى أعضـــاء

هيئـــة الامم المتحدة

عن

مساهمة المغرب العربى عامة والجزائر خاصة فى الاستعدادات الحربية
وموقف الحركة الوطنية التحريرية من الاجتماع الدولى
المنعقـــد فى ١٢ أغسطس سنـــة ١٩٥٠
للبحث فى شئون المغـــرب العربى

إن الندوة المنعقدة فى ١٢ أغسطس ١٩٥٠ قد جسمت ما كان يتخوف منه الشعب الجزائرى ، وقد حضر هذه النـــدوة كل من السادة : بليفن رئيس الوزارة الفرنسية ، وجـــول موك ، روبير شومان ، وريليه ماير ، واجين طوماس ، وداملون ، وانضم إليهم الجنرال جوان المقيم العام بالمغرب الأقصى وادمون ناجلان الوالى العام بالجزائر وبيريلي المقيم العام بتونس .

ـــ الحالة الدولية التى تتفـــاقم يوماً فيوماً جعلت الشعب الجزائرى يشعر شعوراً يتضح شيئاً فشيئاً بأنه أصبح مجـرد آلة فى ميدان السياسة والستراتيجية الدولية وقد أحالت هذا الشعور إلى يقين الأخبار الشبيهة بالرسمية التى كشفت عن مرى هذه الندوة التى تتلخص قراراتها فى بعض نقط معينة :

١ ـــ تضخيم عـدد الجيش الفرنسى المرابط بالقطر الجزائرى وهذا أول خطر مهدد إذا علمنا الدور الذى تلعبه الجيوش أثناء عمليات القمع وقد اتضح أن هذه التدابير معلقة على إرسال جيوش أمريكية انكليزية إلى أوروبا لسد الفراغ الناشىء عن تطبيقها . وقـد بشرنا المسيو ماكس لوجون مساعـد سكرتير الدولة بوزارة الجيش أثر مناورات قصرالبخارى التى جرت فى أوائل شهر سبتمبرالحالى بتعبئة عامة بالقطر الجزائرى إلا أن الجيوش المكونة بهذه التعبئة ليست معـدة للدفاع عن التراب الجزائرى ولكن للقتال بعيداً عن بلادهـــا .

٢ ـــ أنشاء معامل السلاح لتزويد الجيوش بالعدة الخفيفة وهذا

يثير مشكلة اليد العاملة الاختصاصية التى لا يمكن فضها إلا باستجلاب اليد العاملة الألمانية والايطالية ، فى هذا خطر على العمال الجزائريين كان ينطوى عليه مشروع شومان لتوحيد صناعة الفحم والفولاذ ثم وجد دواعى أخرى جديدة للظهور .

٣ — إبقاء الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ما هى عليه حرصاً على « النظام والاستقرار » ومعنى هذا عملياً مضاعفة القمع السائد بالجزائر منذ عدة سنين .

فهل أخذت الحكومة الفرنسية ـ عند اتخاذ هذه التدابير ـ برأى الجزائريين واعتبرت إرادتهم وهم أول من يهمهم الأمر ؟ كلا :

ملاحظات :

إن موقف الحكومة الفرنسية هذا يستدعى ملاحظتين اثنتين :

أولاهما — أن هذا الموقف ينتظم فى سلسلة القوانين المفروضة التى دامت أكثر من قرن وابتدأت بالحاق التراب الجزائرى بالقوة ودعمت بنصوص قانونية لم تكن لها وليس لها الآن أية قيمة إذا قيست بالمبادىء الحاليـة فى حرية الشعوب إنما أصبحت الجزائر « ملكاً فرنسياً » بالأمر الملكى المؤرخ ٢٢ يوليو ١٨٣٤ (البند ١) وهو ما كانت عاقبته اخضاع التراب الملحق لقوانين التراب الملحق وقد وضعت صفة هذا الإلحاق وعدلت بعدة قوانين تنظيمية أهمها :

ا ـ قرار ٤ مارس ١٨٤٨ الذى ينص على أن الجزائر « جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسى »

ب ـ قرار مجلس الشيوخ المـؤرخ ١٣ يوليـو ١٨٦٥ الذى

ينص بنده الأول على أن « الأهلي المسلم فرنسي »

ج ـ قرار ٢٨ أغسطس ١٨٨٤ المدعو « قرار ضم الجزائر إلى التراب الفرنسي »

د ـ قانون ٧ مارس ١٩٤٤ الذي يصرح بأن الجزائريين « مواطنون فرنسيون » ويقسم المجتمع الجزائري إلى قسمين من المواطنين .

هـ ـ قانون ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ المشتمل على الأسس التنظيمية للجزائر والذي ينص في بنده الأول على أن الجزائر « مجموع عمالات فرنسية »

إن هذه الوثائق صادرة كلها عن إرادة طرف واحد وذلك أن الشعب الجزائري إما أنه لم يدع لإعطاء رأيه في القضية أو أنه وجد الفرصة للتنديد بهذه الوثائق (قانون ٧ مارس ١٩٤٤) أو عبر بأجماع ممثليه في المجالس النيابية عن معارضته (قانون الأسس التنظيمية للجزائر) .

ثانيهما ـ أن الحكومة الفرنسية تعمل ضد إرادة الشعب الجزائري باقحامه عنوة في الجهاز الستراتيجي لميثاق الأطلنطي وهذه الإرادة لم تكن خامدة قبل اليوم فقد عبر عنها مصالي الحاج في ندائه الموجه إلى الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ حين كتب : « إننا نعلن فيما يخص الشعب الجزائري ـ نظراً للحالة السيئة التي يحياها ـ أنه غير مستعد ليكون بضاعة تتداولها الأيدي ولا جيشاً مرتزقا في خدمة أية كتلة عسكرية وهو على هذا يعتبر نفسه غير مرتبط بأحد وحراً في جميع حركاته وسيعرف ـ في جميع المناسبات ـ كيف

يواصل الكفاح من أجل تحريره بضم جهوده إلى جهود جميع الأفراد والشعوب التى تبرهن باستقامة وإخلاص عن تعلقها بالمبادىء الديمقراطية وحرية الشعوب التى ما زالت تابعة بعدلغيرها .

وفى شهر مارس ١٩٤٩ وقع التنديد من طرف الحركة الوطنية التحريرية بالاتفاق الذى أدخل الجزائر عنوة فى ميثاق الاطلنطى بصفتها ، ثلاث عمالات فرنسية ، وقد عبرت عن ذلك أصدق تعبير استنتاجات القرارات التى أذاعتها حركة انتصار الحريات الديموقراطية التى تؤكد :

، أن الشعب الجزائرى الذى يتميز غيظاً لمجرد الفكرة التى تشعره بأنه قد يصبح مرة أخرى ضحية مساومات مخزية يفصح من الآن بلسان حركة انتصار الحريات الديموقراطية ، ترجمانه الصادق عن أن :

كل عمل من شأنه مسخ شخصيته ، ويشهر بكل مداولة تدور تحت تأثير عقلية رجعية ، ويحتج بشدة ضد كل أمر واقع يراد فرضه عليه وينكر مرة أخرى على أى من كان التكلم باسمه والتشريع مكانه . ويؤكد أمام الملأ أن له وحده الحق فى تقرير مصيره وأنه لا يريد أن يكون تحت تصرف أية أمة ولا أية كتلة من الامم .

ويصمم على عدم الرضوخ لاستعماله كبضاعة تتداولها الايدى أو طعمة للمدافع كما وقع له ذلك فى الحربين العالميتين الماضيتين ليرى فى نهاية الامر السيطرة الاستعمارية سائدة فى بلاده .

ويعلن أنه لا يشارك فى أى نزاع مسلح تكون فيه حقوقه مهضومة ومصالحه ملغاة .

وهذه الحقائق يعلمها كل الناس وإن كان بعضهم يتوخى سياسة مكيافيلية تقوم على استعمال دماء الشعب المغلوب وثرواته لتحصين السجن الذي يضمه وتقوية السلاسل التي تقيده والبعض الآخر يتوخى سياسة مراعاة الظروف لغايات ستراتيجية وكلا الأمرين يؤدي حتما إلى نتائج واحدة وأن من واجبنا أن ننير السبيل أمام من تحمل مسئوليات مباشرة أو غير مباشرة ترمى إلى عرقلة أو تأخير سير شعبنا إلى التحرير .

إن تخوفات الشعب الجزائرى ليست ناتجة عن أى تحيز وإنما هى مبنية على التجارب المؤلمة التى عاشها فى مختلف الحروب التى دفع إلى المشاركة فيها منذ قرن .

ففى كل مرة تتجدد الرواية بصفة متشابهة تقريباً ، يعلل الشعب الجزائرى بوعود الحرية ، فيظن أن فى استطاعته تحقيق مطامحه ويقدم خيرة أبنائه وثرواته . وحينئذ يلقى اليه بعظم فاذا أظهر استياءه قوبل كالعدو بالقمع الوحشى .

قمع :

فقد وجدت حرب ١٨٧٠ الشعب الجزائرى خاضعاً لسياسة استعمارية قاسية تمتاز بالاستغلال الاقتصادى والاضطهاد السياسى الذى تزعم تدابير الامبراطورية أنها خففته . فكانت هذه الحال مؤدية إلى ثورة ١٨٧١ وكان قمع هذه الثورة « لا يعرف حداً ، وكان أشبه بعملية انتقام لا تعرف الشفقة منه بعقاب مناسب للسيئات التى ارتكبت » (روبان)

قوانين ارهابية

وقد ألزم الشعب الجزائرى بدفع غرامة حربية تبلغ ٣٦ مليون فرنك وهو مبلغ فادح فى ذلك العهد ، كما صـودر من أراضيه ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ هكتار واضطر إلى استرداد شىء منها بمبلغ ٥٠ مليون فرنك ، وهذه الأراضى وزعت على الالزاسيين واللورين وهكذا أنشىء ٢١٠ مركز للمعمرين تشتمل على ٢٩٦٫٠٩٧ هكتاراً من أخصب الأراضى ومن سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٠ وزعت ٩٤٠ قطعـة مجاناً أى أنشئت ٩٠٥ مراكز للمعمرين تشتمل على ١٫٣٧٠٫١٩٦ هكتارا وجاء القانون بعد هذه المصادرات التى سببتها الثورة يضيف لها سيآته المنكرة التى تفتح باب المبادلات المخجلة فكانت قوانين ٢٦ ابريل ١٨٧٩ (قانون فارني) و٢٨ ابريل ١٨٨٧ و٦ فبراير ١٨٩٧ التى أدت فى النهاية الى نقل ٢٫٩٩٤٫٨٧٩ هكتارا من أيدى المالكين الجزائريين الى أيدى المعمرين .

وبعد هذه المصادرات جاء القمع السياسى يعتمد على آلة منتقاة هى قانون ٢٨ يونيو ١٨٨١ الشهير بقانون « الأنديجينا » وقانون الغابات الصادر فى ٢١ فبراير ١٩٠٣ الذى كان قانوناً اجرامياً يقيم نظام المسئوليات الجماعية ويترك للاستعمار فرصة تجويع الشعب الجزائرى وسياسة التخريب والبؤس .

دعوة ...!

وفى هذا الجو من الاضطهاد السياسى والاقتصادى دعى

الشعب الجزائرى للشاركة فى المجهود الحربى بجانب الحلفاء. ولم يبخل عليه بالوعود فقد صرح المسيو بوانكارى رئيس مجلس الوزراء الفرنسى يوم ٢٠ يونيه ١٩١٢ مخاطباً وفد المسلمين الجزائريين الذى ذهب الى باريس: «أنكم تستطيعون أن ترجعوا لبلادكم وكونوا على يقين من أن فرنسا ستستقبل رغائبكم المشروعة بصدر رحب، ونحن نعتبر ذلك كتعويضات عادلة عن الحمل الجديد الذى حملتموه»، وقد أردف المسيو موتى الذى استشهد بهذه الكلمات فى خطابه بالبرلمان يوم ٤ سبتمبر ١٩٢٦ قائلا: «أن الجزائريين قد رجعوا لديارهم، بل أنهم غادروها مرة أخرى سنة ١٩١٤ وانضموا للفرق المقاتلة على ضفاف «المارن»، ولكنهم رجعوا بخفى حنين».

وقد خاطب المسيو لوطو الوالى العام الفرنسى بالجزائر فى ذلك العهد المسلمين الجزائريين، يوم ٦ أغسطس ١٩١٤ بقوله: «ابقوا شركاء لنا واخوانا واذكروا أن فرنسا كانت دائماً على مدى القرون أمة الحق والجود والعدالة»، وقال فى ٥ سبتمبر ١٩١٤: «سيكون هذا الجيش الباسل ماجداً، وعندما ترجع أعلامنا الأفريقية مخرقة بالرصاص ولكنها متوجة بالإنتصار، يكون لكم الحق فى المطالبة بنصف وافر من هذا الانتصار».

وقد شارك الشعب الجزائرى مع فرنسا بـ ١٤٦٫٠٠٠ محارب سقط منهم ٢٤٫٠٠٠ فى ميادين القتال حتى أن محرر افتتاحية «الديبيش الجريان»، ختم مقاله الخاص ببطولة الجنود الجزائريين فى العدد الصادر يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ بقوله: «أن هذا لن ننساه!

نسيان . .

ولكن كل شيء قد نسي !

نسي الموتى والمفقودون والمبتورون ونسيى الثلاثون ألفاً من العمال المغاربة المسخرين فى المصانع الحربية ونسيت الاعانة المادية التى بلغت سنة ١٩١٢ ، ٠٠٠ ر٢٩٠ طن من القمح و٠٠٠ر١٨٥ طن من الشعير و٠٠٠ر١٦٨ طن من الخرطال و٠٠٠ر١٨٥ طن من الصوف و٠٠٠ر٥٠٠ر٢ رأس من الغنم و٠٠٠ر٦٠ رأس من البقر و٠٠٠ر٩ من الخيل والبغال و٣٧٠ مليوناً من الفرنكات بطريقة الاكتتاب .

وقد اتخذت فى أثناء الحرب تدابير لتعزيز وسائل القمح بيد الادارة الجزائرية وذلك بسن طريقة الوضع تحت الرقابة الاجبارية بمجرد أمر إدارى (قانون ١٤ يوليه ١٩١٤ وقرار ٣ ديسمبر ١٩١٦ و ٥ يونيه ١٩١٨) .

وبعد الحرب صدر قانون ٤ فبراير ١٩١٩ الذى كان يزعم مكافأة التضحيات التى قدمها الجزائريون ولكن ما لبثت الحالة أن تفاقمت فاتخذت تدابير جديدة ترمى إلى تعزيز النظام الاستعمارى سواء فى الميدان السياسى أو فى الميدان الاقتصادى وشددت حكومة بوانكارى نظام القرارات القانونية ابتداء من سنة ١٩٢٤ وهذا النظام هو الذى وضع أسس الاقتصاد الجزائرى الذى أصبح منذ ذلك العهد ينحصر دوره فى اقتصاد تكميلى بالنسبة للاقتصاد الفرنسى الأمر الذى كانت نتيجته شل كل نهضة صناعية بالجزائر . وفى الميدان الفلاحى ضوعف نقل الأراضى من أيدى الجزائريين إلى

الشعب الجزائري فاعتقل هو ورفقاؤه في الكفاح ١٩٣٧. ولم يخرج من السجن إلا سنة ١٩٣٩ ليعتقل مرة أخرى بعد شهرين من خروجه عند إعلان حرب ١٩٣٩ ثم صدر الأمر بحل حزب الشعب الجزائري في ٢٦ سبتمبر ١٩٣٩ ووقع الحكم على مصالي الحاج ورفقائه باحكام قاسية من طرف محاكم فيشي ١٩٤١ وفي أثناء هذه السنوات العشر نشأت حركة إصلاحية في عمالة قسنطينة باسم جامعة النواب وكان يتزعم هذه الحركة الدكتور ابن جلول وفرحات عباس وبالرغم من الصبغة الاصلاحية التي اصطبغت بها سياستها والنظرية المنافية للقومية التي تجلت في برنامجها الاندماجي فان آمال هذه الحركة قد انعدمت برفض مشروع بلوم فيوليت من طرف البرلمان الفرنسي وقد رأى زعماء هذه الحركة من النافع أن يبرهنوا عن ثقتهم في وعود فرنسا بالتطوع في الجيوش المحاربة ولكن آمالهم خابت كما خابت آمال غيرهم من محاربي ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ولما نزلت جيوش الحلفاء بشمال أفريقيا انضم الاندماجيون القدماء إلى الوطنيين ووضعوا البرنامج السياسي لجبهة موحدة « بيان ١٠ فبراير ١٩٤٣ » وبعد سنة قامت حركة شعبية عظيمة تؤيد هذه السياسة فوافق رجال الحكومة الفرنسية المؤقتة في ذلك العهد بلسان المسيو بيروطون الوالي العام على الجزائر على تحقيق هذا البرنامج السياسي بعد انتهاء العمليات الحربية وتشكلت في غضون ١٩٤٩ لجنة تدعى لجنة الاصلاحات الاسلامية فكانت نتيجتها المزرية قرار ٧ مارس ١٩٤٤ الذي ثارت ضده جميع الحركات التقدمية التي كانت تمثل رأي الشعب الجزائري الملتف باجمعه حول حركة « أحباب البيان والحرية » .

الشعب الجزائرى فاعتقل هو ورفقاؤه فى الكفاح ١٩٣٧. ولم يخرج من السجن إلا سنة ١٩٣٩ ليعتقل مرة أخرى بعد شهرين من خروجه عند اعلان حرب ١٩٣٩ ثم صدر الأمر بحل حزب الشعب الجزائرى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٩ ووقع الحكم على مصالى الحاج ورفقائه باحكام قاسية من طرف محاكم فيشى ١٩٤١ وفى أثناء هذه السنوات العشر نشأت حركة إصلاحية فى عمالة قسنطينة باسم جامعة النواب وكان يتزعم هذه الحركة الدكتور ابن جلول وفرحات عباس وبالرغم من الصبغة الاصلاحية التى اصطبغت بها سياستها والنظرية المنافية للقومية التى تجلت فى برنامجها الاندماجى فان آمال هذه الحركة قد انعدمت برفض مشروع بلوم فيوليت من طرف البرلمان الفرنسى وقد رأى زعماء هذه الحركة من النافع أن يبرهنوا عن ثقتهم فى وعود فرنسا بالتطوع فى الجيوش المحاربة ولكن آمالهم خابت كما خابت آمال غيرهم من محاربى ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ولما نزلت جيوش الحلفاء بشمال أفريقيا انضم الاندماجيون القدماء إلى الوطنيين ووضعوا البرنامج السياسى لجبهة موحدة « بيان ١٠ فبراير ١٩٤٣ » وبعد سنة قامت حركة شعبية عظيمة تؤيد هذه السياسة فوافق رجال الحكومة الفرنسية المؤقتة فى ذلك العهد بلسان المسيو بيروطون الوالى العام على الجزائر على تحقيق هذا البرنامج السياسى بعد انتهاء العمليات الحربية وتشكلت فى غضون ١٩٤٩ لجنة تدعى لجنة الاصلاحات الاسلامية فكانت نتيجتها المزرية قرار ٧ مارس ١٩٤٤ الذى ثارت ضده جميع الحركات التقدمية التى كانت تمثل رأى الشعب الجزائرى الملتف باجمعه حول حركة « أحباب البيان والحرية » .

تأييد الجزائر :

وفى أثناء هذه المدة كان الجيش الأفريقى يقاتل ببطولة نادرة جيوش المحور ويطاردها من تونس إلى صقلية ومن صقلية إلى ايطاليا ومن ايطاليا إلى فرنسا ومن فرنسا إلى ألمانيا وكان هذا الجيش يحتوى على ٩٠ فى المائة من الأهالى وكانت الجزائر مستودعاً لجيوش الحلفاء. ونستطيع أن نقول غير مبالغين أن برامج الحلفاء كانت تختل اختلالا عظيماً لو لا معاضدة الشعب الجزائرى والشعب المغربى بوجه عام.

الهدنة ومذبحة الجزائر :

وفى ٨ مايو ١٩٤٥ بينما كان العالم بأسره يحتفل بيوم الهدنة والانتصار على الهتلرية أراد الشعب الجزائرى أن يعبر عن أمله فى أن يرى تضحياته تحظى بالاعتبار وأن يتمكن من تحقيق مطامحه القومية ولكن الجيوش الفرنسية المكلفة بحفظ « الأمن والاستقرار » انضمت — مع الأسف — للفرق المدنية المسلحة وأحدثت مجزرة كان ضحيتها ٤٥ ألف نسمة . فكانت أبطال الفرقة السابعة من الرماة الجزائريين الذين عادوا مكللين بالنصر من ميادين القتال بافريقيا وأوروبا يجدون ديارهم مهدمة وحقولهم مدمرة ونساءهم مهتوكة الأعراض وأهليهم مقتولين بالرصاص وقد أجبرت الدولة الفرنسية أمام موجة الاستياء الهائلة التى غمرت العالم أثر هذه الحوادث على أن تتخذ موقفاً تمحو به الأثر السيىء الذى ترتكبه سياستها الاضطهادية فكان هذا الموقف مختلا وكان وليده ، قانون الأسس التنظيمية ، مختلا مثله وكان غاية ما امتاز به أنه تسبب

فى اجماع الرأى العام الجزائرى ضده هذا الرأى العام الذى عبر عنه ممثلو مختلف النزعات فى المجالس التشريعية على أن النقط التقدمية القليلة التى احتوت عليها هذا القانون قد مسخت كما ينبغى من طرف أولئك الذين كلفوا بالسهر على تطبيقها .

مصارحة .

ولماذا ؟ لسبب بسيط جداً وهو أن ضغط الرأى العام العالمى قد انقطع وأحسن اعتراف بذلك هو ما صرح به أحد ممثلى النظريات الاستعمارية المسيو باتيستينى النائب بالمجلس الجزائرى فى جلسة ٢ فبراير ١٩٥٠ عند مناقشة قضية إلغاء الأحواز الممتزجة حيث قال : « وبالأحرى فلنقل قولا فصلا وقد كنت عودتكم ذلك فيما أظن ، أيها الزملاء الأعزاء ، إن المصادقة على هذا القانون قد وقعت فى جو يخالف الجو الحاضر كثيراً ، فقد أريد التنازل — شكلياً على الأقل — لبعض النزعات وبعض المطالب الملحة فى ذلك العهد » .

فقدان الثقة :

ويمكن أن تفهم الأزمة التى أفقدت الشعب الجزائرى الثقة فى فرنسا من الروح التى تتجلى فى هذه الكلمات التى لها على كل حال فضل الصراحة والتى جاءت تعزز التجارب القاسية التى تمخضت عنها الأحداث السابقة أو المصاحبة أو التابعة لجميع الحروب .

وهذه الأزمة لم تفقد الشعب الجزائرى الثقة فى فرنسا وحدها بل فى جميع حلفائها السابقين أو اللاحقين . فبينما كان الميثاق الاطلنطى . وتصريحات أبرز الشخصيات العالمية تؤكد أمام الملأ أن أهداف الحلفاء الحربية هى تحرير الشعوب كلها من الاضطهاد

الاجنبي وتحقيق استقلالهم الوطني كانت اتفاقات كلارك درلان بالجزائر تنص على : « الاعتراف من طرف جميع العناصر الفرنسية ومن يهمهم الأمر ومن طرف السلطات العسكرية الاميريكية بأن القوات الفرنسية تؤيد وتساعد قوات الولايات المتحدة وحلفائها لطرد العدو المشترك من التراب الافريقي وتحرير فرنسا وارجاع الامبراطورية الفرنسية » .

وهكذا تغلبت تعهدات رؤساء الحكومات وها نحن اليوم على أبواب حرب جديدة نرى رجال الجيش يتفقون على رجال السياسة .

خطورة الحالة :

إن حالة الشعب الجزائري تزداد خطورة في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسياسة الاندماج يشاد بها من جديد في الاوساط الحاكمة وخنق مظاهر الشخصية الجزائرية يزداد كل يوم شدة وفي الميدان الاقتصادي نرى تفقير الجماهير الجزائرية يزداد كل يوم ونرى هذه الجماهير تأتي لتضخم صفوف المعوزين في المدن الجزائرية أو تهاجر بمئات الآلاف خصوصاً إلى الديار الفرنسية والبطالة قد رمت الشباب الجزائري والعائلات الجزائرية في بؤس مشين والقمع الاقتصادي يزرع المجاعة في بيوت البعض والروع في بيوت آخرين والحريات الانسانية الاساسية مداسة والصحافة الوطنية مخنوقة بمصادرة « الجزائر الحرة » لسان حركة انتصار الحريات الديموقراطية واضطهاد المدافعين عنها واعتقالهم بالآلاف في باريس وحرية الاجتماع معدومة عملياً حتى بالنسبة للنواب البرلمانيين والديانة نفسها لا تزال خاضعة لمراقبة الإدارة وضغطها والثقافة القومية مخنوقة دائماً والجماهير الغفيرة ترزح في قيود الجهل والأمية .

خاتمــة

هــذه هي الظروف التي يستعد فيهــا اليوم لدعوة الشعب الجزائري للاستعداد لخوض غمار حرب عالميـة ثالثة . إن للشعب الجزائري هدفاً واضحاً : (تحقيق التحرير الوطني) فهو يرى في كل أنحاء العالم شعوباً تحررت وأخرى تتحرر وهو يرى في العالم تياراً عظيماً من العطف يعينه على مهمته وأن أهــداف كفاح الشعب الجزائري وأهداف كفاح الذين يريدون تشريكه بالرغم عنــه في حرب عالمية لا يمكن أن تكون إلا متناقضة وإذا كان لكل كتــلة من الكتلتين في الحــرب التي ظهرت بوادرها شيء تدافع عنه أو تناله فان الشعب الجزائري يريد قبــل كل شيء الدفاع عن حياته وأخذ حريته ولهذا يرى من الضروري أن يذكر أمام الملأ بما يلي :

١ ــ أنه ينكر على أي إنسان الحق في اقحامه في جهاز حربي من غير سابق استشارته ومن غير اعتراف بحقوقه .

٢ ــ ويؤكد من جديد عزمه على أن لا يعمــل إلا حسب المقتضيات التي تضمن له فعلا بلوغ هدفه الذي هو الاستقلال الوطني

٣ ــ ويبدي أمله في أن يرى الوئام الدولي يحل محل المسابقة إلى الحرب وفي أن لا تؤدي الضروريات السترا تيجية ـ على الأقل ـ إلى نسيان إرادة الشعوب وعدم تقديرها حق قدرها .

٤ ــ وبالجملة فالشعب الجزائري لن يعتبر نفسه أبداً حليفــاً لمن ينكر حقــه في الحرية والاستقلال .

الجزائر في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠

عن حركة انتصار الحريات الديموقراطية

الأمين العـــام

الحسين الأحول

الوفـد الجزائـرى
لجنة تحرير المغـرب العربـى

ملحـــق رقم 03

مذكـــــــــرة

بشأن عرض القضية الجزائرية على هيئة الامم المتحـــدة

مقدمة من الوفد الجزائرى بلجنة تحرير المغرب العربى

الى جامعة الدول العربيـــة

يتشرف الوفد الجزائرى بلجنة تحرير المغرب العربى ، بمناسبة اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، ان يلفت نظر حضرات السادة رؤساء واعضاء الوفود العربية الى ان الوفد الجزائرى كان قد طلب فى اجتماع اللجنة الاخير رفع القضية الجزائرية الى هيئة الامم المتحدة فى دورتها المقبلة ، وقدم مذكرة مفصلة عن الوضعية الراهنة فى الجزائر ، وعن الاسانيد القانونية التى ينبغى الاعتماد عليها فى تقديم هذه القضية الى الامم المتحدة على اساس ان الجزائر قطر منفصل الكيان عن فرنسا .

وفى خلال المدة التى اعقبت آخر اجتماع اللجنة السياسية قام الوفد الجزائرى ببذل مساعيه لدى الدول العربية لاقناعها بالاقدام على هذه الخطوة ، وكللت هذه المساعى بتبنى حضرة صاحب الجلالة الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية للقضية الجزائرية ، فوعد جلالته بأن يرفع القضية باسم حكومته بعد الاتفاق على ذلك مع سائر الدول العربية .

ويهم الوفد الجزائرى ان يؤكد ان الشعب الجزائرى مصمم على الكفاح فى سبيل نيل حريته واستقلاله ، وانه بسبيل الالتقاء القريب مع شقيقتيه مراكش وتونس فى ميدان الكفاح الموحد ، ولكنه يود ان يطمئن قبل ان ينزل الى هذا الميدان من جديد لموقف الدول العربية من قضيته ، ولدى استعدادها لاحتضان كفاحه ، ولذلك فهو يرغب فى ان تبدأ الدول العربية باتخاذ خطوتها الاولى فى هذا السبيل ، وهى رفع القضية الجزائرية الى الامم المتحدة فى دورتها المقبلة ، حتى اذا ما اقبل على الكفاح وما يتطلبه من تضحيات كان على يقين من أن قضيته تحتل مكانها فى المجال الدولى ، وان اخوانه العرب من ورائه يساندونه ويرفعون صوته .

وغير خاف ان الجزائر تحتل المركز الوسط فى بلاد المغرب العربى ، وتعمل فرنسا على توطيد استعمارها فيها لتكون نقطة ارتكاز لها فى استعمار كل من مراكش وتونس ، ولذلك فقد حرصت دائما على ان تعتبرها جزءا من بلادها حتى تكون حجة لها فى ضرورة استمرار نفوذها فى القطرين الشقيقين .

ولا سبيل الى دحض هذه الحجة الا باخراج الجزائر من عزلتها ، وذلك برفع قضيتها الى الامم المتحدة وجعلها فى صف واحد مع قضيتى تونس ومراكش ، وبذلك تتوحد هذه القضايا فى الميدان الخارجى ، كما توحدت فى الميدان الوطنى الداخلى .

وقد نمى الى الوفد الجزائرى ان بعضا من مندوبى الدول العربية الدائمين فى الامم المتحدة ينصحون بعدم تقديم قضية الجزائر فى الدورة المقبلة بدعوى ان من شأن ذلك عرقلة قضيتى مراكش وتونس .

ويهم الوفد الجزائرى ان يؤكد ان الامر على العكس من ذلك ، اذ ان تقديم قضية الجزائر من شأنه ان يزيد فى الضغط على فرنسا وربما حملها على انتهاج سياسة الاعتدال والرضوخ الى استجابة مطالب الوطنيين فى القطرين الشقيقين ، املا فى تخفيف الضغط عليها ومواصلة فضح اعمالها فى المجالات الدولية .

ومن ناحية اخرى فان الدول الغربية دأبت على اعتبار اقطار شمال افريقيا الثلاثة ميدانا استراتيجيا واحدا ، ويهمها ان يستتب الامن والسلام فيها جميعا ، فعلينا ان نثبت لهذه الدول من جانبنا انه لا سبيل الى ذلك ايضا الا بمراعاة مطالب الاقطار الثلاثة فى الحرية والاستقلال ، وذلك ما يستدعى ان نبادر برفع قضية الجزائر الى الامم المتحدة لكى ينفسح امامها المجال كما انفسح امام قضيتى مراكش وتونس .

ومن ناحية ثالثة فان الوطنيين الجزائريين مستعدون لبذل ارواحهم فى سبيل حريتهم ، ولكنهم يودون ان يعرف العالم الدولى قضيتهم واهدافهم ، ولا يستطيعون ان يضحوا مرة اخرى بـ ٤٥ الف مواطن على مذبح الاستعمار دون ان يعلم العالم الخارجى عنهم شيئا كما حدث فى سنة ١٩٤٥ .

ولهذه الاسباب مجتمعة يلح الوفد الجزائرى على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى اتخاذ قرار موحد بشأن رفع القضية الجزائرية الى الامم المتحدة فى الدورة المقبلة ليكون ذلك عنوانا على بداية الاهتمام الجدى من الدول العربية بهذه القضية ، واشعارا للجزائريين بالثقة والاطمئنان ، حتى يلتقوا مع اخوانهم المراكشيين والتونسيين فى ميدان واحد ، داخليا وخارجيا .

القاهرة فى ٥ سبتمبر ١٩٥٤

NOTES: M.YAZID (Juillet 1957)

1/ L'objet de ce rapport est de tracer les grandes lignes des activités de la Délégation Extérieure en vue d'internationaliser la question algérienne depuis le 1er Novembre 1954. Nous analyserons brièvement les grandes Conférences et Sessions internationales qui ont marqué les différentes étapes de cette activité. Nous laisserons de côté l'aspect "arabe" (Ligue Arabe et pays arabes) de l'action pour l'internationalisation de la questie algérienne.

2/ Les directives transmises à la Délégation Extérieure au début de novembre 1954 par M.BOUDIAF, envoyé par les frères de l'intérieur, se ramenai sur le plan politique à :

a) Faire sortir le problème algérien du cadre français.
b) Porter le problème algérien à la hauteur des problèmes tunisien et marocain sur le plan international.
c) Faire saisir les Nations-Unies (Conseil de Sécurité ou Assemblée Générale) de la question algérienne. Notre seule Charte politique était le texte de l'Appel lancé par le FLN le 1er Novembre 1954.

3/ Notre première préoccupation était de faire reconnaitre la Délégation Extérieure comme réelle expression de la Résistance algérienne. La constitution d'un front commun extérieur avec les Tunisiens et Marocains devint alors une nécessité absolue. Il est indispensable de noter que l'appui inconditionnel qui nous a été donné par les représentants à l'extérieur du Néo-Destour et de l'Istiklal a été l'un des éléments qui nous a permis d'accomplir notre tâche, surtout durant la période difficile de 1955. Cet appui nous a été d'une grande aide particulièrement pour la préparation de la Conférence de Bandoeng et de la 10éme Session de l'Assemblée Générale des Nations-Unies.

4/ La première décision d'application des directives de l'intérieur a été de concentrer nos premiers efforts sur les pays arabes et les pays d'Asie du Sud-Est. Pendant que les frères restés au Caire étaient chargés de faire pression sur la Ligue Arabe, une délégation était envoyée en Asie avec mission de préparer une éventuelle conférence afro-asienne dont on commençait à parler alors.

5/ La Délégation Extérieure rencontra au Caire une grande réticence de la part des pays arabes pour engager d'autre action que celle des déclarations et communiqués "prudents". Le gros obstacle, aussi étonnant que cela puisse paraitre, était l'aspect juridique de la question algérienne. Seule l'Arabie Séoudite nous accorda son soutien et aprés de longues discussions ce fut elle seule qui signa, le 5 Janvier 1955, la lettre adressée au Président du Conseil de Sécurité, lettre attirant l'attention du Conseil sur la situation en Algèrie mais ne demandant pas de réunion.

6/ La délégation chargée du travail en Asie du Sud-Est devait concentrer ses efforts sur les puissances dites de Colombo (Birmanie, Ceylan, Inde, Indonésie et Pakistan). Les Premier Ministres de ces cinq pays devaient se réunir à Bogor (Indonésie) les 28 et 29 Décembre 1954. Les deux délégués arrivèrent en Indonésie quelques jours avant la Conférence. Le souci essentiel était de faire mentionner la question algérienne dans le communiqué final. Le mémorandum soumis par la délégation et rédigé au Caire faisait de la "reconnaissance du droit à l'auto-détermination" la pierre de touche de nos positions politiques. Malgré de longues discussions avec

.../...

les cinq Premier Ministres et leurs conseillers, le résustat recherché ne fut pas atteint. Le communiqué final ne fit mention que de la Tunisie et du Maroc. L'argument qui nous fut opposé était bien simple : "aux Pays arabes de prendre d'abord position nettement", ce qui l'était pas le cas à l'époque. Néanmoins, les cinq Premier Ministres ayant décidé de convoquer une Conférence Afro-Asienne pour Avril 1955, il ne restait plus qu'à préparer cette Conférence.

7/ La préparation de la Conférence de Bandoeng fut faite selon deux lignes. Premièrement : mise sur pied d'une délégation nord-africaine unique qui aurait un statut d'observateur (Il nous était apparu que la question algé--rienne ne pourrait se frayer un chemin vers l'internationalisation que dans son contexte maghrebin). Deuxièmement : tournée de propagande en Indonésie, en Birmanie, aux Indes, au Pakistan et à Ceylan, ce qui fut fait entre Janvier et Avril 1955.

8/ La Délégation nord-africaine à la Conférence de Bandoeng (18 Avril 1955-) présenta un mémoire commun avec une annexe sur l'Algérie. Le mémorandum demandait à la Conférence de soutenir le droit du peuple algérien à l'auto-détermination et demandait à ce que la question algérienne soit portée devant les Nations-Unies. Nous parlions également d'Assemblée Constituante Souveraine. On sait que la Conférence adopta à l'unanimité une résolution exprimant son soutien pour notre droit à l'autodétermination et à l'Indépen-dance, allant ainsi plus loin que nous l'espérions.

9/ Au lendemain de la Conférence de Bandoeng, des espoirs étaient permis pour la 10ème Session de l'Assemblée Générale des N.U. Nous nous mimes à préparer cette Assemblée Générale en collaboration avec le Bureau de l'Istiklal à New-York. C'est ainsi que le 26 Juillet 1955, une requête signée par 13 pays fut envoyée au Secrétaire Général demandant l'inscription de la question algérienne à l'ordre du jour. Le 22 Août 1955, du Caire nous adressions aux pays membres des N-U, un mémorandum demandant à l'Assemblée Générale "de hâter la création de conditions nécessaires à un règlement pacifique du problème algérien" en nous appuyant sur l'article de la Charte des Nations-Unies sur le "droit à l'autodétermination".

10/ La décision d'inscription de la question algérienne à l'ordre du jour de la session fut prise en séance pleinière à une voix de majorité malgré un avis défavorable du Bureau. Les chances de succès étant minces, nous avons fait du débat pour l'inscription à l'ordre du jour, un débat sur le fond. Le retrait de la délégation française devait cependant avoir ses effets néanmoins. Parmi ceux qui avaient voté en notre faveur (pays d'Afrique, d'Asie et d'Amériq ue Latine), de nombreuses délégations commencèrent à regretter leur vote, car elles ne croyaient pas au retrait de la délégation française. Sur ce, est venue se greffer la question de l'admission de nouveaux membres, la plupart étant Afro-Asiens; le vote de la France était indispensable pour l'obtention de 7 voix au Conseil de Sécurité. On vit alors se dessiner un mouvement en vue d'obtenir un nouveau vote sur l'inscription de la question, en vertu d'une disposition de l'article 22 de la Charte des N-U. Plusieurs délégations qui avaient voté pour l'inscription nous ont avisé qu'elles avaient des instructions de renverser leur vote. Une motion demandant un nouveau vote fut déposée par la Colombie, manoeuvrée par la France. Devant la menace de voir la première décision purement et simplement annulée, le Groupe Afro-Asien a préféré adopter une attitude de demi-retrait devant préserver les chances que nous avions pour la session suivante. Ce calcul devait s'avérer juste.

.../...

11/ La période entre la 10 ème et la 11ème session de l'Assemblée Générale des Nations-Unies a été consacré à la reprise en mains des gouvernements des pays susceptibles de nous aider sur le plan international. Des délégations ont été envoyées en Asie, dans les pays arabes et en Amérique Latine. En Juillet 1956, une importante délégation a été envoyée à Brioni pour remettre un mémorandum aux Trois chefs de gouvernements (Inde, Egypte et Yougoslavie). C'est durant cette période que la Délégation Extérieure a mis l'accent, dans toutes ses lettres, sur "la reconnaissance du droit à l'indépendance" comme préalable à toute négociation franco-algérienne.

ملحــــق رقم ٥١

لجنة تحرير المغرب العربي
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت

قسم الجزائر

القاهرة فى ١٥/ ٢/ ١٩٥٥
تليفون رقم ٥٨٩٤٤ - نشرة رقم ٣٠٨

مذكرة الحكومة العربية السعودية الى مجلس الامـن
فى شأن بحث قضيـة الجزائـر

ارسل سعادة السيد أسعد الفقيه سفير المملكة العربية السعودية بواشنطون ومندوبها الدائم بهيئة الامم المتحدة الى كل من رئيس مجلس الا من والسكرتير العام للامـم المتحدة مذكرة ايضاحية فى شأن القضية الجزائرية بعد طلب بحثها فى المجلـس وفيما يلى نص المذكـرة :

فى خلال الاسبوع الاول من شهر نوفمبر الماضى عبرت حركة المقاومة الوطنية فى الجزائر عن نفسها مـرة أخرى بقيامها فى وجه مظالم الادارة الفرنسية الماحقة ، ولقد امتازت الحركة الوطنية هذه المرة بتنظيماتهـا المنسقة واتساع مدى عملياتها ، ووصفت جريدة "نيويورك تايمز" هذه الحركة بأنها أخطر قيام مسلح واجهتـه فرنسا منذ ثلاثين سنة ...

لقد عمدت الحكومة الفرنسية وسلطاتها على الفور الى اخماد وازالة هذه الثائرة القومية بجميع الوسائـل المتوفرة لديها وحاولت تشويه سمعة وأهداف الوطنيين كما قامت بتضييق الخناق والمراقبة على الاخبار الـواردة من المنطقة . وعلى الرغم من هذه التدابير كلها لم يسع فرنسا سوى ابداء دهشتها الكبرى لهذا القيام العظيم عندما اتضح لها أن جميع قوات الجيش والبوليس على كثرتها داخل البلاد قد عجزت عن القبض على ناصية الحال ، ومنذ اليوم الاول استدعت من فرنسا نفسها عدة مئات من رجال جيشها بكامل عدتهم وعتادهم بطريق الجو ، كما استقدمت ثلاثة فيالق اضافية من رجال المظلات بأمر رئيس الحكومة ، ثم استمر بعد ذلك تدفق القوات الى الجزائر بكامل التجهيزات . واعلن مسيو منديس فرانس فى الحادى عشر من ديسمبر الماضى فى الجمعية الوطنية أنه أرسل الى الجزائر لغاية ذلك التاريخ نحو اربعين الف جندى ، وانه جرى ارسال مثل هذا العدد أيضا الى تونس ، وان الحكومة جادة فى تقوية تجهيزات هذه القوات وتنظيماتها . وحدث قبل ذلك بخمسة أيام أن صرح وزيـر الداخلية فى الجمعية الوطنية الفرنسية أن لفرنسا اكثر من سبعين الف جندى فى الجزائر ، وأن مثل هذا العدد ليس بالكثير على فرنسا لدعم عزمها على الاحتفاظ بالجزائـر .

لقد أعلن رئيس الحكومة الفرنسية فى الجمعية الوطنية بكل صراحة أن اظهار القوة هو الطريقة الوحيدة لتثبيت وجود فرنسا فى شمال افريقيا . وهكذا عهد الى القوات العسكرية الفرنسية بتصفية قوات المقاومة الوطنية ، وقد قدرت جريدة "لوموند" عدد القوات الوطنية فى المعارك الاولى بنحو أربعة آلاف مواطن ، وأعلنت أنهم كانوا مرتدين جميعهم البدلات العسكرية ومسلحين بالبنادق ومتخذين قاعدة لعملياتهم العسكرية فى منطقـة الاوريس .

وفى نفس الوقت الذى اتخذ فيه الفرنسيون هذه التدابير العسكرية الواسعة النطاق فقد استعملوا طرقهم التعسفية الاستعمارية الهمجية المعتادة والقوا القبض بالمئات على الافراد فى طول البلاد وعرضها ، واصدروا قوانين بمنع الاحزاب الوطنية وتعطيل الصحف القومية ، وقيدوا الحريات الشخصية وأمروا الالوف من الناس بترك

منازلهم ، وذلك فى الوقت الذى احتلت فيه الجنود الفرنسية مدنا بكاملها فى المناطق المحيطة بتجمعات الوطنيين .

وصرح وزير داخلية فرنسا أن حكومته لن تعير مطالب الوطنيين الجزائريين أى اهتمام ، ونظرا لخطورة الحالة فقد صرح أيضا امام لجنة الشئون الداخلية التابعة للجمعية الفرنسية العمومية بأن المفاوضات الوحيدة مع الجزائريين الوطنيين هى الحرب .

وعلى الرغم من شحة الانباء الصحفية الواردة عن الحالة فى الجزائر ، فقد استمرت الاخبار المخيفة تتسرب عن قرب قيام عمليات دامية . وتكلمت جريدة "لوموند" عن (الحرب الصغرى) التى تزداد حدتها وقسوتها فى كل يوم . وجاء فى نبأ نشرته جريدة "نيويورك تايمز" بتاريخ ١٩ ديسمبر الماضى أن العمليات العسكرية ضد الوطنيين بدأت بشكل جدى ، واخذت تزداد شدة ، وذهب وزير الداخلية الفرنسية الى أبعد من ذلك فقال ان الترتيبات قد اتخذت لجلب قوات تابعة لمنظمة الحلف الشمالى الاطلنطى الى الجزائر حالما تقتضى الضرورة ذلك .

ان حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها ينظرون الى الحالة الحاضرة فى الجزائر بتخوف عظيم واهتمام عميق ، وهذا فضلا عن القلق والاهتمام الذى نعتقد انه يسود العالمين العربى والاسلامى بنتيجة هذه الحالة أيضا ، وهنا تعود بنا الذكرى الى المذابح الكريهة والفظائع التى اقترفتها فرنسا فى سنة ١٩٤٥ ، عندما قامت عساكرها وطائراتها باجتياح عشرات القرى بولاية قسطنطين فى الجزائر ، وفتكت باكثر من أربعين ألف رجل وامرأة وطفل بدون سبب ولا مبرر .

ان حكومتى ترى أن الوضع فى الجزائر يخلق حالة يخشى أن تؤدى الى احتكاك دولى وينجم عنها خطر على صيانة السلم والامن العالمى ، وان حكومة بلادى وشعبها كانوا وما برحوا يراقبون بقلق زائد محاولة فرنسا محو الطابع الوطنى والثقافى والدينى للجزائر .

وان حكومة فرنسا لتستهدف فى محاولتها هذه الكريهة محق كيان بلاد عربية مسلمة تحت ستار الوضع الراهن الذى فرضته عليها . وهى تحاول الآن تحت ستار الوضع المزيف هذا ، أن تبرر عملياتها العسكرية الحاضرة التى تشنها بلا هوادة ولا رحمة بموجب خطة مرسومة لتصفية حركة المقاومة الوطنية ضد الحكم الاستعمارى الفرنسى الغاشم فى الجزائر .

ملحق رقم 06

مذكـــرة مقدمـــــة

الى مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الثانيـة والعشريـــن

بتاريــخ ٢٧ نوفمـبر سنة ١٩٥٤

مـــن الوفـد الجزائـــرى فـى القاهـرة

دخلت الجزائر منذ يوم أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ فى ثورة مسلحة ضد الاحتلال الفرنسى ، فواجهت هذه الحركة الثورية الواسعة النطاق والتى تزداد انتشارا ، قوى ارهابية استعمارية لها وسائل ضخمة لتحقيق أهدافها ، وأخذت تحاول بوحشية بالغة القضاء على هذه الحركة التحريرية . وان تصريحات رئيس الحكومة الفرنسية لا تترك اى مجال للشك فى عزم فرنسا الراسخ على عدم الاعتراف بحق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره ، كما أن مسيو ميتران وزير الداخلية الفرنسية قد أعرب من جهته بكل وضوح عن موقف الحكومة الفرنسية ، وذلك عند ما صرح أمام مجلس النواب الفرنسى قائلا " ان المفاوضة الوحيدة فى الجزائر هى الحرب . "

ان هذه الحرب التى يريد الفرنسيون أن تكون بدون رحمة أو شفقة وأن تكون حاسمة ـ قد بدأت بعض مظاهرها تتحقق فى الوقت الحاضر بارسال ألوية عديدة الى ميدان المعارك ، وخاصة حوالى مرتفعـات (الاوراس) . وتشتمل هذه القوات على فرق من المشاة ، والجندرمة ، وجنود المظلات ، والمدرعات ، والطيران ، كما يشارك البوليس الحكومى والبوليس السياسى فى هذه الحملة الارهابية التى لم تشهدها تونس أو مراكش الى الآن .

وقد أعلنت القوانين الاستثنائية وحالة الطوارئ فى جميع أنحاء البلاد ، ومنع التجول ليلا فى بعض المناطق ، وألغيت جميع القطارات الليلية ابتداء من ... نوفمبر الحالى ، وصودرت جميع وسائل النقل البرى سواء أكانت تابعة للافراد أو للشركات ، ووضعت ... تحت السلطات العسكرية ، كما سخر أخيرا الاشخاص فى بعض المناطق ، واعتقل آلاف المواطنين فى الجزائر ، وشرع فى التحقيق معهم مع تعذيبهم بالطرق التى أصبحت مأثورة عن البوليس الفرنسى فى الجزائر .

وكأن هذا لم يكف السلطات الاستعمارية ، فأخذت الصحافة الاستعمارية ومحطات الاذاعة الفرنسية أيضا توالى توجيه النداءات لاستعمال الشدة والقسوة ، وتعبر فى كل يوم عن حنقها وغضبها على جيش التحرير الوطنى . كما أخذ كبار الاستعماريين يلحون فى طلب تأليف فرق مدنية مسلحة لتعزيز القوات البوليسية والعسكرية فى عملها ، حتى تصل فى أقرب وقت الى القضاء على المقاومة الجزائريـة .

وأخيرا طلعت الصحافة على العالم فى يوم ٢١ نوفمبر الحالى بخبر يفيد أن هيئة أركان حرب القوات الفرنسية فى منطقة (الاوراس) ألقت من الجو فوق كافة المنطقة منشورات تتضمن تهديدا ووعيدا للسكان المدنيين الذين لا يجلون عن المنطقة فى الاربع والعشرين ساعة التى تلى هذا الانذار الاجرامى ـ فى حين انه من المستحيل أن يصل هذا الانذار الى جميع ... منطقة (الاوراس) ، وانه لو تم ذلك ـ فرضا ـ فانه لا يمكن أن يتصور اى انسان أن يتمكن جميع السكان ـ وعددهم ١٢٠ ألفا ـ من مغادرة منطقة جبلية وعرة تمتد مساحتها الى ١٢ الف كيلومتر مربع فى ٢٤ ساعة فقط . وفوق هذا كله كيف يمكن أن تغادر

آلاف العائلات ممتلكاتها وأرزاقها ، وأن تتركها عرضة لنهب العصابات الاستعمارية ؟؟ وفعلا ، فان السكان لم يرضخوا لهذا النداء .

والحقيقة أن هيئة أركان حرب القوات الفرنسية عند ما وجهت انذارها لاجلاء السكان عن اقليم (الاوراس) كانت تعرف معرفة جيدة أن هذا الانذار سوف لا يكون له أى تأثير للاسباب التى سبق شرحها ، وهى لذلك لم تهدف الا الى تبرير المذبحة الواسعة النطاق التى بتبدأ فيما بعد ، والتى تماثل المذابح التى وقعت فى (سطيف) و (قالمة) فى عام ١٩٤٥ فاستشهد فيها ٤٥ ألف جزائرى ، فى حين أن قوات التحرير الوطنية لم تتعرض للمدنيين الفرنسيين ، وان القتلى منهم كانوا فى اشتباكات مع القوات العسكرية ، وهذا أمر لم تنكره الصحافة الفرنسية نفسها .

وتقوم فرنسا الى جانب جريمة الابادة بالجملة التى تستعد لارتكابها ، بنشاط دبلوماسى فى العالم بأسره لعزل الجزائر ومنع الرأى العام العالمى من اعلان عطفه وتأييده ، كما تنشر دعاية واسعة تقوم على الكذب والخداع تهدف الى تشويه الاسباب العميقة والانسانية لهذا الانفجار الذى حمل الشعب الجزائرى على أن يثور ليدافع عن استقلاله بالسلاح ، بالاضافة الى هذا كله تحاول الحكومة الفرنسية — بعد أن أدهشتها الحركة الجزائرية — أن تعرض على الرأى العام العالمى نظريات مختلفة ترمى جميعها الى نفس الاستنتاجات :

١) انكار وجود قضية جزائرية لها صبغة سياسية حقة .
٢) الادعاء بأن الجزائر تمثل ثلاث مقاطعات فرنسية .
٣) الادعاء بأن هناك تدخلا أجنبيا فى الحوادث الجارية فى الجزائر .

وقد أزعج فرنسا تحقيق جبهة شمال افريقيا فى العمل المباشر ، ولذلك أخذت تقوم بمناورات تريد بها منع تأليف جبهة سياسية فى شمال افريقيا بفصل القضية الجزائرية عن القضيتين التونسية والمراكشية حتى يتم قمع الحركة الجزائرية ثم قمع كل من تونس ومراكش .

وهذا ما رمى اليه مسيو منديس فرانس بتدخله لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وبالمساومة التى تقوم بها فرنسا ازاء الدول العربية عامة ومصر خاصة .

هذا هو موجز الحالة ، ولسنا فى حاجة الى ملاحظة خطورتها ، وما فيها من تهديدات لمستقبل أحد عشر مليونا من اخوانكم الجزائريين . ولسنا فى حاجة كذلك الى أن نلاحظ أهمية التأييد العربى وخاصة اذا تمثل هذا التأييد فى عدة ميادين بصفة عاجلة لتقوية كفاح الشعب الجزائرى حتى يكون لذلك تأثير على فرنسا يضطرها الى اعادة النظر فى مواقفها .

ففى هذه الساعات الحرجة التى تجتازها بلادنا ، يوجه الشعب الجزائرى الذى يتألم ويكافح بكل عزيمة نداء حارا كله ثقة فى اخوانه العرب . وهو يرى انه محق فى اعتماده على العالم العربى ، وان من واجب هذا العالم العربى أن يقدم له التأييد الذى تقتضيه تطورات الق . .

ويرى الشعب الجزائرى أن كفاحه وكفاح المغرب العربى ضد الاستعمار الفرنسى يجب أن يتحول الى كفاح يقوم به العالم العربى كله ضد الاستعمار الفرنسى حتى يتحقق النصر . وقد سارت الجامعة العربية فى هذا الطريق وكان لقرارات الدورة الاخيرة ، القاضية بتأييد الحركات التحريرية فى المغرب العربى بكل الوسائل صدى طيب يدل على اهتمام متزايد بهذا الجزء من العالم العربى الذى يعيش فى شقاء بر .

ان هذا القرار الذى صدر علانية يجب الا يبقى حبرا على ورق اذا كان العالم العربى يريد تفادى انعدام الثقة واليأس وحدوث كارثة عامة .

ان الجزائر تجتاز فترة تحول فى تاريخها ، وهى البلاد العربية الوحيدة المنضمة بالاكراه الى حلف الاطلنطى ، بناء على قوانين ليست لها اية قيمة حقيقية ، وانه لا يعقل فى حين تقاوم فرنسا الحركة التحريرية بالاعتماد على تضامن دول حلف الاطلنطى الا يقع الاعتماد على التضامن العربى للدفاع عن حق الشعب العربى فى شمال افريقيا حتى يلتحق بالاسرة العربية لبناء المصير المشترك فى الحرية والمجد .

وقد تحمل الشعب الجزائرى مسئوليته كاملة ، ولذلك فان على اخواننا العرب أن يتحملوا مسئولياتهم .

وان الشعب الجزائرى لمقتنع بأن مستقبله بل مستقبل العالم العربى بأسره مرتبط بكفاحه ، وان فى انتصار القضية الجزائرية انتصارا لقضية شمال افريقيا بأسرها كما ان فشلها سيترتب عليه حتما - ان عاجلا او آجلا - فشل قضية شمال افريقيا .

ولهذه الاسباب كلها فان الوفد الجزائرى يرى من واجبه أن يطلب من مجلس الجامعة الموقر اتخاذ الاجراءات العاجلة التالية :

١- فى الميدان السياسى

أ - عدم الاعتراف واستنكار وضعية الجزائر فى حلف الاطلنطى التى خلقها الاستعمار وفرضها على الشعب الجزائرى فرضا .

ب - توكيد حق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره بكل حرية .

جـ - تسجيل القضية الجزائرية فى الامم المتحدة فى أقرب وقت .

٢ - فى الميدان الدبلوماسى

أ - القيام بمساع لدى الحكومات الصديقة لتوحيد السياسة المشتركة ضد تأييد تحرير الجزائر .

ب - الضغط الدبلوماسى والاقتصادى والثقافى على فرنسا .

القاهرة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٤

ملحـــق رقم 07

A — V

220

Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques

Comité Directeur
Secrétariat Général

2, Place de Chartres
ALGER
Téléph. : 277-84

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

اللجنة الادارية — الامانة العامة

بطحاء شارتر رقم ٢ الجزائر

الهاتف : ٢٧٧٠٠٤

Alger, le

صابل دى لون (فرنسا)
الجزائر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ١٩٥ ١٩٠

يسرني، انا الحاج احمد مصالي، رئيس الحركة القومية الجزائرية، بأن أبادل سعادة الاستاذ الكبير السيد عبد الخالق حسونة، بصفته امينا عاما لجامعة الدول العربية، وحضرات السادة معاونيه الامناء الساعدين — التحية العربية — الاسلامية.

ويهمني ان انهي لحضراتكم، ولكل من يقتضي هذا التوكيل، بأني قد فوضت ووكلت نيابة عني، وعن الحركة الوطنية الجزائرية التي اتشرف برئاستها — الاستاذ احمد مزغنة امين الحركة، والمشرف عن شئونها الخارجية.

وذلك للسفر الى الشرق للاتصال بالامانة العامة لجامعة الدول العربية، وسائر القائمين على شئون الشرق العربي — الاسلامي — الاسيوي من حكوميين، ورسميين، ودبلوماسيين، وشعبيين، ليشرح لحضراتهم مختلف اوجه القضية الجزائرية، وماتتطلبه، وخاصة منذ اندلاع ثورتنا المباركة.

وتجري صلاحية هذا التوكيل، وهذا التفويض منا للاخ احمد مزغنة على كل ما يقوم به من بحث شئون وفدنا في مصر، ومراقبة اعماله، وتنظيم تكوينه، واعادة تأسيسه بما اتفقت عليه كلمتنا، والتفته رغبة الاحرار والمجاهدين.

ولهذا فنحن نرجو من الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ومن كل من يهمه هذا التوكيل من رسميين، وحكوميين، وشعبيين في سائر الدول العربية، والاسلامية والاسيوية، ومن اعضاء وفدنا في مصر — ان يتعاملوا بمقتضاه مع الاستاذ احمد مزغنة، وان يتعاونوا معه، ويسهلوا له مهمته التي هي مهمة كل الاحرار والمجاهدين الجزائريين.

كما نرجو من الامانة العامة ان تتكرم بأن تبعث من هذا التوكيل نسخا الى سائر وزراء خارجية الدول العربية، والى حضرات السادة الممثلين الدبلوماسيين : العرب والمسلمين والاسيويين في مصر.

الامضاء (مصالي الحاج احمد)

صابل دى لون (فرنسا) في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

مصالي الحاج احمد

رئيس الحركة القومية الجزائرية
والمعتقل تحت الحراسة البوليسية
بصابل دى لون (فرنسا)

Fethi Dib, Abd-Nacer and the Algerian Revolution (in Arabic) p. 642.

ملحـــق رقم 08

قـــــــرار

نظراً لحق الجزائر الشرعي في الاستقلال والسيادة القوميـــة •

نظراً لان الحكومات الفرنسية المتتابعة تقوم في الجزائـــر بحرب استعمارية حقة ترمـــى الى ابادة الشعب الجزائري •

نظرا لان هذه الحرب قد أثارت سخـــط واحتجـــاج اوساط هامـــة مـــن الرأي العام الفرنســـي •

نظرا لانها سببت خســـائر ماديـــة وخسائـــر فادحة فـــى الارواح وادت الى هجرة مئات الالاف مـــن السكـــان الى تونـــس ومراكـــش يضاف اليهـــم عـــدد اكبر من الجزائريـــين الذيـــن اصبحـــوا بلا مأوى فـــى بلادهم وغدوا فى حاجـــة ماســـة الى مساعدة عاجلـــة •

نظرا لاصرار فرنسا علـــى عـــدم الدخـــول في أيـــة مفاوضات جديـــة وهو اصرار ازداد وضوحـــا ورغـــم توصيات هيئة الامم المتحدة حينمـــا عرض كل من ملـــك مراكـــش ورئيس جمهورية تونس وساطتهما بين الطرفين •

نظرا لان هذه الحرب التى فرضـــت على الشعب الجزائري تهدد أمن الشعـــوب الافريقية والسلام العالمي •

فان مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية الاسيوية المنعقد فى القاهرة

١ــ يستنكـــر الحرب الاستعمارية الـــتى تشنهـــا القوات الاستعماريـــة الفرنسيـــة والفظائـــع التى تقترفهـــا ضـــد الشعـــب الجزائـــري الذى يكافـــح في سبيـــل استقلالـــه •

٢ــ يؤكـــد تضامنـــه للكفاح البطولى الذى يقوم بـــه الشعب الجزائري و

٣ــ يصـــر على

أ ــ الاعتراف باستقلال شعب الجزائر فوراً •

ب ــ وان يشـــرع حالا فى مفاوضـــات على اساس هـــذا الاستقلال بين الحكومـــة الفرنسيـــة وجبهـــة التحرير الوطنية الجزائرية التى تمثل الشعب الجزائري •

حـــ يطالب بالافراج عن الزعماء الخمسة وجميـــع الوطنيـــين الجزائريين الموجوديـــن فى السجون والمعتقلات •

٤ــ يستنكـــر تجنيد الافريقيين فى الجيش الفرنسى الذى يحارب فى الجزائر

ويوجهون نداء الى هؤلاء ليرفضوا مقاتلة اخوانهم .

٥ـ يطلب من جميع شعوب العالم وخاصة شعوب افريقيا وآسيا ان ينظموا حملات صحفية وان يقوموا بمظاهرات وان يتخذوا جميع الوسائل الاخرى القادرة على تعبئة الرأى العام ضد الابادة فى الجزائر وحمل فرنسا على احترام حقوق الانسان واتفاقيات (جنيف) الخاصة بقوانين الحروب .

وبناء على ما سبق

أ ـ يصبح اليوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٨ يوم التضامن مع الجزائر فى كل من افريقيا وآسيا وذلك عن طريق المظاهرات والاجتماعات وجمع التبرعات الخ

ب ـ يوصى بتشكيل لجان لتحرير الجزائر ويوجه نداء عاما لشعوب آسيا وافريقيا ليمدوا الشعب الجزائرى بالمال والملابس والادوية والغذاء وبكل وسيلة من وسائل المساعدات المادية .

جـ ـ يوصى بمساعدة اللاجئين الجزائريين المحتاجين الى مساعدة سريعة .

٦ـ يوجه نداء الى جميع الحكومات وخاصة الى حكومات آسيا وافريقيا

أ ـ لتتولى الدفاع عن استقلال الجزائر لدى المنظمات الدولية .

ب ـ لتستخدم جميع الوسائل اللازمة لحمل الحكومة الفرنسية على وضع حد للحرب فى الجزائر .

جـ ـ لتبعد الوسائل المناسبة لحمل الحكومات التى تساعد فرنسا فى حربها ضد الجزائر على وضع حد لهذه الحرب .

ملحق رقم 09

مكاتب جبهة التحرير الوطني بالخارج من 1 نوفمبر 1954

إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة عام 1958 (1).

إسم الممثل	البلد	تاريخ التأسيس	ملاحظات
أحمد بن بلة			
حسين آيت أحمد	القاهرة	1954	المكتب الرئيسي
محمد خيضر			
العباس بن الشيخ	السعودية		
الحسين		1954	
	نيويورك		
حسين آيت أحمد		1956	
	الأردن		
عبد الرحمن العقون		1956	
	العراق		
أحمد بودة	سوريا		
عبد الحميد المهري		1956	
	أندونيسيا	1956	
الأخضر الإبراهيمي			
محمد الصديق بن يحي	باكستان	1956	
محمد كلو	بلغراد		

بن يوسف بن خدة			
	ستوكهولم		
خالي عبد الرحمن	المغرب	1956	
مصطفاوي شوقي	تونس		
		57/ 56	
بوقادوم			
	بون		
		1956	
كرامان عبد الحفيظ	نيودلهي	1956	
الشريف قلال	الأرجنتين		
بن عياد ، آغا فرحات	أكرا (غانا)	1957	
توفيق بوعتورة			
	الجامعة العربية	1957	
الغسيري محمد	طوكيو (اليابان)	1957	
كيوان عبد الرحمن	الصين الشعبية		
		1957	
	ألمانيا الغربية		

1 - INVENTAIRE SIGNALETIQUE : MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES ACTION DE POLITIQUE EXTERIEURE DU F.L.N du G.P.R.A 1954-1962

ملحق رقم 10

قيادات جبهة التحرير الوطني من فاتح نوفمبر 1954 إلى تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958

القيادة الأولى :

من أول نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956 (لجنة الستة)

1 / مصطفى بن بولعيد

2 / محمد العربي بن مهيدي

3 / رابح بيطاط

4 / محمد بوضياف

5 / مراد ديدوش

6 / بلقاسم كريم

يضاف إلى هؤلاء أعضاء البعثة الخارجية الثلاث لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية با لقاهرة قبل الثورة.

7 / أحمد بن بلة

8 / حسين آيت أحمد

9 / محمد خيثر

و التي أصبحت تسمى بعد الثورة بلجنة التسعة (1)

---

1 -بن خدة ، مصدر سابق ص 47

القيادة الثانية :

2 / من 20 أوت 1956 إلى أوت 1957

-لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى المعينة من قبل مؤتمر الصومام في أوت 1956 (1)

1 / رمضان عبان
2 / بن يوسف بن خدة
3 / محمد العربي بن مهيدي
4 /سعد دحلب
5 /بلقاسم كريم

1-بن خدة ، مصدر سابق ص 48

القيادة الثالثة :

3 / من أوت 1957 إلى 19 سبتمبر 1958

-لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية المعينة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957

1 / رمضان عبان

2 / فرحات عباس

3 / الأخضر بن طوبال

4 / عبد الحفيظ بوصوف

5 / محمود الشريف

6 /محمد الأمين دباغي

7 / بلقاسم كريم

8 / عبد الحميد المهري

9 / عمار أوعمران

وقد أضاف المجلس إلى هؤلاء التسعة القادة الخمس المعتقلين

1 / أحمد بن بلة

2 / حسين آيت أحمد

3 / رابح بيطاط

4 / محمد بوضياف

5 / محمد خيضر

---

(1) بن خدة ، مصدر سابق ص 50

LA RÉVOLUTION PAR LE PEUPLE ET POUR LE PEUPLE

1.416ème jour de la Révolution
1er jour de la République

EL MOUDJAHID

Organe Central du Front de Libération Nationale Algérienne

19 Sept. 1958
22 HEURES
Numéro spécial
Prix : 20 francs

Le Gouvernement provisoire de la
REPUBLIQUE ALGERIENNE
EST CONSTITUE

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN, LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, PAR DELEGATION DE POUVOIRS DU CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (RESOLUTION DU 27 AOUT 1957), A DECIDE LA FORMATION D'UN GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE. IL EN A ARRETE LA COMPOSITION COMME SUIT :

Président du Conseil	Ferhat ABBAS
Vice-Président du Conseil, Ministre des Forces Armées	Belkacem KRIM
Vice-Président du Conseil	Mohamed BEN BELLA
Ministres d'Etat	H. Aït AHMED, Rabah BITAT Mohamed BOUDIAF Mohamed KHIDER
Ministre des Affaires Extérieures	M. LAMINE-DEBAGHINE
Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	Mahmoud CHERIF
Ministre de l'Intérieur	Lakhdar BENTOBBAL
Ministre des Liaisons Générales et des Communications	Abdelhafid BOUSSOUF
Ministre des Affaires Nord-Africaines	Abdelhamid MAHRI
Ministre des Affaires Economiques et des Finances	Ahmed FRANCIS
Ministre de l'Information	M'hamed YAZID
Ministre des Affaires Sociales	Benyoussef BENKHEDDA
Ministre des Affaires Culturelles	A. Tewfik EL MADANI
Secrétaires d'Etat	Lamine KHANE Omar OUSSEDIK Mustapha STOMBOLI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE EST RESPONSABLE DEVANT LE CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE.

IL ENTRE EN FONCTION CE JOUR, VENDREDI 19 SEPTEMBRE 1958 A 13 HEURES, HEURE ALGERIENNE.

LE GOUVERNEMENT TUNISIEN FRERE RECONNAIT LE GOUVERNEMENT ALGERIEN

(Voir page 4)

ملحـــق رقم 12

- Télégramme le 19/09/1958
Une copie du télex intégral de la proclamation de gouvernement Provisoire du République Algérienne à tout les bureaux F.L.N à l'extérieur le 19/09/1958 à 15h à Caire .

---

1) C. A . N – Font . G. P . R . A Boit N° 03

TEXTE DE LA DECLARATION FAITE LE 26 SEPTEMBRE 1958
PAR M, FERHAT ABBAS, PRESIDENT DU CONSEIL
AU NOM DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

-:-:-:-:-:-:-

Mesdames, Messieurs !

Le 19 septembre 1958, un Gouvernement Provisoire de la République Algérienne a été proclamé. Cette proclamation, faite au nom d'un peuple qui combat depuis quatre ans pour son indépendance, restaure l'Etat algérien que les vicissitudes de la conquête militaire de 1830 ont brutalement et injustement supprimé de la carte politique de l'Afrique du Nord.

Ainsi s'achève la plus scandaleuse des usurpations du siècle dernier qui a voulu dépouiller un peuple de sa nationalité, le détourner du cours de son Histoire et le priver de ses moyens d'existence en le réduisant à une poussière d'individus. Ainsi prend fin la longue nuit des mythes et des fictions. Ainsi prend fin le temps du mépris, des humiliations et des servitudes.

Un peuple qui, à travers 128 années de domination, n'a pas renoncé, un seul instant, à sa personnalité ; qui a subi de sanglantes défaites sans jamais se résigner, ni jamais abandonner le rythme quotidien de sa propre vie ; un peuple qui a conservé intact le culte de son passé, de ses traditions, de sa langue et de sa civilisation, ce peuple-là a droit au respect et à la liberté.

Et c'est parce que cette liberté est demeurée, à travers les générations, l'idéal sacré que le père transmettait au fils, que le 1er novembre 1954, dans un nouveau sursaut irrésistible cette fois, le peuple algérien s'est levé pour affirmer,

.../...

les armes à la main, son droit imprescriptible à l'indépendance, à la liberté et à la dignité.

Depuis quatre ans, notre peuple est au combat. Il fait face à une des plus grandes armées du monde. Plus de 600.000 victimes algériennes jalonnent la longue et glorieuse route de la liberté. Livré par la France au pouvoir discrétionnaire des colonialistes et des Colonels, notre peuple est chaque jour torturé et massacré. Mais malgré ses souffrances et ses milliers de morts, il reste inébranlable dans sa foi et dans la certitude de sa libération prochaine.

Notre invincible Armée de Libération Nationale, avec des moyens limités, tient tête victorieusement à une armée française dotée d'un matériel moderne puissant, de l'artillerie, de l'aviation, de la marine.

C'est cet héroisme, c'est ce courage, ce sont ces multiples sacrifices, en un mot, c'est la volonté unanime du peuple algérien qui légitiment la constitution du Gouvernement que j'ai l'honneur de présider.

Le premier devoir du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne est donc de rendre un vibrant hommage à ce peuple algérien martyr qui a accepté de ~~terrifiantes~~ épreuves pour que naisse et vive la République Algérienne libre. Cet hommage s'adresse également, avec la même ferveur, à la glorieuse Armée de Libération Nationale dont la bravoure et les sacrifices ont définitivement installé la cause de la Révolution algérienne sur la voie du succès.

En ces moments historiques, le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne salue, avec émotion, la mémoire de tous les martyrs algériens. En évoquant le souvenir impérissable

../..

de ceux qui furent atrocement torturés, de ceux dont l'horrible exécution fut cyniquement déguisée en fuite ou tentative de fuite, de ceux encore dont l'assassinat fut camouflé en suicide, comme pour ajouter une suprême insulte à leur suprême sacrifice, le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne fait le serment de demeurer fidèle à leur idéal de liberté, de justice et d'émancipation sociale.

Le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, émanation de la volonté du peuple, est à cet égard conscient de ses responsabilités. Il les assumera toutes. Et d'abord celle de conduire le peuple et son Armée jusqu'à la libération nationale.

Cette libération acquise, la parole reviendra au peuple. C'est à lui, et à lui seul, que revient le droit de forger les institutions de l'Etat algérien. En faisant siens les principes de la Révolution, il s'est déjà prononcé à la face du monde pour une République démocratique et sociale.

o o
o

Le peuple algérien est un peuple pacifique. C'est contraint par le colonialisme français qu'il a pris les armes après avoir épuisé tous les moyens pacifiques pour recouvrer sa liberté et son indépendance. La fiction de l'Algérie française, le mythe de l'intégration, n'ont d'autre fondement que la politique de la force.

L'Algérie n'est pas la France. Le peuple algérien n'est pas français. Emettre la prétention de "franciser" notre pays constitue une aberration, une entreprise anachronique et

.../...

criminelle condamnée par la Charte des Nations-Unies. Contraindre les Algériens à se prononcer par référendum, sur des institutions purement françaises, est une intolérable provocation contre un peuple qui lutte, précisément, depuis quatre ans pour son indépendance nationale.

Installés dans leurs structures impérialistes et racistes les colonialistes français entretiennent les mythes du passé, et veulent, par la guerre d'Algérie, perpétuer le crime de 1830 et assurer la pérennité de leur domination.

Ces temps sont révolus. Aucune nation, si puissante soit-elle, n'a plus la liberté d'imposer sa loi à une autre nation. Cela signifie que la force restera impuissante devant la volonté unanime des Algériens d'édifier leur propre patrie et de renouer avec leur propre Histoire.

Cela signifie que notre peuple ne déposera les armes que le jour où ses droits de peuple souverain seront reconnus.

Dans ce combat, l'Algérie n'est plus seule. Que les responsables français réfléchissent : derrière nous, il y a d'abord la Tunisie et le Maroc dont le destin, à travers les âges, a toujours été lié au nôtre. Il est dans la logique que l'Algérie, partie intégrante du Maghreb Arabe, puisse édifier avec les deux pays frères une Fédération Nord-Africaine. La Conférence de Tanger fait date. Le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne reste fidèle à l'esprit de cette Conférence, car il est plus que jamais convaincu que la Fédération Maghrebine est la seule formule susceptible d'apporter des solutions viables aux problèmes qui se posent à nous. Elle nous ouvre des perspectives à la dimension du monde moderne.

.../...

Il y a aussi le magnifique héritage de la civilisation arabo-islamique. Le peuple algérien, attaché à cette civilisation, fait partie du Monde Arabe. Ce Monde est un et c'est un non-sens politique que de vouloir le diviser. On ne saurait se prétendre les amis des Arabes à Tunis, à Rabat et à Beyrouth et leur nuire à Alger, au Caire et à Baghdad. La solidarité arabe n'est pas un vain mot. C'est grâce au soutien agissant de ces peuples frères et de leurs Gouvernements que le peuple algérien est près d'atteindre son but. S'il pouvait exister une dette de reconnaissance entre frères, celle du peuple algérien envers les peuples arabes serait immense.

Je citerai également les pays libres de la Conférence d'Accra et les peuples encore enchaînés de l'immense continent africain, qui aspirent à leur indépendance. A un moment décisif de leur destin, le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne salue ces peuples d'Afrique et de Madagascar, liés au peuple algérien dans une même communauté de souffrances et de luttes contre le colonialisme français. Africains, Malgaches et Algériens s'entr'aideront avec la foi que requièrent la libération et la promotion du continent africain.

Avec l'Algérie, il y a enfin toute l'Asie, tous les peuples qui viennent de secouer le joug de la domination coloniale et qui accèdent, peu à peu, aux responsabilités du pouvoir et à la technique moderne. A cet égard, la reconnaissance du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne par la République Populaire de Chine, reconnaissance qui sera suivie par d'autres pays d'Asie, est significative.

A tous les peuples que la Conférence de Bandoeng a réunis autour du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, l'Algérie

../..

Combattante adresse ses remerciements et les assure, en même temps que de sa fidélité aux principes de Bandoeng, de sa vive reconnaissance pour l'aide matérielle et morale qu'ils lui ont apportée.

Nos remerciements vont également à ces hommes d'élite, à ces démocrates français, à tous ceux qui, en Europe et dans les 2 Amériques, n'ont pas cessé, avec une liberté de pensée qui les honore, d'appuyer notre juste cause. Ces semeurs d'idées neuves, ces bâtisseurs d'une Humanité expurgée de tout esprit de domination, condamnent sans réserve tout système de colonisation. Ces hommes de toutes confessions et de toutes origines sont nos amis et nos alliés

Le peuple algérien est donc fort de solides appuis. Il ne fait cependant pas la guerre pour la guerre. Il n'est pas l'ennemi du peuple français. Il est l'ennemi du seul colonialisme. Mais l'amitié entre peuples ne peut se concevoir que dans le respect de la liberté et de la souveraineté de chacun d'eux.

Nous avons toujours affirmé notre désir d'apporter au problème algérien une solution pacifique et négociée. Seul le refus obstiné des Gouvernements français à accepter une négociation, est à la base de la prolongation de la guerre. C'est dire que la guerre d'Algérie peut rapidement prendre fin si tel est le désir du Gouvernement français.

Le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne est quant à lui prêt à la négociation. Pour ce faire, il est prêt, à tout moment , à rencontrer les représentants du Gouvernement français.

La présence de Français et d'Européens en Algérie ne pose pas de problème insoluble. En tout état de cause, l'Algérie, expurgée des colonialistes, ne connaîtra ni de super-citoyens ni de citoyens à part diminuée. La République Algérienne ne fera aucune

distinction fondée sur la race ou la confession entre ceux qui veulent demeurer ses enfants. Des garanties fondamentales seront données pour qu'à tous les échelons tous les citoyens participent à la vie du pays. Tous les intérêts légitimes seront respectés.

Par ailleurs, l'indépendance de l'Algérie n'est nullement un obstacle à l'établissement de nouveaux rapports entre la France et l'Algérie. Ces rapports seront d'autant plus fructueux qu'ils seront fondés sur le respect de la souveraineté de chacun des deux pays. Au surplus, cette indépendance peut seule ouvrir des perspectives nouvelles à la coopération avec tous les autres pays.

Depuis sa proclamation, le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne a enregistré avec satisfaction sa reconnaissance par un certain nombre de puissances. Il les en remercie vivement. D'autres le reconnaîtront demain. A l'adresse de toutes ces puissances, nous déclarons que notre Gouvernement est conscient de ses responsabilités sur le plan international. Il respectera les principes de la Charte des Nations-Unies et fait sienne la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme. Ces principes demeureront la base intangible de la politique de la République Algérienne et orienteront l'action de notre Gouvernement.

Dans ce domaine, le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne accueillera avec la plus grande faveur toute initiative internationale tendant à l'application, à la guerre d'Algérie, des dispositions humanitaires des Conventions de Genève.

De même, il accueillera toute initiative tendant à consolider la paix dans le monde, à arrêter la course aux armements, à interdire dans le monde les expériences nucléaires que la France veut étendre au sol algérien.

Au terme de cette déclaration, nous voudrions rappeler que la prolongation de la guerre d'Algérie constitue une menace permanente à la paix mondiale. Nous lançons un appel pressant à tous les hommes, à tous les peuples pour qu'ils joignent leurs efforts aux nôtres en vue de mettre fin à cette sanglante guerre de reconquête coloniale. Nous exprimons le fervent espoir que cet appel sera entendu.

ملحق رقم 14

الإعترافات بالحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية من 19 سبتمبر إلى 30 سبتمبر 1958 (1)

إسم البلد	تاريخ الإعتراف	ملاحظات
العراق	19 سبتمبر 1958	
ليبيا	19 سبتمبر 1958	
مراكش	19 سبتمبر 1958	
تونس	19 سبتمبر 1958	
العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	
الأردن	20 سبتمبر 1958	
الجمهورية العربية المتحدة	21 سبتمبر 1958	تضم مصر و سوريا
اليمن	21 سبتمبر 1958	
السودان	22 سبتمبر 1958	
الصين الشعبية	23 سبتمبر 1958	
كوريا الشعبية	25 سبتمبر 1958	
فيتنام	26 سبتمبر 1958	
اندونسيا	27 سبتمبر 1958	
غينيا	30 سبتمبر 1958	

(1) البجاوي مصدر سابق ص210.

فهرس الأعلام والأماكن والبلدان

فهرس الاعلام و الأماكن و البلدان

-1- الاعلام

-أ-

-ب-

-ت-

-ج-

2 – فهرس الأماكن :

-3- البلدان

-أ-

-ف-

-ك-

-ل-

-م-

-ن-

- ي-

المصادر والمراجع

مصادر و مراجع البحث :

أولا : الوثـائـق و المصادر

أ- الارشيف.

أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهو عبارة عن محاضر ، تقارير ، مراسلات .

ب- الوثائق الرسمية :

- وثائق و مطبوعات جبهة التحرير الوطني .

الـمقاومة ، (لسان حـال جبهة و جيش التحرير الوطني)، وزارة الإعلام الجزائر،ط 1984 .

المجاهد (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني) ، وزارة الإعلام ، الجزائر، ط 1984 .

ج-

-شهدات و تصريحات و أحديث أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني .

- مذكرات المجاهدين الذين تقلدوا مسؤوليات في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني.

- الأرشيف الخاص لاعضا ء من الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني .

ثانيا : الكتب باللغة العربية :

1-أحمد توفيق (المدني) ، حياة كفـاح (معركـب الثـورة الجزائريـة التحريريـة) الجـزء الثـالث ، الجزائر الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1992 .

2-البجاوي محمد ، الثورة الجزائرية و القانون ، بيروت ، ترجمة علي الخشن ، دار اليقضـة العربيـة 1965.

3-بن خدة (بن يوسف) ، إتفاقيات إفيان ، ترجمـة لحسـن زغـدار ،محـل العـين جبـايلي ، الجزائـر ديوان المطبوعات الجامعية 1987 .

4-بن العقون (عبد الرحمن بن براهيم) ، الكفاح القومي و السياسي ، الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب 1984.

5-بوعزيز (يحي) ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ، الجزائر ، الجزء الثاني الطبعة الثانية ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1996.

6-بن يامين (سطورا) ، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية (1889 -1974) ترجمة الصادق عمار ومصطفى مادي ، الجزائر دار القصبة للنشر 1999 .

7-جمال (قنان) ، قضايا ودراسات لتاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ،الجزائر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994 .

8-ج.ب.د ، روزيل ، التاريخ الديبلوماسي ترجمة الدكتور نور الدين حاطوم ، دمشق ، دار الفكر الطبعة الثانية 1978 .

09-خطيب (أحمد) جمعية العلماء المسلمين و أثرها الإصلاحي في الجزائر ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1985 .

10-خير الدين (محمد) مذكرات ، الجزء الثاني ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1990.

11-الرشيد (إدريس) ، ذكريات عن المغرب العربي في القاهرة ، ليبيا ، تونس 1981 .

12-زغيدي (محمد لحسن) ، مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989 .

13-الذيب (فتحي) ،عبد الناصر و الثورة الجزائرية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي 1984 .

14-شقيري (أحمد) ، قضايا عربية ، بيروت منشورات المكتبة العربية 1961 .

15-عمار (بوحوش) ، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962 .بيروت ،دارالغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى 1997 .

16-فرحات عباس ، ليل الإستعمار ، حرب الجزائر وثورتها ، ترجمة أبو بكر رحال، المغرب ، 1962 .

17-الفضيل (الورثلاني) ، الجزائر الثائرة ، ميلة ، دار الهدى 1992.

18-قنانش (محمد) الحركة الإستقلالية في الجزائر 1919 -1939 ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982 .

19-متولي (محمود) ثورة الجزائر و إنتصار إرادة الإنسان العربي ، القاهرة ، وزارة الإعلام المصرية . 1990

20-محمد (بلقاسم) ، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954) ، رسالة نيل شهادة الماجستير، في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجزائر 1993-1994

21-محمد علي (الرفاعي) ، الجامعة العربية ، وقضايا التحرير ، القاهرة ، الشركة المصرية للطباعة و النشر، الطبعة الأولى 1971 .

22-مختار (مرزاق)، حركة عدم الإنحياز في العلاقات الدولية ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية .1988

ثالثا: المصادر والمراجع بالفرنسية :

1-Abdel Rahmane Kiouane . Les Débuts D'une Diplomatie De Guerre (1956 -1962)éditions

Dehleb . Alger

2- Ferhat Abbas Outopsie D'une Guerre , éditon Paris 1980

3- Mohamed Harbi , Les Archives De La Révolution Algerienne , édition jeune afrique

Paris 1981

4- Bernard Droz , Evelyne Lever Histoire De La Guerre d'Algerie 1954-1962 édition du seuil 1984

5-Jacque Juequet , La Révolution Nationale Algerienne et le Partie Communiste Français

Paris 1984

6-Khelfa Maamri , Les Nations Unis Face à La Question Algerienne , Alger (1954 -1962) 1969 , D.E.N

7-Mahfoud Kaddache , Histoire Du Nationalisme Algérien (1914 -1951) ,2 vol , Alger SNED

رابعا : الجرائد والمجلات :

1-مجلة أول نوفمبر (لسان حال المنظمة الوطنية للمجاهدين) العددان 155 - 156 / 1979.

2-مجلة الباحث (المحافظة السياسية لجيش التحرير الوطني) .

3-جريدة البصائر.

4-مجلة التاريخ (المركز الوطني للدراسات التاريخية) الجزائر .

5-المجلة التاريخية المغاربية ، تونس.

6-جريدة الجزائر الاحداث العدد رقم 1040 ، 19-25 ماي1985.

7-مجلة الحوار باريس العدد 12 ، أفريل ماي 1988.

8-مجلة الذاكرة ، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

9-جريدة المغرب العربي ، السعيد الزاهري.

10-جريدة المنار.

11- مجلة المصادر.

فهـــرس مـوضوعـــات البحـــث

فهـــرس موضوعـــات البحـــث